المجتمع المصري
بين
ثورتي عرابي ويوليو

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

اسم الكتاب: المجتمـــع المصـــري بيـــن ثـــورتي عـــرابي ويوليو

تأليف: رمضان حسانين جاد المولى

الإخراج الداخلي: أحمد البسيوني

رقم الإيداع: ٢٦٢٥٦ / ٢٠٢٢

الترقيم الدولي: ٩٧٨-٩٧٧-٨٦٤١٠-٨-٠




ش- حسن خطاب - قسم يوسف بيك - الزقازيق - الشرقية


01020439639


massar.pub1@gmail.com

المجتمع المصري بين ثورتي عرابي ويوليو



دكتور
رمضان حسانين جاد المولى
الأستاذ بجامعة الأزهر





إهداء

إلى أجمل صفحة في كتاب حياتي

إلى ابنتي د / **سلمى**

أهدي هذا العمل

حبا وأملا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد المخلوقات، وعلى آله وصحبه، ومن عمل بهديه ونهجه إلى يوم الدين.

وبعد،،

فقد كانت دراستي لدرجة الماجستير(الشعر الاجتماعي في مصر بين ثورتي عرابي ويوليو) دراسة وتحليل، فرصة سانحة للاطلاع على أحوال المجتمع المصري في نحو قرنين من الزمان فقد استغرقتني دراسة تاريخ وأحوال المجتمع المصري منذ الحملة الفرنسية إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، واستبد بي شغفي فبدلا من أصنع خلفية تاريخية لرسالة الماجستير، وجدت نفسي مشدودا إلى المصادر والأضابير أبحث في ثناياها عن المجتمع المصري وما حدث فيه من تغيرات؛ وطبقات المجتمع في ارتفاعها وانخفاضها وتبدلها وتغير أحوالها، وما أحدثته الأنظمة الحاكمة وتسلط المستعمر، وحجم المقاومة وضخامة التضحية، وجسامة التبعات؛ فرأيت ألا أضيع ذلك هدرا؛ وأن أسجل ما عرفت بعين الناظر المعاين لابعين المؤرخ، وبرؤية الإنسان لا ببصيرة العالم ؛ أتجاوب مع الأحداث، وأتفاعل مع الوقائع، وأرصد درجة التغيير

ومقدار الإصلاح، وأبحث عن الإنسان في صراعه مع هذه الظروف وتلك الأحوال؛ وكيف تجذر داخله الوعي بما يدور حوله من قضايا مجتمعه، وكيف نضج؛ وتعمقت قدرته على الاستيعاب لكل ما يدور معه وحوله؛ وكيف حارب الظروف وشارك بإيجابية في مناحي الحياة المختلفة.

وأهدف من هذه الدراسة إلى بيان أحوال المجتمع المصري وما تعاقب عليه فيها من أحداث، ومدى مشاركته في قضايا المجتمع، وما عليه من إيجابية أو سلبية تجاه هذه القضايا. ومدى وعيه بالتحولات والتغيرات في هذه المدة المختارة للدراسة.

وكان اختياري كذلك للمدة بين ثورتي عرابي ويوليو، لأنها حقبة شهدت تحولات ونضالات؛ لكل أغلال المجتمع من استعمار وطبقية وجهل وسواها.

وقد حاولت ـ ما وسعني جهدي ـ أن تكون دراسة عميقة لا هامشية، ومحققة هدفها لا شكلية؛ وذلك بالوقوف على أحوال المجتمع المصري، والتعرف على قضاياه، وقد تم ذلك في قراءة متأنية ومتابعة واعية.

وقد اقتضى طبيعة الدراسة أن تخرج في مقدمة ومدخل وخمسة فصول وخاتمة، وثبت بأهم المراجع، ثم بيان بموضوعات الدراسة.

أما المقدمة: وهي التي نحن بصددها، وفيها إلقاء للضوء على أهمية الموضوع وسبب اختياره، ومنهجي في دراسته.

ثم المدخل: وتناولت فيه " حال المجتمع المصري قبل ثورة عرابي " كتمهيد للباب الأول. من خلال محاور

أولاً: النظام السياسي قبل ثورة عرابي

ثانياً: الوضع الاقتصادي في مصر قبل ثورة عرابي

ثالثاً: التدخل الأجنبي في البلاد قبل ثورة عرابي

رابعاً: الحياة الفكرية والثقافية في مصر قبل ثورة عرابي

خامساً: الحياة الاجتماعية قبل الثورة العرابية

الفصل الأول: وكان حول المجتمع المصري من الثورة العربية إلى الاحتلال الإنجليزي.

الفصل الثاني: وكان حول الحياة السياسية والاقتصادية في مصر بين الثورتين.

الفصل الثالث: وجعلته للروح الوطنية والنضال الوطني بين الثورتين.

الفصل الرابع: وتناولت فيه الحركة الفكرية في مصر بين الثورتين.

الفصل الخامس: فجعلته للحياة الاجتماعية في مصر بين الثورتين.

ثم أعقبت ذلك بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ثم قائمة بمراجع البحث ثم بيان بموضوعات الدراسة.

وأخيراً...

فهذه خلاصة ثلاث سنوات من البحث والدرس.

فإن أك وفقت فما توفيقي إلا بالله، وإن كانت الأخرى فالكمال لله وحده، وحسبي أنني حاولت مخلصاً وعلى الله قصد السبيل.

مقدم البحث

دكتور/ رمضان حسانين جاد المولى

(المدخل)

(المجتمع المصري قبل ثورة عرابي)

أولاً: النظام السياسي قبل ثورة عرابي:

على مشارف القرن التاسع عشر أخذت مصر تهب من رقدتها، وتستيقظ من سباتها، بعد هجعة دامت أكثر من ثلاثة قرون تحت حكم الأتراك، ونير المماليك، وكان الناقوس الذي دق بساحتها، فهلعت من نومها مذعورة على صوته، هو طلقات مدافع الفرنسيين سنة ١٧٩٨م تدوي في أنحائها، وتجلجل في أرجائها، لتجد سياج الاحتلال يحيطها، ويكبل معاصمها، ولم يقصد الفرنسيون إيقاظ المصريين، فهم قد جاءوا إلى الشرق فاتحين يأملون في إمبراطورية قاعدتها مصر، لكنهم باحتلالهم للبلاد أزاحوا القناع عن الحكم التركي، وكشفوا الستار عن قوة المماليك المزعومة، وأزالوا الغشاوة التي ضللت المصريين عن مصير بلادهم، فرضخوا الزعامة مزعومة، وقوة متوهمة، لكن الحملة بالطبع لم

تقصد إلى شيء من ذلك، فلم تتجاوز مدة إقامتها غير ثلاث سنوات[1]، عاشتها في ثورات وانتفاضات وقلاقل، فلم تكن الحملة صاحبة يد مباشرة في هذه الصحوة؛ ومن هنا نعد الحملة بدءاً لتاريخ الصحوة المصرية الحديثة. لأنها فتحت أعين المصريين على ما تناسوه، وتغافلوا عنه من حقوقهم المشروعة في بلادهم. وبخروج الفرنسيين بدأت قوة الشعب المصري متمثلة في الحركة الشعبية [2] التي انبعثت في وجه التيار الفرنسي تأخذ مكانها وتعيد حساباتها، ما بين حكم المماليك الذي لم يكن لينسي الشعب مظالمه القديمة، وما جره على البلاد من ويلات الخراب، وبين الحكم التركي الذي تعددت مظالمه وسيئاته، وبلواه وتبعاته، فرأى أن يتخلص من كليهما، واتجهت الأنظار إلى محمد علي [3] عسى أن تكون

(١) قضت الحلة في مصر ثلاث سنوات وثلاثة شهور ـ ففي ٢٤ يوليه دخل بونابرت إلى القاهرة سنة ١٧٩٨ م وتم إجلاء الحملة في أكتوبر سنة ١٨٠١ م.
رجعت في تفاصيل ذلك إلى: تاريخ الحركة القومية لعبد الرحمن الرافعي ج ١ المدخل إلى تاريخ مصر الحديثة/ رجب حراز ص ١١١: ١٥٠، تاريخ مصر السياسي. محمد رفعت ص ٣: ١٨ ج ١ ط ١.

(٢) السياسة والحكم، د/ علي الدين هلال، ص ١١.

(٣) محمد علي: ولد في ميناء « قوله « بألمانيا، وكان أبوه رئيس حرس المدينة، رباه حاكم البلدة بعد موت أبيه، والتحق بالجيش، ولم تمض عليه أربع سنوات حتى حكم مصر.
راجع في هذا الصدد: تاريخ مصر السياسي لمحمد رفعت ص ٣٢: ٣٦، الفصل الثالث عشر من الجزء الثاني من تاريخ الحركة القومية للرافعي ص ٢٥٦ وما بعدها.

خلافته خلاصاً من الفوضى التي أعقبت جلاء الفرنسيين، وكان أول ما طمحت إليه عين محمد علي الانفراد بالحكم، وكان علي " محمد علي " لينفرد بحكم البلاد وليحقق حلمه الذي ينشده، أن يتخلص من المماليك والزعامة الشعبية متمثلة في نفوذ المشايخ، غير أنه قد تريث حتى أفسد المشايخ ما دبره المماليك ثم عاونوه في دفع رواتبه المتأخرة، وتغلب بواسطة الثوار المصريين على حملة فريزر، ثم بدأ يعيد حساباته فكانت مذبحة القلعة التي تخلص فيها من المماليك، ثم تخلص من الزعامة الشعبية بعد تفتيت وحدتها ونفي زعيمها " عمر مكرم "(١).

النظام السياسي الذي وضعه محمد علي:

كان من أول أعمال محمد علي بعد الانتهاء من " حملة فريزر ". هو تسليمه مقاليد المصالح المصرية لأشخاص أكفاء من ذوي قرباه، أو من بلدته " قوله " كالدفتردار والأرناؤودي، وأتى بأولاده وأسرته وأسند إليهم المناصب القيادية (٢)، ثم قسم البلاد إدارياً في سنة ١٨١٣م إلى سبع مديريات كل منها تتفرع إلى مراكز وأقسام وجعل لكل مركز

---

(١) يراجع في تفاصيل ذلك إلى: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ص ١٨٩: ١٩٩، تاريخ مصر السياسي، ص ٢٧: ٢٩ لمحمد رفعت، عصر محمد علي ـ عبدالرحمن الرافعي ط ٤، ص ٥٣: ١٠٤.

(٢) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ـ السيد رجب حراز، ص ٢٠٨، وما بعدها.

مأموراً، ولكل قسم ناظراً، وقسم الأقسام إلى قرى، جعل على كل قرية منها شيخاً، أما القاهرة، والإسكندرية، ودمياط، ورشيد، والسويس، فكان يحكم كلاً منها حاكم وضابط [1]، وقد أنشأ مجلساً خاصاً أسماه الديوان العالي " كان يتداول مع أعضائه الشئون المتعلقة بالحكومة، وألف على التعاقب لكل فرع من فروع الحكومة مجلساً أو " ديواناً " فكانت هناك مجالس للحربية، وللزراعة... وغيرها، كما ألف في سنة ١٨٣٤ م مجلساً دعاه " المجلس العالي " تألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء، واثنين من التجار، واثنين من ذوي المعرفة بالحسابات، واثنين من أعيان كل مديرية. وغني عن البيان أن هذه المجالس والدواوين لم تكن على درجة كبيرة من الرقي وحسن النظام، لكنها كانت الخطوة الأولى لنظام حكومي لم تعرفه البلاد من قبل، وفي أخريات أيامه أنشأ مجلساً خاصاً أسماه " المجلس الخصوصي " أسند رئاسته إلى ابنه " إبراهيم " وذلك بعد عجزه عن الاضطلاع بمسئوليات الحكم في البلاد، فأنيطت مسئوليات الحكم إلى هذا المجلس[2].

(١) تفاصيل ذلك في: عصر محمد علي، ط ٤، عبد الرحمن الرافعي، ص ٥٢٥: ٥٢٦، التاريخ السياسي ـ محمد رفعت، ص ٦٨: ٦٩.

(٢) تفاصيل ذلك في « عصر محمد علي « ص ٥١٥: ٥٢٤، ط / ٤.

النظام القضائي:

وقد أبقى على النظام القضائي الذي كان في عهد المماليك [1]، غير أنه أنشأ جمعية " الحقانية " سنة ١٨٤٢ م، وكانت بمثابة " هيئة استئناف عليا " لم تشكل مثلها من قبل، كما أنشأ محكمة تجارية تسمى مجلس التجارة [2].

النظام النيابي " البرلماني ":

وقد أنشأ محمد علي " مجلس المشورة " سنة ١٨٢٩ م وكان يتألف من كبار موظفي الحكومة والعلماء والأعيان برئاسة إبراهيم باشا، وقد ذكر الرافعي بعض أعمال هذا المجلس ووصفه بأنه لم يظهر له أثر في معظم عهد محمد علي، وأنه لم يعمر طويلاً [3]، وبنظرة على النظام الذي وضعه محمد علي نجد أنه جعل مقاليد الحكم في يده، وأقام حكومة مستبدة، فالمجلس النيابي صورة شكلية، وتحت رئاسة ابنه " إبراهيم "، ومجلس الدواوين تحت إمرته أو إمرة ابنه إبراهيم، ومقاليد الحكم والمناصب الكبرى في يد أقربائه، وبذلك استطاع أن يجمع في يده السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية لتحقيق طموح أراده، وأقام لأجله نهضة شاملة

(١) تفاصيل هذا النظام في « تاريخ الحركة القومية « ـ الرافعي، ج ١ ص ٣٤.

(٢) عصر محمد علي ـ عبد الرحمن الرافعي، ط ٤، ص ٥٢٦، ٥٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٥١٦: ٥٢٥.

في البلاد، ألا وهو تكوين إمبراطورية يرثها هو وأبناؤه من بعده.

النظام السياسي بعد عهد محمد علي:

لم يختلف كثيراً النظام الذي وضعه محمد علي بعد وفاته، فقد كانت رئاسة إبراهيم للمجلس السابق عام ١٨٤٨ م جعلته الحاكم الفعلي للبلاد، وقد أبقى بعد وفاة أبيه على الوضع السياسي، ولم يحدث أي تغيير وإن كان قد حاول تعديل فرمان الوراثة المكفول بمعاهدة ١٩٤٢ م[١]، إلى ابنه " أحمد رفعت " لكن محاولاته ذهبت سدى بموته في " ١ نوفمبر عام ١٨٤٨ م[٢] " فانتقلت السلطة إلى عباس الأول بن طوسون بن محمد علي، فأعاد تنظيم المجلس الذي تركه إبراهيم وصار بمثابة مجلس النظار حتى عهد إسماعيل[٣]، وإن كان قد سعى إلى تغيير وراثة العرش ليجعله لابنه " إلهامي " غير أنه أيضاً لم يفلح في مسعاه، أما سعيد فقد

---

(١) وقعت بمعرفة الدول التي تآمرت على الجيش المصري، وقضى بها الفرمان الصادر في يونيه ١٨٤١ م، مفادها « أن تكون ولاية مصر من حق الأكبر من أولاد محمد علي وأحفاده الذكور، ويحدد قيمة الجزية المنسوبة بـ « ٨٠,٠٠٠ « كيس، وعدد الجيش ١٨,٠٠٠ جند «.

راجع ذلك في: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ص ٢٨٠، عصر محمد علي ط ٤، ص ٣١٧، ٣١٨.

(٢) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من ص ٥٨٥ : ٢٨٩، بتصرف وإيجاز.

(٣) عصر إسماعيل « عبد الرحمن الرافعي «، ج ١ ص ٤٩، ٥٠.

أبقى على النظام السابق وأعاد سنة ١٨٥٧ م تنظيم الدواوين فجعلها أربعة هي: الداخلية، المالية، الحربية، الخارجية [(١)].

التعديلات التي أحدثها إسماعيل في نظام الحكم:

لعل من أبرز ما أدخله إسماعيل إلى نظام الحكم في مصر هو إنشاؤه "مجلس النظار" ليخلف المجلس الخصوصي، وصار مسئولاً عن الحكم، وذلك بالأمر الصادر في أغسطس سنة ١٨٧٨م، وقد أبقى إسماعيل على التقسيم الموجود في عهد جده " محمد علي " إلا أنه غير أسماء مشايخ البلاد إلى " عمد " وجعل المشايخ معاونين لهم في الحكم. كما يعزي إلى إسماعيل إنشاء " مجلس شورى النواب " سنة ١٨٦٦م، ليخلف " مجلس المشورة " الذي لم يظهر له أثر منذ إنشائه كما ذكر، وقد يتوهم أن هذا المجلس بداية لممارسة ديمقراطية لكن يغيب هذا التوهم إذا نظرنا إلى ما جاء في لائحته [(٢)] والذي لخصه الرافعي بقوله: " هذه هي القواعد الجوهرية التي على أساسها أنشئ " مجلس شورى النواب " وخلاصتها أنه مجلس استشاري ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات، ويجتمع لمدة شهرين

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٤ وما بعدها.

(٢) نص اللائحتين في « عصر إسماعيل « عبد الرحمن الرافعي، ج ٢ ص ٣١٤: ٣١٦.

في كل سنة، وجلساته سرية، وليس له رأي نافذ فيما يعرض عليه من الشئون، ويمضي إلى القول " إن المجلس لم تكن له سلطة قطعية في أي أمر من الأمور، وهو وإن كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشئون، إلا أن هذه القرارات لا تعد إلا أن تكون ـ رغبات ـ ترفع إلى الخديوي وله فيها " القول الفصل " (١). غير أن الأحداث أسهمت فيما بعد في تطوير هذا المجلس وفي نمو التيار الوطني، ومن ثم نستطيع القول إنه على الرغم من هذه التغييرات التي تمت في عهد إسماعيل إلا أنها لم تغير من مضمون الحكم السابق، فقد كان إسماعيل أيضاً يحكم البلاد حكماً مطلقاً، يتولاه بنفسه، وقد ظلت كل صغيرة وكبيرة من شئون الحكومة رهن إشارته، بحيث يحق له أن يحاكي " لويس الرابع عشر " على حد تعبير البعض في قوله " إنما الدولة أنا " (٢)، ولعل من أسوأ ما جر نظام حكم إسماعيل على البلاد نظام " القضاء المختلط " وهذه المحاكم بدأت عملها في فبراير سنة ١٨٧٦م، وكان الغرض منها وضع حد للاغتصاب المالي لما يتمتع به الأجانب من امتيازات

(١) هذا الإيجاز في كتيب « مصر المجاهدة في العصر الحديث « حلقة ٣، ص ١٧٥، تأليف عبد الرحمن الرافعي.

(٢) مصر والمسألة المصرية، د / أحمد عبد الرحيم مصطفى، ص ١٩، عصر إسماعيل « عبد الرحمن الرافعي « ج ٢ ص ٢٥٧.

تكفل حمايتهم، وهذه المحاكم تقوم على أساس وجود قضاة [1] أجانب مع قضاة مصريين للنظر في الخصومات المدنية والتجارية، وخولت هذه المحاكم سلطة الفصل في جميع المنازعات التي تمس أي صالح أجنبي، وجعل أغلبية القضاة ورئاسة الجلسات فيها للأجانب، فكان أن آزرت هذه المحاكم الدائنين الأجانب ضد الحكومة المصرية إبان اشتداد الأزمة المالية، مما ترتب عليه إضعاف سلطة الخديوي [2]، ولم يكن بمصر قبل سنة ١٨٧٨ م، كما ذكرنا مجلس للوزراء، وكان المجلس الخصوصي، وما به من النظار غير مسئولين عن سلطة الحكم، بل كان أعضاؤه سكرتيرين أو موظفين في معية الخديوي، ونتيجة للضغط الأوربي وبإيعاز من " لجنة التحقيق الأوربية " ألفت وزارة نوبار الأولى في أغسطس سنة ١٨٧٨م، " ولا يخفى أن تأليف مثل هذه الوزارة كان الغرض منه تنفيذ المطالب والاقتراحات التي انتهت إليها اللجنة، ولم يكن نوبار موضع ثقة الأمة، لنزعته الأوربية، وتفضيله

(١) تفاصيل إنشاء هذه المحاكم، وسلطاتها، ومساوئها. في كتاب « تاريخ النهب الاستعماري لمصر « تأليف جون مارلوا. ترجمة د / عبد العظيم رمضان ص ٢٦٤ : ٢٩٠، وكذا كتاب « مصر وكيف غدر بها ؟ « تأليف ألبرت فارمان، ترجمة عبد الفتاح عنايت، ص ٢٧٧ وما بعدها.

(٢) تفاصيل ذلك في عصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٥٩ : ٢٧٦، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٣٦٦: ٣٦٧.

المصالح الأجنبية على مصالح البلاد القومية، هذا بالإضافة إلى اشتمالها على عضوين [1] أجنبيين لهما فيها نفوذ فعال، وقد أقصت الكثير من الموظفين المصريين في حين أجزلت الرواتب للأجانب، وخدمت مصالح الدائنين واستهدفت غضب الخديوي حيث جردته من أملاكه، وأقصته عن شئون البلاد التي اعتاد أن يحكمها حكماً مطلقاً، فكان أن ثار الضباط عليها في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩م، فسقطت وزارة نوبار في ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩م [2].

ورغب الخديوي في تولي الوزارة بنفسه غير أن القنصلين عارضاه في ذلك، فعرض إسنادها إلى ابنه الأمير " محمد توفيق " فلم يعارضاه، وتألفت وزارة " محمد توفيق " في ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٩ م، غير أن الوزارة قد فقدت الصبغة القومية بتدخل الوزيرين في شئون الحكومة، فكان أن اجتمع الأمراء من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين، واتفقوا على وضع لائحة أسموها " اللائحة الوطنية ". تضمنت المطالبة بتأليف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي جديد، فقبل الخديوي على الفور اللائحة، وأسند الوزارة إلى شريف باشا، فألفها من أعضاء وطنيين، وقد قدم إلى مجلس النواب الدستور الجديد سنة ١٨٧٩م، وهو

(١) سيأتي ذكرهما، وهما « السبريفرس ولسن وزير المالية، وهو إنجليزي « المسيموبلنيير « وزير الأشغال وهو فرنسي «.

(٢) مصر المجاهدة في العصر الحديث ج ٣، مرجع سابق، ص ١٣٣: ١٤٢.

أول دستور وضع في مصر " على أحدث المبادئ [1] العصرية " غير أن الدول الأوربية، وقفت للوزارة وللخديوي وللدستور بالمرصاد، فأقيل الخديوي، وولى ابنه " محمد توفيق " عرش البلاد وتعطلت الحياة النيابية في عهده، فقد كان يراها مجرد " زينة مسرحية "، كما أقال وزارة شريف، وألف وزارة تحت رياسته، أتبعها بأخرى برئاسة " مصطفى رياض " في ٢١ من سبتمبر سنة ١٨٧٩ م، والتي كانت سبباً من أسباب قيام الثورة العرابية [2].

ثانياً: الوضع الاقتصادي في مصر قبل ثورة عرابي:

اعتلى محمد علي أريكة مصر، وبين جوانحه طموحات يود تحقيقها، وأمانيّ يتطلع إليها، وآمال عظام تشرئب لها هامته، وتطمح إليها همته، وأدرك أن هذه الآمال تحتاج إلى تكاليف باهظة تقتضي تسخير كل موارد البلاد لخدمة القوة العسكرية المنوطة بتحقيق هذه الآمال، فخطط لاحتكار كافة الجوانب الاقتصادية، زراعية، وصناعية، وتجارية.

---

(١) مصر المجاهدة في العصر الحديث، ج ٣، مرجع سابق، ص ١٥١: ١٦١.

(٢) تفاصيل ذلك في:
(أ) الثورة العرابية لعبد الرحمن الرافعي، ص ٢٣: ٤١.
(ب) مصر والمسألة المصرية، مرجع سابق، ص ١٠٩.
(ج) تاريخ النهب الاستعماري لمصر ـ مرجع سابق، ص ٣٦٦: ٣٧٦.

(أ) في الجانب الزراعي:

ألغى نظام الالتزام[1]، ووضعت الحكومة يدها على الوقف الخيري[2]، ووزعت هذه الأراضي على الفلاحين، وأجرت عدة إصلاحات لاستصلاح الأراضي والعناية [3] بشئون ريها، كما أبدت اهتمامها بالزراعات التصديرية [4].

(ب) في الجانب التجاري:

تحكمت الحكومة في نوعية المحصول، وفي تحصيله إلى مخازنها بثمن تحدده واقتضى ذلك التعامل مع الحكومة شخصياً، وقد جر نظام الاحتكار التجاري أموالاً طائلة[5]، من تصدير هذه الزراعات وبخاصة

---

(١) توضيح لهذا النظام وأثر إلغائه في عصر محمد علي، ط ٤، ص ٥٣٢: ٥٧٢، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ط ٣، ص ٢٩، ٣٠، تأليف د / راشد البراوي، محمد حمزة عليش.

(٢) القرية المصرية ـ دراسة في الملكية وعلاقات الإنتاج ـ تأليف فتحي عبد الفتاح، ص ٣٠.

(٣) راجع في تفاصيلها ـ عصر محمد علي، ط ٤، ص ٤٨٧: ٤٩٨، هامش تاريخ مصر السياسي، ص ٦٠، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ص ٢١٢، وما بعدها.

(٤) المرجع السابق.

(٥) يرجع إلى الجدول المبين بسعر البيع والتصدير ص ٣٦ من « القرية المصرية » مرجع سابق.

القطن، وقد أعطت الحكومة عناية لوسائلها التجارية من إنشاء الطرق وشركات الملاحة البحرية والنيابية وحفر الترع وغير ذلك [١]، وقد ساعد إنشاء الأسطول في البحر الأحمر والبحر المتوسط على توسيع نطاق المواصلات ونشطت التجارة الخارجية نشاطاً عظيماً [٢].

(ج) في الجانب التصنيعي " الصناعي ":

أقام محمد علي العديد من المصانع في الوجهين القبلي والبحري [٣] لكن الصناعة لم تكن مصدراً من مصادر الاستثمار وتنمية الدخل في عهده، لكنها كانت مظهراً من مظاهر استقلاله، واستجابة لنصيحة " مسيو بكتي [٤] " صديقه الفرنسي، ولما لم تكن هذه الموارد تكفي متطلباته اتجه إلى الضرائب وصارت مصدراً من مصادره الأساسية في الدخل، وقد تنوعت

(١) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ص ٢١، ٢١٦، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، د/ البراوي وعليش، ص ٧٦: ٧٩.

(٢) يرجع إلى الصادرات والواردات في هذه المدة ص ٥١٢، ٥١٣، من عصر محمد علي، ط ٤.

(٣) تفاصيل ذلك في التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ٥٩ وما بعدها.

(٤) تاريخ مصر السياسي ص ٢٦٩: ٢٧١.

هذه الضرائب [١] أنواعاً كثيرة، وحصلت تقريباً على كل شيء، ولعلنا ندرك نصيب الضرائب في الدخل إذا تصفحنا ملخص ميزانية تقريبي لسنة ١٨٣٣م، لنرى ما تمثله الضرائب في دخل " محمد علي [٢] " إذ بلغت مجموع الإيرادات ٦٢,٧٧٨,٧٥٠ فرنك "منها " ٢٨,١٢٥,٠٠٠ من ضريبة الخراج "، ١٦,٥٠٠,٠٠٠ من احتكارات الحبوب.

وقد استعان محمد علي بهذه الأموال على إدخال عناصر التحديث إلى البلاد فطفر بها طفرة كبيرة تحسب له؛ غير أن هذه الطفرة كان الغرض منها إقامة أحلامه وتشييد أمانيه، فلما تحطمت هذه الأحلام والأماني ركدت الحياة وخمدت جذوة التقدم كما أنه مما يحسب على هذه الطفرة أنها لم ترق بمستوى المعيشة للفرد المصري، بل لم تتغير حياته تقريباً عن ذي قبل، لأن هذه الخدمات لم تكن موجهة إلى الارتفاع بمستواه المعيشي كما سيأتي [٣]، وكانت حكومة إبراهيم امتداداً لحكومة [٤] محمد علي، فلم تقدم جديداً، ولم يتجه إلى إعادة مظاهر الانتعاش التي صاحبت أوائل حكم والده، وقد كانت محاولاته في تنشيط التجارة محدودة وبالقدر

---

(١) تفاصيل ذلك في التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ٧٤: ٧٦.

(٢) عصر محمد علي، ط ٤ ـ تفاصيل هذه الميزانية ص ٥٣٨: ٥٤١.

(٣) الحياة الاجتماعية قبل الثورة العرابية في هذا المدخل.

(٤) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٢٨٩ وما بعدها.

الذي يكفل السيطرة على البلاد، ثم جاء عباس فكان مجيئه إيذاناً بتراجع آخر [١]، إذ اختلت الإدارة وساءت مالية البلاد وأغلقت في عهده البقية الباقية من مصانع محمد علي، وارتفعت أسعار القطن نتيجة لتسريح العديد من الجنود، وكان تمهيداً لطريق الاستدانة الذي بدأه خلفه " محمد سعيد "، وقد استهل محمد سعيد حكمه بتعديلات أدخلها على النظام الاقتصادي، فألغى الدخولية أو المكوس التي كانت تعرقل سير التجارة بين مدن القطر وأقاليمه، وأباح بيع الغلال وتصديرها وبذا قضى على البقية الباقية من نظام الاحتكار [٢]، كما أنشد سعيد الخط الحديدي بين القاهرة والإسكندرية، ثم القاهرة والسويس، وأصلح ميناء السويس، وأنشأ شركات ملاحية نيلية وتجارية [٣]، كما أصدر سعيد اللائحة السعيدية [٤] في " ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨م " التي خولت حق الملكية العقارية، وسياسة كهذه كانت كفيلة بإنعاش الاقتصاد القومي،

(١) بنوك وباشوات. تأليف / دافيدس لاند ـ ترجمة د / عبد العظيم أنيس، ص ٦٣: ٦٦.

(٢) المدخل في تاريخ مصر الحديث ـ مرجع سابق، ص ٢٩٣.

(٣) عصر إسماعيل، ج ١ عبد الرحمن الرافعي، ص ٣١ وما بعدها.
المدخل في تاريخ مصر الحديث، ص ٣٠٤، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ١٠٠.

(٤) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ٩١: ٩٣.

لولا ما تبعها من تجاوزات يأتي في مقدمتها السماح للأجانب بالتدخل في الشئون الاقتصادية، وقد حرصوا على أن يظل الاقتصاد في مستوى دائرة الاستهلاك والإنتاج الأولى الزراعي[1]، وقد بلغ هذا التدخل أقصاه بمنحه " دي ليسبس " امتياز قناة السويس في " ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ م " وتحددت شروط الامتياز في العقد الثاني بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ م، وفيه تنازل للشركة عن جميع الأراضي التي يتطلبها المشروع، والترعة العذبة، وكذلك صار من حق الشركة استغلال المناجم والمحاجر الأميرية دون دفع رسوم، وحق فرض الرسوم على السفن المارة بالقناة، فضلاً عن تقديم أربعة أخماس العمال من المصريين ليعملوا عن طريق السخرة في مقابل ذلك تعطي الحكومة المصرية ١٥ ٪ من صافي الأرباح السنوية [2]، فإذا أضفنا إلى ذلك النفقات الباهظة للخديوي في رحلاته المتعددة، وحفلاته [3]، أدركنا سر تراجعه فيما بدأه من إصلاح، فعطل النظام الضريبي الموضوع، وفرض ضرائب جديدة، ومع كل ذلك أفلست خزائن البلاد وقطعت رواتب الموظفين بين ١٢،

---

(١) ثورة شعب، د / سعيد عبد الفتاح عاشور ط ١ ص ٢٧.

(٢) تفاصيل ذلك في: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ١٠٨: ١١٣، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ص ٣٤: ٩٠.

(٣) عصر إسماعيل، ج ١ ص ٤٤: ٤٨.

١٨ شهراً وأعطوا ما يعرف " بسندات الموظفين " [١]، وفصل عدد من رجال الأمن مما أدى إلى اضطرابه، كما بيعت بعض التحف بأثمان زهيدة، ومع ذلك لم يخرج من أزمته الاقتصادية فيمم شطر بيوت المال الأوربية ليفتح صفحة من كتاب الاستدانة في تاريخ الاقتصاد المصري [٢]. فعقد قرضاً عام " ١٨٦٠ م " مع بيت " الكومتواردي كومت " قيمته الاسمية " ٢٨ مليون فرنك " والحقيقة ٢١ مليون فرنك " وتعهد بألا يصدر سندات قصيرة الأجل بدون إذن دائنيه لكنه لم يلتزم بهذا الشرط تزرعاً بأن ذلك تغطية لديون سابقة على القرض الفرنسي، ومع ذلك ظلت الخزانة في حالة إفلاس متزايد، فكان قرضه الثاني في " ١٨ مارس ١٨٦٢ م، من بيت فرولنج جوشن " الإنجليزي الألماني بلغت قيمته الاسمية " ٣,٢٩٢,٨٠٠ جنيه إنجليزي والحقيقة " ٢,٥٠٠,٠٠٠ " جنيه إنجليزي وبفائدة ٧ ٪ عن القيمة الاسمية [٣]،

---

(١) سندات الموظفين: عبارة عن أذونات على الخزانة بلغت قيمتها قبل نهاية عام ١٨٥٩ حوالي مليوني جنيه إنجليزي، وهي عبارة عن ديون قصيرة الأجل على الحكومة. راجع: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٢١٣، ٢١٤.

(٢) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٣١٣، السخرة في حفر قناة السويس، ص ١٩: ٤٣.

(٣) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٣١٤، ٣١٥.

وقد بلغت ديون سعيد حسب إحصاء قنصل النمسا " شراينر [1] في ٥ يناير سنة ١٨٦٣ نحو من " أربعمائة ألف وسبعة ملايين جنيه إنجليزي " مجموع الديون السائرة والثابتة في حين ذكر الرافعي[2]، نقلاً عن كتاب " تاريخ مصر المالي " أنه بلغ نحواً من مائة وستين ألفاً وأحد عشر مليوناً من الجنيهات في حين بلغت الديون السائرة [3] حوالي ثمان وستين وثمانمائة ألف وسبعة ملايين من الجنيهات، وعلى أية حال فهو مبلغ تنوء به مالية البلاد في ذلك العصر.

ورغم أنه وافق انتقال السلطة من محمد سعيد إلى إسماعيل، ارتفاع أسعار القطن نتيجة الحرب الأهلية الأمريكية [4]، وكان شيئاً من التعقل

(١) بعث بتقرير مطول إلى حكومته في التاريخ المذكور ـ المرجع السابق، ص ٣١٦.

(٢) عصر إسماعيل ج ١ عن « تاريخ مصر المالي « ص ١٢، ص ٧٠، ٧١.

(٣) الدين السائر: عبارة عن المبالغ المتبقية على الوالي والحكومة عند العجز عن دفع كافة النفقات المتفق عليها مع الشركات والأفراد والمختلفين للقيام بالأعمال والمشروعات العامة ـ والدين الثابت عبارة عن القروض التي اقترضها الوالي من المصارف الأوربية (بضمان ثابت كدخل بعض المصالح الحكومية أو المديريات)، المدخل، ص ٣١٦.

(٤) راجع في ذلك: عصر إسماعيل، ج ٢ ص ٢٧٧ : ٢٧٨، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ٩٦، ٩٧، بنوك وباشوات ـ مرجع سابق، ص ٦٧ : ٧٠.

والرؤية لدى إسماعيل يجعله يحاول التخلص من ورطة القيود الأجنبية، واستثمار هذه الزيادة في مزيد من الإصلاح لكنه أراد أن يطفر بالبلاد مرة أخرى، وكانت خطته أكبر بكثير من حدود إمكاناته مما أوقع البلاد في حرج بالغ جعله يمد يده للاستدانة، ويتورط في تدخل في شئونه الاقتصادية ثم في شئونه العامة بعد ذلك [١]، وقد أقام عدداً من المشاريع في المجالات الزراعية [٢]، من استصلاح للأراضي، وإنشاء للقناطر، والرياحات، وكذلك أعاد صناعة حلج الأقطان والسكر وغيرها من الصناعات[٣]، واهتم بتحسين المواصلات الداخلية والخارجية، فأقام عدداً من الجسور والكباري وجدد ٩٠٠ ميلاً من السكك الحديدية، كما أضاف إلى خطوط التلغراف وأنشأ خطوطاً للملاحة [٤]، وقد أسفر كل ذلك عن زيادة رقعة الأراضي الزراعية وزادت من ٤,١٦٠,١٦٩ : ٤,٧٤٢,٦١٠ فدان " [٥]، وقدرها "

(١) سياسته الاقتصادية في (تاريخ النهب الاستعماري لمصر، ص ١٣٤: ١٤٢)، بنوك وباشوات، ص ١١٥، وما بعدها.

(٢) تفاصيل ذلك في عصر إسماعيل، ج ٢ ط ٣، ص ٩: ١٦.

(٣) المرجع السابق، ص ١٧، ١٨.

(٤) عصر إسماعيل ج ٢، ص ٢٠: ٢٤، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ٩٩: ١٠٠.

(٥) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ٩٤.

فارمان بـ ١,٣٧٠,٠٠٠ فدان [١] " وزادت قيمة الصادرات إلى ثلاثة أمثالها " ٢٤,٤٥٤,٠٠٠ جنيه إسترليني إلى " ١٣,٨١٠,٠٠٠ " جنيهاً، وهناك خلافات طفيفة في التقدير بينه وبين غيره [٢]، فالذي لاشك فيه أن الميزان التجاري أصبح دائماً في صالح مصر، غير أن هذه الزيادات سواء أكانت في الميزان التجاري أو ارتفاع في أسعار القطن قد أكلته الخطة التي وضعها، فارتفعت لأجلها الضرائب [٣]، وامتدت بها يد الحاكم إلى الاقتراض والاستدانة.

فقد بلغت تكاليف هذه المشاريع والإصلاحات " ٤٦,٢٦٤,٠٠٠ " من الجنيهات المصرية. فإذا أضفنا إليها الدين المثقل لرقبة البلاد من قبل، وسوء الإدارة التي بيعت فيها الوظائف [٤]، وكذا إسراف إسماعيل وبذخه وتصرفه في الأموال تصرفاً غير رشيد؛ من ذلك: أنه أنفق ملايين الجنيهات على ضفاف البوسفور من أجل تعديل أو تغيير

---

(١) مصر وكيف غدر بها ؟ ص ٢٦٥.

(٢) عصر إسماعيل، ج ٢ ط ٣، ص ٢٩٢: ٢٩٣، وهناك جداول خاصة بذلك.

(٣) عصر إسماعيل ـ الرافعي، ص ٢٨٣: ٢٨٨.

(٤) القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، تأليف د / لطيفة محمد سالم، ص ٢٣، ٢٤.

مسند الخديوية وأقام الكثير من ولائم وحفلات لرجال الاستدانة[1]، وهذه الحروب [2] التي لا طائل من ورائها والتي كلفت البلاد الكثير، بالإضافة إلى ما خسرته مصر من جراء النزول على حكم نابليون الثالث، وما أسفر عنه من تعويضات بعيدة عن الحق حتى بلغ جملة ما دفعته مصر في إنشاء القناة " ١١٩ , ٠٧٥ , ١٦٠ جنيهاً [3] "، هذا إلى جوار سفه الحاكم الشخصي، فقد اقتنى ثلاثين قصراً تكلف تزيين اثنين منها مليوني جنيه [4]، وما كشفت عنه لجنة التحقيق الأوربي بأن إحدى الأميرات من بيت إسماعيل كانت مدينة لخياط فرنسي " بـ ١٥٠ ألف جنيه [5] " وهذه الأمور كلها كان على الخزانة المصرية أن تتحملها، فإذا نوهنا إلى ما سبق ذكره آنفاً من أن أساس الدخل في مصر يتمثل في

---

(١) عصر إسماعيل ج ١ ص ٧٨: ٨٧، التطور الاقتصادي في مصر في العصور الحديثة، ص ١٢١، ١٢٢.

(٢) الخطط التوفيقية ـ علي باشا مبارك ـ ج ١ ص ٨٤، ٨٥.

(٣) عصر إسماعيل، ص ١٩٧: ٢٠٠، ج ١، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ص ١٨٢: ٢١٠.

(٤) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٣٦٤، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ١١٣.

(٥) مصر المجاهدة في العصر الحديث، ج ٣، ص ٧٦.

الضريبة العقارية، فلم يكن أمام إسماعيل إلا زيادة الميري المفروض على الأراضي الزراعية فارتفع بنسبة ٢٥٪ فبلغ دخل الميري سنوياً حوالي ٤,٥ مليون جنيه مصري [١].

كما ابتدع أنواعاً جديدة من الضرائب [٢]، ولما لم تف كل هذه الضرائب بمتطلباته اتجه إلى بيوت المال الأوربية التي شجعته على الاستدانة نظراً للمكاسب والفوائد الباهظة التي تحصل عليها والشروط المجحفة التي يضطر إسماعيل إلى قبولها [٣]. وقد اشتملت القروض على تسعة قروض كان أولها في نهاية عام ١٨٦٤ م، وآخرها في عام ١٨٧٨م [٤]، وارتفعت أسعار فوائدها فعجزت مصر عن السداد واضطرتها إلى:

(١) تاريخ النهب الاستعماري لمصر ـ جون مارلو، ص ٢٣٩.

(٢) تفاصيلها في عصر إسماعيل، ج ٢ ط ٣، ص ٢٨٣: ٢٨٧، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ٢٠: ٢٢.

(٣) تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ص ٣٩٩، مصر والمسألة المصرية، ص ٦٣.

(٤) تفاصيل هذه القروض في: عصر إسماعيل، ج ٢ ط ٣، ص ٣٣: ٨٠، تاريخ النهب الاستعماري في مصر ص ٢٢٨: ٢٦٢، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ١٢٣: ١٢٦.

(١)خطة مالية عرفت " بالمقابلة "[(١)] " ١٨٧٢ م.

(٢)قرض عرف باسم قرض " الروزنامة "[(٢)].

(٣)بيع حصة مصر في شركة قناة السويس لإنجلترة في " ٢٥ من نوفمبر سنة ١٨٧ م[(٣)].

غير أن إسماعيل أراد أن يستفيد من الخبرة الإنجليزية في المسائل المالية فبعث يطلب إرسال موظف له هذه الخبرة ليعاون الحكومة المصرية، غير أن إنجلترة أرسلت بعثة كاملة عرفت باسم " بعثة كيف[(٤)]" وقد أثارت

---

(١) المقابلة: هي أن ينزل لملاك الأراضي الزراعية عن نصف الضريبة المفروضة عليهم نزولاً دائماً، في مقابل أن يدفعوا إليه في أجل معلوم ستة أمثال هذه الضريبة.

راجع: تاريخ المسألة المصرية، ص ٨، مصر والمسألة المصرية، ص ٢٤.

(٢) الروزنامة: هي عبارة عن قرض داخلي غير مردود سنة ١٨٧٤، مقابل فائدة سنوية دائمة قدرها ٩ ٪ من قيمة القرض ـ تفاصيلها في عصر إسماعيل ج ٢ ص ٥١ وما بعدها.

(٣) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ١١٤، ١١٨، عصر إسماعيل، ج ٢ ص ٥٨: ٦٥.

(٤) راجع: تاريخ النهب الاستعماري لمصر، ص ٢٩٢: ٣٥٦، بنوك وباشوات، ص ١٣٣: ١٧٣، مصر والمسألة المصرية، ص ٢٨: ٤٠.

هذه البعثة حفيظة فرنسة فمارست ضغوطاً أسفرت عما عرف " بصندوق الدين " وهو اقتراح فرنسي يهدف إلى تثبيت الدين السائر، وأن تكون فائدته ٩ ٪ [١]، غير أن إنجلترة لم تكن راضية عن مشاركة فرنسة لها، فأرادت إجراء تحقيق حول مالية مصر أسفر عن " لجنة جوثن وجوبير " وبمقتضى هذه اللجنة صارت مصر وكأنها واقعة تحت حكم ثنائي لم يلبث أن أخذ صفة رسمية في وزارة نوبار الأولى حين تحكم فيها وزير المالية الإنجليزي ووزير الأشغال العمومية الفرنسي[٢]، فلما أراد إسماعيل تنحية هذه الوزارة، كانت نهايته على يد الدولتين، وتم تعيين توفيق خلفاً له، وكانت فرنسة وإنجلترة قد عملتا على خلع إسماعيل لإجراء تصفية عامة لديون مصر، وشكلت لجنة لذلك أخرجت قانون التصفية الذي صدق عليه في " ١٧ يونيو ونشر في جريدة الوقائع المصرية " [٣].

(١) المرجع السابق.

(٢) مصر والمسألة المصرية ص ٤٢، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ص ٩، ١٠.

(٣) تفاصيل هذا القانون وما ترتب عليه في:
(أ) الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ـ عبد الرحمن الرافعي، ص ٥٤ وما بعدها.
(ب) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ١٣١: ١٣٣.
(ج) تاريخ النسب الاستعماري لمصر ص ٣٧٠ وما بعدها.
(د) مصر والمسألة المصرية، ص ١٢٣، ١٢٩.

وقد وحد قانون التصفية كل الديون، وأنقص فوائدها فتراوحت بين ٤، ٥ ٪ ونص من الناحية العملية على ميزانيتين إحداهما للحكومة، وهي لا تزيد على ٤٢ ٪ من دخل البلاد، وثانيتها لصندوق الدين بعد استبعاد الخراج المدفوع إلى تركية، وكان معنى ذلك استغناء مصر عن أكثر من ٥٧٪ من دخلها لمدة ٦١ سنة في حين كان مجموع ديون مصر " ٩٥,٠٠٥,٠٦٥ جنيه "، منها " ٢٨,٥٦٥,٢١٠ " مستحق للأوربيين والباقي للمصريين على حين منح الدائنين المصريين فائدة قدرها ٩ ٪ لمدة " ٥٠ عاماً " في مقابل فقدهم لرؤوس أموالهم، وكذلك آل أكثر من نصف دخل البلاد إلى أيدٍ أجنبية بإضافة إلى أن أكثر الاستثمارات للخيرات المصرية تؤول إلى جيوب المستثمرين الأجانب ليحرم المصري من خيرات بلاده، ويكتب عليه أن يعيش عيشة ضنكاً، فلم يكن أمامه إلا أن يفك عن عنقه قيوداً أطبقت عليه.

***

ثالثاً: التدخل الأجنبي في البلاد قبل ثورة عرابي:

النفوذ الأجنبي في مصر قبل ثورة عرابي:

فتحت الحملة الفرنسية على مصر حقبة طويلة من التنافس الاستعماري الفرنسي الإنجليزي، وهو تنافس عرف في التاريخ باسم "

المسألة المصرية [١] " وكانت إنجلترة بوجه خاص هي التي تبدي اهتماماً كبيراً بمصر، وتتحين الفرصة لتضع يدها عليها وتضمنها تحت سيطرتها وذلك حتى تحفظ طريق اتصالها بمستعمراتها الهندية [٢]، وتحاول تحقيق ذلك عسكرياً في حملة فريزر [٣] سنة ١٨٠٧ م؛ لكنها تخفق في تحقيق أطماعها كما أخفقت فرنسة من قبل.

وبدأت كلتا الدولتين توجد بديلاً عن الوسائل العسكرية للتدخل في شئون البلاد، وكان ذلك هو العامل الاقتصادي [٤] ـ كما سنرى ـ واتخذت الصداقة الشكلية بين حكام مصر وبين أي من الدولتين وسيلة تسعى كل منهما على أن تدعم تدخلها، أو تحول دون أختها من التعمق في شئون البلاد، ولذا لم تحرص أي من القوتين على دعم كيان مصر أو ازدياد نفوذها، أو أن يكون لمصر جيش قوي حتى تتآمر عليها الدولتان، وكانت موقعة " نفارين البحرية [٥] " هي كسر لذراع مصر مخافة أن

(١) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ١٥٣.

(٢) تاريخ مصر السياسي، ص ١٦ لمحمد رفعت.

(٣) تفاصيل الحملة في: تاريخ مصر السياسي، ص ٢٧ : ٣١، عصر محمد علي، ط / ٤، ص ٢٥٣ : ٢٧٧، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ١٨٩ : ١٩٢.

(٤) تاريخ النهب الاستعماري لمصر، ص ٣٤، وما بعدها.

(٥) عصر محمد علي، ط / ٤، ص ٢١٧ : ٢٨٢، تاريخ مصر السياسي، ص ٧٦: ٩٥، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٢٣٩ : ٢٦١.

تقوى أو أن تطول، فتحول بينها وبين أهدافها، وتركية طرف ثالث لم يكن تنازلها لمحمد علي تخلياً عن مصر لكنه موقف صدر عن ضعف، ومن ثم باتت تتحين الفرصة لتأخذ مصر بين براثنها مرة أخرى، مما جعل ولاة البلاد يرتمون في أحضان أي من الدولتين. حين يحسون بدبيب الأمل التركي لتفويض حكمهم، على أن محمد علي استعان بفرنسة في خطته، وأرسل إليها بعثاته واستعان بخبرائها في بناء جيشه وأسطوله، مما أثار حفيظة إنجلترة؛ فاتهمته بأنه: " ذنب لفرنسة ومنفذ لسياستها " (١)، وهكذا كسبت فرنسة الجولة الأولى (٢). أما حكومة إبراهيم؛ فقد عملت على استمالة الباب العالي الذي سال لعابه لإعادة مصر إلى قبضته في هذه السنوات " أربعينيات القرن التاسع عشر " لانشغال أوربا بحروبها الأهلية، فجعل إبراهيم يستميله بالإضافة إلى إقامته لبعض الاستعدادات العسكرية تحسباً لتطلعات تركية، وقد تقلص الوجود الأوربي في مصر في هذه المدة لاندلاع هذه الحروب (٣).

أما عن الجاليات الأجنبية في هذه المدة فقد كثرت في الأربعين سنة الأولى حيث رأينا " محمد علي " يفتح ذراعيه لحضارة واسعة جعل

---

(١) ثورة شعب / سعيد عبد الفتاح عاشور / ط ١، ص ٣١.

(٢) الشرق الأوسط في التاريخ الحديث، د / محمد ضياء الدين الريس، ص ٣٧.

(٣) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٢٨٦: ٢٨٧.

فيها فرنسة قبلته، واعتمد على خبرائها وعلمائها، وصارت مصر سوقاً لمنتجات أوربا، وانتشر الانقلاب الصناعي في أوربا، واعتقد أن مصر موطن الذهب أو: كاليفورنيا الجديدة " [1] والبلد الذي يستطيع فيه الإنسان الثراء بسرعة، غير أنها تتأثر بالجزر الذي صحب فرمانات سنة ١٨٤١ م، والثورات الأوربية الداخلية فتتقلص هذه الجاليات [2].

وفي عهد عباس يتضاءل نفوذ الأجانب في البداية نظراً لكره عباس لتغلغلهم، فبدأ عهده بطرد أغلب الفنيين الأوربيين، وقلل فرص النزوح إلى البلاد، فأوغرت الدولتان صدر السلطان العثماني الذي وجدها فرصة ليحكم قبضته على البلاد، وأدرك عباس ذلك فاستعان بالنفوذ الإنجليزي لاجتياز هذه الأزمة [3]، وعاون الحكومة الإنجليزية في تنفيذ مشروع إنشاء خط سكك حديد بين القاهرة والإسكندرية الذي لم يتم إلا في عهد سعيد [4]

(١) القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ٦.

(٢) بلغ عدد الأجانب المقيمين في مصر (٦٠٥٠) نفسها في عام ١٨٤٣، (٢٠٠٠) يوناني، (١٠٠٠) مالطي، (٨٠٠) فرنسي، (١٠٠) إنجليزي، (١٠٠) نمساوي، (٣٠) روسي، (٢٠) أسباني، (١٠٠) من أجناس مختلفة.
المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٢٩٠.

(٣) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٢٩١ وما بعدها.

(٤) ثورة شعب، ص ٣١.

وإذا كان عباس يكره النفوذ الأجنبي كان سعيد على العكس منه تماماً، فقد اشتهر بحبه للأجانب وتساهله معهم، وتشجيعهم على النزوح إلى مصر، وفتح لها باب الهجرة على مصراعيه، وسمح لهم بشراء ما يريدونه من الأراضي، ورخص لهم بإنشاء وابورات لحلج الأقطان، وبالجملة لم يكن يرفض أي منحة يطلبونها (١)، وكان ينساق من غير تبصر إلى أي مشروع يعرضونه حتى صاروا خطراً على الأهلين (٢).

وينسب لسعيد عاملان كان لهما أكبر الأثر للتدخل الأجنبي في البلاد:

العامل الأول :

إعطاؤه امتياز حفر قناة السويس، وبرغم شروطه المجحفة (٣)، فقد بدأ العمل في تنفيذه فعلاً في ٢٥ من أبريل ١٨٥٩ م.

---

(١) صور من ذلك في « بنوك وباشوات » ص ١١٧، وما بعدها.

(٢) عصور إسماعيل ج ٢ ص ٢٦٢، تاريخ النهب الاستعماري، ص ١٢٤، وما بعدها.

(٣) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ١٠٩ : ١١٣، تاريخ النهب الاستعماري لمصر، ص ٣٨: ٩٦، بنوك وباشوات، ص ١٥٩: ١٧٢.

وثاني هذين العاملين:

هو فتحه صفحة القروض في تاريخ الحياة المصرية، فإليه ينسب عقد أول قرض دولي في تاريخ مصر [1]، وكانت القاعدة العامة لسياسة إسماعيل هي الركون إلى الدول الأوربية، وحسن الظن بها، والعمل على كسب رضاها، فكانت السنوات الأولى من حكمه هي الحقبة التي تغلغل فيها النفوذ الأجنبي في البلاد مالياً واقتصادياً، ثم انقلب هذا النفوذ في أواخر عهده إلى سيطرة مالية وسياسية شديدة [2] الوطأة، وهزيمة فرنسة في الحروب السبعينية " ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ " أمام ألمانيا جعلت مكانتها تهتز في أوربا وأخذ نفوذها يتضاءل في مصر ليفسح المجال للنفوذ الإنجليزي [3]، وإنجلترة من جانبيها سعت إلى دعم نفوذها في البلاد وبخاصة منذ افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ م، ففي السنة نفسها أوعزت لإسماعيل " بتعيين السير صمويل بيكر " الرحالة الإنجليزي حاكماً لمديرية خط الاستواء ليخلفه إنجليزي آخر هو " غردون باشا " وسعت لتخويله سلطة كبرى لا رقابة فيها للحاكم

(١) القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ٦.

(٢) عصر إسماعيل، ج ١، ص ٨٨، ٨٩، تاريخ النهب الاستعماري لمصر، ص ١٣٢: ١٤٢.

(٣) ثورة شعب، ص ٣٣.

المصري[1]، كما انتهزت فرصة الارتباك المالي للبلاد نتيجة لتفاقم مشكلة الديون، حتى اشترت نصيب مصر في أسهم القناة، فكانت أول ضربة صوبتها إلى صرح الاستقلال المصري[2]، وازداد الأجانب وسيطروا على مالية البلاد وتغلغلوا في المدن والريف، وكانت لهؤلاء الأجانب امتيازات كل بقدر القوة العسكرية لدولته في مقابل الضعف السياسي للنظام القائم في البلاد، التي جعلت حكام مصر تحت وصاية الأوربيين بمقتضى معاهدة " ١٨٤١ "، وبالتالي حرصوا على إرضائهم وتعرضوا لضغوطهم[3]، وبمقتضى هذه الامتيازات، تمتعوا بالإعفاء على أموالهم غير العقارية، وكذا عوائد الحرف والمحلات التجارية والصناعية وحتى الضريبة العقارية، كثيراً ما كانوا يتهربون منها، كما كانوا يتحايلون على الرسوم الجمركية بتنظيم حركة واسعة النطاق في التهريب[4]، وهكذا أوجدت هذه الامتيازات كياناً مستقلاً في جسم الدولة. إذ أنه كان هناك عدد كبير من القناصل حوالي سبعة عشر قنصلاً " كل منهم

(١) عصر إسماعيل، ج ١، ص ٩٠.

(٢) مصر والمسألة المصرية، ص ٢٦، وما بعدها.

(٣) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٣١٠، وما بعدها، بنوك وباشوات، ص ٨٢ وما بعدها.

(٤) بنوك وباشوات، ص ٨٢: ٩٠.

الحاكم الفعلي لجاليته، طبقوا قوانين مختلفة دائماً وأبداً، تنصر رعاياهم، وعدوا الامتيازات التي كانت منحة من الحكام سلاحاً قوياً في أيديهم يستخدمونه لإذلال المصريين والسيطرة عليهم حتى هدموا أركان السلطة[1]، وقد أغدق إسماعيل العطاء على جميع الجاليات فمنحهم " الجاليات " الأراضي والهبات، وازداد التمتع بالامتيازات الأجنبية[2] في عهده.

وأمام تسلط المحاكم القنصلية [3] لم يكن للمصريين من سلطة في مواجهتها فلما أراد إسماعيل التحرك لمواجهتها، كانت النتيجة المحاكم المختلطة [4] التي ضاعفت الأعباء على شعب مصر؛ فكان نتيجة لكل ذلك الارتباك المالي الذي صحبه الإشراف الأوربي. وباعتلاء توفيق عرش البلاد اجتهد في إرضاء الدول خشية أن يستهدف لغضبها، كما استهدف أبوه من قبل، وتابع النفوذ الأجنبي سيطرته في شكل

(١) القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ٦.

(٢) تفاصيل ذلك في: مصر وكيف غدر بها ؟ ص ٢٧٩، وما بعدها، التطور الاقتصادي في مصر لمحمد رشدي، ج ١ ص ٩٩: ١١٠، تاريخ النهب الاستعماري في مصر، ص ٩٧: ١٠٧.

(٣) مصر وكيف غدر بها ؟ ص ٢٧٧: ص ٢٨٥، عصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٦٧: ٢٧٦.

(٤) المرجعان السابقان.

بنوك لم تعد قاصرة على القاهرة والإسكندرية؛ بل زحفت إلى عواصم المديريات، وانتشر المستوردون للعملات المزورة والمرابون والمستغلون من السماسرة الأجانب، كما سلبت سلطات من المصريين ليتولاها الأجانب [١]، ويفسح لهم المصريون الطريق بالإحالة إلى الاستيداع حيناً والإقصاء حيناً آخر، بل وزاحموا المصريين ليستغلوا كيفما شاءوا، لم يكن لمصر أن تتحمل كل هذه التبعات مكتوفة الأيدي إذ تجمع كل ذلك في بؤرة واحدة هي الثورة [٢].

رابعاً: الحياة الفكرية والثقافية في مصر قبل ثورة عرابي:

فرض الحكم التركي إبان سيطرته على البلاد عزلة فكرية دامت حوالي ثلاثة قرون، عمل خلالها على إغلاق نوافذ البلاد أمام التيارات العلمية، وأوصد الأبواب في وجه الحركات الفكرية، ولم يوجه أي عناية للتعليم، فأغلقت في عهدهم المدارس، بل انتهبت وخربت [٣]، وألغيت العربية من الدواوين وحلت التركية محلها [٤]، فأعجمت الألسن وكبلت العقول.

---

(١) الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ـ عبد الرحمن الرافعي، ص ٧٤.

(٢) القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ١٠، ١١.

(٣) الخطط التوفيقية جزء ١، ص ٨٧.

(٤) تاريخ الحركة القومية جزء ١، ص ٤٠.

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن انطفأت شعلة الحياة العلمية في البلاد، ولم يبق غير الأزهر يبعث وميضاً وسط هذه الظلمات الدوامس، غير أنه أيضاً لم يكن بمنجاة عن حالة الركود، فقد نسيت فيه في ذلك العهد العلوم الرياضية والطبيعية والعقلية بل واضمحل كل تطوير أو ابتكار في الدراسات اللغوية أو الشرعية [١]، ودارت الدراسات حول شرح المتون أو التعليق على تلك الشروح فعرف هذا العهد (بعهد الشروح والحواشي) [٢].

على غرار ما فعل الصبان في حاشيته على الأشموني، والزبيدي [٣] في كتابه (تاج العروس لشرح القاموس)، وأصبح الاتجاه إلى الحفظ سمة غالبة، ومن ثم نظمت العلوم شعراً ليسهل [٤] حفظها، وكان إلى جوار الأزهر بعض الكتاتيب المتناثرة في أنحاء البلاد تقوم بمهام التعليم

---

(١) المرجع السابق، ص ٤١، وتفاصيله في (تاريخ الإصلاح في الأزهر) تأليف الشيخ عبد المتعال الصعيدي من ص ٩: ١٤.

(٢) تاريخ الحركة القومية جزء ١، ص ٤١، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٦٢.

(٣) وإن كان الزبيدي ليس أزهرياً، غير أن طريقته مواكبة للروح العلمية السائدة آنذاك، وقد ولد في سنة ١١٤٥هـ، وقدم مصر في التاسع من صفر سنة ١١٦٧ هـ، وكان صديقاً لرجال الأزهر، وأصله من اليمن، الحركة القومية جزء ١، ص ٤١.

(٤) الأزهر في ألف عام، جزء ١ ـ محمد عبد المنعم خفاجي، ص ٧٨.

الأولى، غير أنها كانت ضعيفة الأثر، قليلة النفع، ينفق عليها من أموال الصدقات والأوقاف [١]، ولكي نتصور بعد الشقة بين ما انحدر إليه مجتمعنا من بعد عن الروح العلمي، وبينما ارتفعت إليه الشعوب من تقدم ساحق نتصفح ما رواه الجبرتي، من نظرة المشايخ لمعمل الكيمياء الفرنسي وكيف أخذتهم الدهشة وتملكهم الرعب حين أجريت أمامهم بعض التجارب العلمية وظنوها نوعاً من الشعوذة والسحر [٢].

وقد لفتت الحملة الفرنسية في مجيئها الأنظار إلى ما وصلت إليه من تقدم علمي، فلما تولى محمد علي سلطة الحكم في البلاد، وكان ينوي إقامة جيش يساعده على تحقيق أحلامه، فوجد أن للجيش مطالب تعتمد أول ما تعتمد على إقامة نهضة علمية [٣]، وصارت الدراسة في نظره جزءاً من الجندية [٤]، فعمد إلى تأسيس مدارس تجهيزية وابتدائية، وأكثر من إنشاء المكاتب الابتدائية في الأقاليم [٥]، وكما أنشأ مدارس

---

(١) تاريخ الحركة القومية جزء ١، ص ٣٩.

(٢) عجائب الآثار للجبرتي، جزء ١، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٣) تاريخ مصر السياسي ـ محمد رفعت، ص ٦٠.

(٤) التاريخ الثقافي للتعليم، د/ حسن الفقي، ص ٣٢.

(٥) بلغ عددها في عام ١٨٣٦، سبعة وستين مكتباً ـ المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٢٢١.

الطب البشري والبيطري، والصيدلة، والزراعة، والمهندسخانة، والألسن، بالإضافة إلى المدارس الحربية [1]، واستقدم في أول الأمر الأساتذة الأجانب، ثم أرسل البعثات إلى أوربا منذ عام ١٩٠٩ م، إلى (إيطاليا، ثم إلى فرنسة في عام ١٨٢٦ م) التي بلغ أعضاؤها بعد عامين (أربعة وأربعين شاباً) [2]، وصحب هذه الصحوة التعليمية، إنشاء المطبعة الأميرية سنة ١٨٢٢ م، ثم أصدر (جورنال الخديو) (الوقائع المصرية) [3]، فيما بعد. والتي تمحضت فيما بعد للكتابة بالعربية فحسب؛ بعد أن كانت تصدر بالعربية والتركية [4]، وكان ما سبق أول لقاء عملي بين العقل المصري والثقافة الغربية في العصر الحديث، وقد أنتج هذا اللقاء ثماراً طيبة، فقد عاد هؤلاء المبعوثون بعلم جديد وعقلية جديدة إلى بلادهم، فعملوا في المدارس وترجموا وألفوا، وبهذا وضعوا أساس الحركة الثقافية والأدبية الحديثة [5].

---

(١) عصر محمد علي، ط ٤، ص ٣٩٧: ٤٠٧.

(٢) تفاصيل هذه البعثات في ـ عصر محمد علي ـ ط / ٤، ص ٤٠٩: ٤٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٨٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٨٦، تطور الصحافة المصرية ـ د / إبراهيم عبده، ص ٢٥: ٣٤.

(٥) تطور الأدب الحديث في مصر ـ د / أحمد هيكل، ص ٢٧.

على أن ذلك القبس الذي شع على البلاد، سرعان ما أخمدت جذوته بعد فرمان سنة ١٨٤١ م، الذي حد من طموحات محمد علي، فقل اهتمامه بالتعليم [١]، وعلى كل حال فقد كانت الصحوة السابقة دعامة نهضت عليها اللغة العربية من انتكاستها، وبدأت تتخلص شيئاً فشيئاً من لكنتها، فعربت الكتب في العلوم، وألقيت المحاضرات بها وأخرجت المطبعة الأميرية العديد من المؤلفات العربية [٢].

وكان مجيء عباس شراً مستطيراً على الحياة العلمية، إذ أغلق المكاتب الابتدائية والمدارس التجهيزية، ولم يبق إلا على المهندسخانة ، والطب، وشرد المتعلمين والمدرسين وأقصاهم إلى السودان بحجة افتتاح مدرسة نظامية جديدة بالخرطوم، وكان ممن أقصاهم (رفاعة الطهطاوي) أحد أعلام النهضة المصرية الحديثة، واستعاض عن المدارس الحربية بمدرسة أسماها (المفروزة) كما أهمل حركة التأليف والترجمة [٣].

---

(١) مزيداً من التفاصيل ينظر في سياسة محمد علي التعليمية إلى كتاب (تاريخ التعليم في عصر محمد علي) ـ أحمد عزت عبد الكريم، ص ٢٧: ٥٠.

(٢) تاريخ مصر السياسي، ص ٦٨ ـ محمد رفعت.

(٣) يراجع في تفاصيل ذلك إلى: عصر إسماعيل، جزء ١ ص ٢٢ وما بعدها، تاريخ التعليم في مصر ـ عصر عباس وسعيد ـ أحمد عزت عبد الكريم، ص ٣: ٢٧.

وزاد سعيد بتوليه الطين بلة، إذ ألغى ديوان المدارس، وأقفل (المفروزة) سنة ١٨٥٥ م، وكذا مدرستي الهندسة والطب، ثم عاد ففتح الثانية وحول الأولى إلى مدرسة حربية سنة ١٨٥٨ م [١]، كما فترت حركة البعثات العلمية في عهده فلم يرسل إلى أوربا سوى (أربعة عشر طالباً) [٢]، ولا يذكر لسعيد من الاهتمام بالتعليم سوى إعادته لمدرسة (القابلات) التي ألغيت في عهد سلفه [٣]، على أنه في الوقت نفسه، شجع التعليم الأجنبي وإرسالياته، ومنحها الأموال والهبات والعقارات مما ساعد على تغلغل التعليم الأجنبي في مصر في الوقت الذي تقلص فيه التعليم الوطني، ولم يكن ذلك رغبة في ذيوع التعليم بالطبع ولكن رغبة في حسن الأحدوثة والذكر في الأوساط الأجنبية [٤].

ثم كان مجيء إسماعيل عودة لصحوة تعليمية جديدة وشاملة [٥]، إذ أعاد (ديوان المدارس ـ وزارة المعارف فيما بعد) وافتتح مدارس

---

(١) عصر إسماعيل، جزء ١ ص ٤٨، ٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٣) عصر إسماعيل جزء ١، ص ٤٨.

(٤) تاريخ التعليم في مصر ـ عصر عباس الأول وسعيد ـ أحمد عزت عبد الكريم، ص ١٨٧ : ١٨٨.

(٥) تاريخ التعليم في مصر ـ من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق ـ أحمد عزت عبد الكريم، جزء ٢، ص ٣: ٩٤.

للهندسة، والحقوق، والإدارة، والألسن، كما أنشئت في عهده أولى مدارس البنات، كما أنشئت مدارس للفنون، والصناعات، وتعليم الصم والبكم ومكفوفي البصر [١]، كما توسع في المدارس الأولية فبلغت نحواً من (٤٦٨٥) مدرسة يتعلم بها نحو من ١١١,٨٠٣ طفلاً كان يصرف لهم الملبس والمأكل بالمجان [٢].

ولعل خير دليل على اهتمام حكومة إسماعيل بالتعليم في عهده تلك الميزانية التي خصصت للتعليم وبلغت " ٨٠٠٠٠ جنيه " في حين أنها كانت في عهد سلفه سعيد (٦٠٠٠ جنيه فقط) وهذا بالإضافة إلى دخل الأراضي التي استردت من شركة (قناة السويس) [٣]. ولعل مما ساعد على تقدم التعليم في مصر وجود بعض مستنيري الفكر على رأس جهاز التعليم مثل (علي باشا مبارك) [٤]، الذي وضع لائحة نظمته، وكذا إنشاء مؤسسات ثقافية مثل (دار الكتب، والمتحف المصري)، وكذا البعثات إلى أوربا والتي بلغ عدد مبعوثيها ٢١٨ مبعوثاً ـ وكذا تأسست مدرسة

---

(١) تفاصيل هذه المدارس، ص ٢٠١ : ٢٠٧، من عصر إسماعيل / للرافعي، جزء ١.

(٢) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٣٥٦، وفيه تفصيل لنوع الزي وألوان الأطعمة.

(٣) تاريخ المسألة المصرية ـ تأليف تيودور رتشتين ـ ترجمة عبد الحميد العبادي، محمد بدران ط ٣، ص ٣٦.

(٤) راجع أعماله ولائحته وسيرته في كتاب (علي مبارك وأعماله) لسعيد زايد.

دار العلوم [(١)]، ثم أنه كان لنداءات الصحافة التي علت، وأصوات المصلحين التي ارتفعت تطالب الحكومة والأهالي بالاهتمام بالنواحي التعليمية أثر كبير في ذلك [(٢)] فبدأ دبيب روح الإصلاح يسري في عروق الأزهر، وخاصة إبان مشيخة (الشيخ المهدي العباسي) إذ أنشأ ذلك الشيخ نظاماً جديداً لتخريج العلماء، وعقد لجان امتحان من كبار العلماء [(٣)]، وكما حفظ من قبل التراث الإسلامي واللغوي والآداب العربية، ظل المعين الذي استمدت منه النهضة العلمية والأدبية عناصر الحياة، واستمر يمد المدارس والوظائف في القضاء والمحاماة والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله كانوا في طليعة الصحوة الفكرية في مصر [(٤)].

كذلك نشط الأقباط في إنشاء المدارس وقد عاونهم إسماعيل كثيراً في ذلك [(٥)].

---

(١) تاريخ التعليم في مصر في عصر إسماعيل جزء ٢ / أحمد عزت عبد الكريم، ص ٣: ٩٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) تاريخ الإصلاح في الأزهر ـ مرجع سابق ـ ص ٤٤ وما بعدها.

(٤) الكتاب الخامس من تاريخ التعليم في مصر في عصر إسماعيل / أحمد عزت عبد الكريم، الفصل الأول (الأزهر) من ص ٧٨٠: ٨٢٠.

(٥) بيان بالمساعدات والمنح ـ عصر إسماعيل جزء ١، ص ٢٠٩ وما بعدها.

كما نشطت الجاليات الأوربية لتصبح مدارسها في عهد إسماعيل (٧٠ مدرسة) تلقى التشجيع والعون؛ وتعمل دون رقيب رغم نداءات المصلحين حتى عام ١٩٥٦م[1]، كذلك قامت في عهد إسماعيل صحوة كبرى في مجالي الطباعة والصحافة، وقد أثر ازدهارها بالطبع في الصحوة الفكرية، فقد وجه عنايته إلى مطبعة بولاق فصارت من المطابع الكبرى، كما أسس مصنعاً للورق، وأنشئت عدة مطابع في هذه المدة مثل مطبعة جمعية المعارف، والمطبعة الأهلية القبطية، ومطبعة وادي النيل، والمطبعة الوهبية، وقد أخرجت هذه المطابع العديد من أمهات الكتب، وأسهمت في النهضة العلمية والأدبية [2].

وبدأت الوقائع المصرية ترقى فنياً وأسلوباً، كما ظهرت إلى جوارها صحف علمية وأدبية وحربية وسياسية، أحصاها الرافعي فإذا هي (سبع عشرة صحيفة) إلى جوار الوقائع وبعض الصحف الأجنبية [3]، غير أن حرية الرأي في هذه الصحف قد تقلصت في أواخر عهد إسماعيل،

---

(١) الفصل الثاني من ملحقات تاريخ التعليم في مصر من سنة ١٩٤٨ : ١٨٨٢ م، والخاص بمدارس الإرساليات الدينية والجاليات الأجنبية / أحمد عزت عبد الكريم، وتاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين / جرجس سلامة، صفحة ٣٨ وما بعدها.

(٢) عصر إسماعيل، جزء ١، ص ٢٤٨ : ٢٥٩.

(٣) تفاصيل ذلك في تطور الصحافة المصرية، ص ١٠٠ وما بعدها.

عندما أصبح للمعارضة صوت، فعطل البعض وأنذر البعض الآخر، ووضع لها قانون المطبوعات ليحد من سلطاتها، ثم كانت وزارة رياض ـ هي الوزارة الضاربة على أيدي الصحافة بالتعطيل والإنذار والمنع [1].

وكان لهذه النهضة الثقافية صدى على المستوى الشعبي إذ أسست الجمعيات العلمية والأدبية مثل جمعية المعارف التي أسسها (محمد عارف باشا سنة ١٨٦٨ م) وكان لها مطبعة خاصة وكانت تعني بنشر العلوم والمعارف، كما ظل المجمع العلمي في عهد إسماعيل يؤدي مهمته في نشر المباحث العلمية [2]، كما أسست في هذا العهد (الجمعية الجغرافية الخديوية) في سنة ١٨٧٥، وكان لها مجلة دورية تنشر المباحث والكشوف، كما أنشئت (الجمعية الخيرية الإسلامية) ـ وهي غير الحالية ـ بالإسكندرية سنة ١٨٧٨ بجهود السيد عبد الله النديم، وبعض المخلصين، وكانت مهمتها فتح المدارس الحرة لتعليم البنات والبنين، ومقاومة النفوذ الأجنبي في البلاد [3]، كما وافقت هذه المدة مجيء (جمال

(١) تفاصيل ذلك من تطور الصحافة المصرية، ص ١٠٥ : ١٣١، القوى الاجتماعية للثورة العرابية، ص ٧٩: ٨٦، الثورة العرابية، لصلاح عيسى، ط / ٢، ص ٢٤٧ وما بعدها

(٢) عصر إسماعيل، جزء ١، ص ٢٤٤: ص ٢٤٨.

(٣) المرجع السابق.

الدين الأفغاني) إلى مصر ونشر أفكار التحرر [1]، وغرس بذور الوعي في داخل الأمة المصرية التي استنبتت هذه البذور وبدأت تتحسس واقعها، وتبحث عن مكانها وكيانها، عاقدة العزم على فك قيودها من عقالها .

خامساً: الحياة الاجتماعية قبل الثورة العرابية:

بلغ عدد سكان مصر قبل الثورة العرابية حوالي ستة ملايين نسمة، وهذا مستفاد من أن الإحصاء الرسمي في " ٣ من مايو سنة ١٨٨٢ دل على أن عدد السكان بلغ (٦,٨٠٦,٣٨١ نسمة) وقد كان عدد سكان مصر في بداية القرن التاسع عشر ثلاثة ملايين بلغو سنة ١٨٤٥م (٤,٤٧٦,٤٤٠ نسمة) وبلغو سنة ١٨٥٩م في أواخر حكم سعيد[2] حوالي خمسة ملايين نسمة، ونستطيع أن نقول مطمئنين إن الشعب المصري عاش على مدى هذه المدة يعاني من النظام الطبقي الذي ورثه

---

(١) جاء في ١٨٧١، نفي في سنة ١٨٧٩، فقضى ثماني سنوات وبضعة أشهر. راجع حياته ودوره من كتاب جمال الدين الأفغاني ـ باعث نهضة الشرق، بقلم / عبد الرحمن الرافعي، ويراجع منهجه في الإصلاح من كتاب « مصلحون ثائرون « تأليف محمد رجب الزايدي من ص ٣١: ٩٧.

(٢) يراجع إلى ـ مصر والمسألة المصرية ص١٧ وما بعدها، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص٣٢ وما بعدها، تاريخ الحركة القومية، ص ٤٣ وما بعدها، ج ١.

من مخلفات العصرين المملوكي والعثماني [1]، والذي لم يحدث فيه حكم محمد علي كبير تغيير ـ سوى اضمحلال طبقة المماليك، واختفاء طبقة المشايخ، وذلك بعد تشتيت المماليك، وحل أراضي الوقف ـ، على أنه بدأت تظهر مع حكم محمد علي وبافتتاح العديد من المؤسسات التعليمية طبقة جديدة بدأت تنمو شيئاً فشيئاً هي طبقة المهنيين، وموظفي الأجهزة الحكومية، وقيادات الجيش، وهؤلاء أغلبهم من الأتراك والشراكسة [2].

(أ) الفلاح المصري قبل الثورة العرابية:

كان الفلاحون دائماً يمثلون أغلبية مطلقة في المجتمع؛ لأن بيئة البلاد زراعية بالدرجة الأولى، وتتضح تلك الحقيقة إذا علمنا أن زراع مصر في عام ١٨٨٢ م، كانوا (٦٧١ , ١١٩ , ٤) في حين ما أوردناه من أن عدد السكان كان حوالي ستة ملايين، غير أنه مع هذه الأغلبية فقد مثلوا قاعدة الهرم الاجتماعي [3]، فبالرغم من إلغاء محمد علي لنظام الالتزام وتوزيعه الأراضي على الفلاحين بنسبة (٣: ٥ أفدنة) إلا أن نظام الاحتكار الذي

---

(١) المرجع السابق.

(٢) يراجع إلى: عصر محمد علي، ص ٥٢٤: ص ٥٤٧، تاريخ مصر السياسي ص ٥٩، وما بعدها لمحمد رفعت.

(٣) الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ـ يوسف نحاس، ص ٦٩، ١٠٦.

اتبعه والذي كان بمقتضاه تتسلم الحكومة غلة الأرض بثمن تحدده، ثم يعود الفلاح فيشتري احتياجاته بثمن أعلى مما باع به، بالإضافة إلى ما كان عليه أن يقدمه للحكومة، بالإضافة إلى الضرائب التي أثقلت كاهله حتى عجز عن ضروريات الحياة وعاش عيشة الكفاف[١]، فالهدف الأساسي من إلغاء نظام الالتزام لم يكن التخفيف عن الفلاح بل الحصول على مزيد من الأموال فزيادة الحاصلات الزراعية، وإقامة أعمال العمران لم يقترن بها ارتقاء حالة الفلاح الاجتماعية وقد ساءت حالة الفلاحين حتى هاجروا من قراهم وتركوا أرضهم لولا صوت التهديد الذي علا وسياط العقوبة التي لزعت[٢].

ثم تركت له الحكومة الحبوب الغذائية الرئيسية وحرية اختيار مزروعاته سنة ١٨٣١ م، كما خفف عباس العبء المالي عنهم بالسماح لهم بالتصرف في غلاتهم وسداد الأموال المطلوبة نقداً إن أرادوا[٣]، وبمجيء سعيد أوجد فلاحين من متوسطي الملاك وصغارهم حين

---

(١) في تفاصيل ذلك يراجع إلى: القرية المصرية، دراسة في الملكية وعلاقات الإنتاج، ص ٢٩: ٣٢، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، د / أمين مصطفى عفيفي، ط ٢، ص ٦١، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ١٧ وما بعدها.

(٢) حياة الفلاح كما وصفها الرافعي ص ٥٥٠ من كتابه « عصر محمد علي ».

(٣) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٢١٤ وما بعدها.

أصدر " اللائحة السعيدية " [١] في (١٥ من أغسطس سنة ١٨٥٨م) التي أتاح بمقتضاها حق الملكية للفلاح، كما ألغى ضريبة الدخولية فاستفادت بذلك طبقة متوسط الملاك وصغارهم التي أوجدها [٢]، غير أن الأغلبية الساحقة من العمال الزراعيين لم يطرأ على حياتهم كبير تغيير، فهم إما عاملون في الأرض لقاء نسبة من غلاتها أو نظير أجر يومي يتراوح بين قرشين أو ثلاثة قروش، أو عمال تراحيل لا يتمتعون باستقرار أو دخل ثابت، كما لم تغفلهم الضرائب [٣].

وبارتفاع أسعار القطن المصري، ارتفعت حال الفلاحين فجأة غير أنهم لم يتعودوا الادخار بل اتجهوا إلى المرابين للتوسع في الزراعة، فلما انخفضت الأسعار، تراكمت عليهم الديون، ولم يكن أمام أغلبهم سوى بيع ما امتلكوه ليعودوا صفر اليدين كما بدأوا [٤]، بل تعاونت الطبيعة ضد هؤلاء في عصر إسماعيل فيزيد الفيضان مرة وتغرق الأرض، وينقص أخرى فيلحقها البوار. وتصاب المواشي بمرض

---

(١) ذكر الرافعي أن نص اللائحة منشور في « القاموس العام للإدارة والقضاء « لفيليب جلاد، ج ١، ص ١١٨، كتاب « الأطيان والضرائب « لجرجس بك حنين، ص ٣٨٨، راجع عصر إسماعيل ج ١، ص ٣٠، ٣١.

(٢) عصر إسماعيل ج ١ ص ٣١ وما بعدها.

(٣) الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، ص ٦٩، ١٠٦.

(٤) القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ٣٦، ٣٧.

الطاعون، ويفرض إسماعيل مزيداً من الضرائب للخروج من الأزمة المالية فتزداد حالة الفلاحين سوءاً فوق سوء [(١)].

وباعتلاء توفيق عرش البلاد، لم يطرأ أي تحسن بل على العكس ازداد الأمر سوءاً بمجيء وزارة " رياض " الذي استخدم نظاماً تعسفياً مع الفلاحين فكان شيوخ القرى يسوقونهم سوقاً مع قطعانهم لبيعها وتسديد الضرائب المفروضة عليهم حتى صار الجميع في أسوأ حالات الفقر [(٢)].

(ب) التجار وأصحاب الحرف ووضعهم قبل ثورة عرابي:

كان نظام الاحتكار الذي وضعه " محمد علي " وراء تراجع التجارة واضمحلالها فقد ساءت حالة التجار نتيجة لهذا الاحتكار، واقترنت حاصلات البلاد بتضاؤل الثروات الشخصية، ولم ينتفع من زيادة الحاصلات سوى " الإسكندرية " التي اتسعت تجارتها وصارت سوقاً للقطن المصري، أما المحلات التجارية في القاهرة، ودمياط، ورشيد، فقد هبط عددها عما كانت عليه من قبل [(٣)]، غير أنه في نهاية حكم " محمد علي " ألغى الحظر المفروض على تصدير بعض السلع، فانتعشت التجارة بعض الشيء غير أن رواجها ازداد بمجيء " عباس " إذ

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٧، ٢٨.

(٢) عصر إسماعيل، ج ٢ ط / ٣، ص ٢٠٣ وما بعدها.

(٣) عصر محمد علي، ص ٥٥٦ وما بعدها.

صارت في الأيدي الوطنية بعد طرده للأجانب وتضييق الخناق عليهم، غير أنه في عصر إسماعيل راجت التجارة الأجنبية، لاعتماد مصر على الزراعة، وزادت صادرات القطن المصري [1] في المدة من (١٨٥٠: ١٨٨٠) إلى ما يقرب من عشرة أضعافها، ونظراً لسوء الظروف المالية وازدياد الضرائب كسدت السوق التجارية، وساءت حالة التجار في أواخر عهد إسماعيل، وفي عهد توفيق ازدادت سوءاً ووصل التجار إلى درجة كبيرة من الضنك والإذلال؛ إذ أفلس معظمهم بعد أن فشلوا في التصدي لتلك التيارات الجارفة التي أحاطت بهم [2]، أما الصناعة لم تكن تعرف منها مصر قبل حكم محمد علي إلا ألواناً من الحرف الأولية " الصناعات اليدوية الصغيرة ".

وبإدخال محمد علي الصناعات إلى البلاد، اعتمد في أول الأمر على الخبرة الأجنبية[3]، ثم عهد لهذه الخبرات بتعليم المصريين وسائل الصناعة الحديثة، وتقوضت الصناعات منذ ١٨٤١ م [4]، بعد معاهدة لندن، وظلت حتى عهد إسماعيل الذي أعاد الحياة التصنيعية إلى البلاد

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ـ ص ٣٢٧.

(٢) القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ٦٤.

(٣) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٢١٨.

(٤) راجع سياسته التصنيعية من « التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث » ص ٥٩ : ٦٦.

متمثلة في حلج الأقطان، بعد أن راجت تجارة القطن أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، ولما كسرت سوق القطن استعاض عنها بصناعة السكر.

حتى بلغ عدد مصانعه (١٧ مصنعاً)[١]، وبهذه السياسة تكونت منذ عهد محمد علي طبقة من العمال الفنيين مارسوا صناعات جديدة حذقوها ومهروا فيها، وكانوا موضع إعجاب من شاهد أعمالهم[٢].

على أن تلك الصناعات لم تستوعب إلا أعداداً ضئيلة من غالبية العمال البالغ تعدادهم حسب إحصاء عام ١٨٨٧ م إلى (٢٧٧ , ٤٩٧)، وقد تمثلت غالبية هؤلاء الصناع أو الحرفيين من حرف صغيرة ما بين النسيج والصباغة، وصناعة الحصر حتى الحدادة والأثاث وغيرها كالصيد والدباغة[٣]، وقد عانى هؤلاء من وطأة " شيوخ الطوائف[٤]"

(١) تاريخ مصر الاقتصادي من العصور الحديثة ـ د / محمد فهمي الهيطة، ص ١٩٩.

(٢) عصر محمد علي، مرجع سابق، ص ٥٥٠.

(٣) تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، ص ٣٣٤.

(٤) وقد انتظموا صفوفاً كثيرة من طبقات الشعب، فكان هناك شيخ لمجاوري الأزهر والعلماء والمتصوفين، وكذا للسقائين وللشحاذين واللصوص، حتى العاهرات، وكانت الدولة تعترف بشيوخ كل تلك الطوائف الذين يهينون عليها، ويعطون تصاريح مزاولتها ويجمعون الضرائب، وهناك إحصائية تفصيلية بنوعيات هذه الطوائف وأعداد أفرادها في ص ١٣٤ وما بعدها من « تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل « سنة ٨٦٣ ـ ١٨٧٩ «. تأليف إلياس الأيوبي، المجلد الأول، ص ١٣٤ وما بعدها.

والضرائب التي كانت تحصل بالإكراه. ومن ثم أحس هؤلاء بوطأة الفقر، وخطر البطالة، فاضطروا إلى بيع جزء من قوة عملهم بالرغم من أن ما يملكون منها لا تعدوا أن تكون وسائل إنتاج أولية [١].

(ج) الطبقة المتعلمة الناشئة:

وهي الطبقة التي أشرنا إلى تكونها نتيجة للنهضة العلمية من خريجي المدارس والمعاهد والبعثات العلمية، والذين استعان بهم " محمد علي " في الحكم واستخدمهم في الدواوين، التي اتسعت رقعتها باتساع دائرة استخدام إسماعيل لهم [٢]، وكانت هذه الطبقة أكثر تقليداً للجديد، فهي تمثل الوسطية بين طبقة الأتراك، وبين سواد الشعب، وقد حرصت على الارتباط بالأصول الريفية بتملك الأراضي، بعدما سنحت قوانين الملكية الخاصة بذلك، وكان منهم ملاك متوسطو ملكية في حدود (٥٠ فدان) [٣].

---

(١) القوى الاجتماعية ص ٥٨، عصر محمد علي، ص ٥٥٠.

(٢) عصر محمد علي، ص ٥٤٧، القوى الاجتماعية، ص ٦٧ : ٧٠، عصر إسماعيل ج ١، ص ٣٢.

(٣) تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ـ د / علي بركات، ص ١٤٤.

وبانهيار النظام الاقتصادي المصري ساءت حالة هؤلاء الموظفين، فاستبدلت مرتباتهم بأذونات على الخزينة بلغ مجموعها حوالي أربعة ملايين من الجنيهات [١].

وبمجيء الوزارة الأوروبية، توقف صرف رواتبهم مدداً تراوحت بين عشرة شهور، وبين سنة أو سنتين، باعوا خلالها أمتعتهم وأثاثهم، ووصل الأمر إلى فصل العديد منهم كموظفي السكة الحديد وغيرها[٢].

ولم يكن أصحاب الوظائف العسكرية بأحسن حال من أصحاب الوظائف المدنية إذ خفض الجيش وسرح العديد من الضباط، وتوقفت رواتب البعض الآخر، وسدت في وجوههم منافذ التعيين المدني [٣].

(د) المشايخ والعلماء:

تقلص دور الزعامة الممثلة فيهم بعد أن تخلص محمد علي منهم بالمنفى أو غيره، وبعد أن أجريت عليهم رواتب شهرية بعدما استولت الحكومة على أوقاف المؤسسات الدينية التي كانوا يباشرونها، ولا يعني خفوت دورهم السياسي انزواءهم عن الحياة العامة، بل شاركوا مشاركات

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، ص ٢٤٠.

(٢) القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ٩٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٥، الثورة العرابية لصلاح عيسى، ص ١٢٢: ١٣٢.

إيجابية في المجالات الاجتماعية كما أنهم تمسكوا بالتقى والعفاف حيال ولاة الأمور، وابتعدوا عن التزلف لهم مما رفع منزلتهم، وجعل لهم بين الخاصة والعامة مكاناً عليا [١].

(هـ) طبقة الأعيان وكبار الملاك:

وهي تمثل أقلية ضئيلة بالنسبة لمجموع الشعب، وهم سلالات عثمانية استوطنت البلاد، أو سلالات البيوتات المصرية القديمة، الذين احتفظوا بعصبيتهم [٢]، وقد أنعم على هؤلاء وهؤلاء بالألقاب والرتب، وأسندت إليهم بعض المناصب الإدارية والقضائية، وكانوا يخضعون لأوامر الحكومة، ويتزلفون الأحكام، ويصلونهم بالرشا، والهدايا فاقتنوا الأطيان والضياع، وزادت ثرواتهم بما أنشأته الحكومة من أعمال العمران، واتسعت عليهم الدنيا [٣]، واختير منهم مشايخ القرى والعمد، وتولوا جمع الضرائب على عهد عباس وتوفير الأعداد المطلوبة للسخرة، أو الجهادية، وقد برهن العمد والمشايخ على ممارسة الظلم في أوسع مجالاته، بعد أن صار إليهم حق الامتلاك والحكم، وأصبح منصبهم بالتعاقب الإرثي الذي قد يستمر في عائلة واحدة مدداً طويلة [٤].

---

(١) عصر إسماعيل ج ٢، ص ٣٠٣: ٣٠٤.

(٢) عصر إسماعيل ج ٢، ص ٣٠٥، ٣٠٦.

(٣) تطور الملكية الزراعية في مصر ص ١٨٢.

(٤) القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ٤٦: ٤٨.

السخرة والضرائب:

كانت السخرة سبيل الحكام إلى إقامة المشروعات الإصلاحية، يقول الجبرتي عن مشروعات الري والزراعة في عهد محمد علي: "..... كان الباشا مسافر إلى الإسكندرية بسبب ترعة "الأشرفية" وأمر حكام الجهات بالأرياف بجمع الفلاحين للعمل، فأخذوا في جمعهم فكانوا يربطونهم قطارات بالحبال، وينزلون بهم المراكب وتعطلوا عن زرع" الدراوي" الذي هو قوتهم، وقاسوا شدة بعد رجوعهم من المرة الأولى بعد ما قاسوا ما قاسوه، ومات الكثير منهم من البرد والتعب، وكل من سقط أهالوا عليه تراب الحفر ولو فيه الروح "(١)، وفي عهد سعيد، حفرت قناة السويس في " ٢٥ من أبريل سنة ١٨٥٩ " فسخر لحفرها ٢٠ ألف عامل ـ لا ينقصون، وكانت شركة القناة تسومهم العذاب، تكلفهم العمل الشاق في الصحراء وفي العراء، ولا تتيح لهم ما يكفيهم من الماء، ولا ما يناسب الإنسان من الغذاء، فسقط الألوف منهم صرعى الإجهاد والعطش والجوع، ومن الطريف أن هذه السخرة لبست ثوب القانون في يوليو سنة ١٨٥٦م، حين صدرت " لائحة استخدام العمال المصريين في أشغال قناة السويس "(٢).

---

(١) الموجز من تاريخ الجبرتي ـ ج ٩، ص ١٠٠٧، ١٠٠٩، تجميع دار الشعب، سنة ١٩٥٨.

(٢) مزيداً من التفاصيل في: كتاب « السخرة في حفر قناة السويس »، د / عبد العزيز محمد الشناوي، ط ١ منشاة المعارف الحديثة، سنة ١٩٥٨ م.

واستمرت السخرة مفروضة على كل مصري، ما بين الخامسة عشر والخمسين، ولم تنحصر في المشروعات العامة، بل تجاوزتها إلى أراضي الخديوي والأمراء وأفراد الحاشية، وكبار الموظفين والأعيان [١].

وفي أول مجلس نيابي في مصر، طالب أحد نواب الشعب بإلغاء السخرة، وعدلت وزارة رياض في سنة ١٨٧٩ م، هذا النظام، ولو أنها لم تلغه تماماً، وأبقته في المشروعات العامة، كإقامة الجسور، وحفر الترع، وتشييد دور الحكومة، وكان على من يريد الاستغناء من السخرة أن يؤدي للحكومة بدلاً نقدياً [٢].

ولم يقف الأمر عند الضريبة الجسمانية، بل كان إلى جوار ذلك على هؤلاء أن يؤدوا ضرائب عينية ونقدية [٣]، وقد طبق محمد علي المسئولية الجماعية في جبايتها فتحملت القرى أثقالاً باهظة بحيث تعذر على الجهات الخصبة تسديد الأموال المتراكمة عليها بله الجهات الأقل خصوبة [٤].

---

(١) العلاقات العمالية الإنسانية وأيديولوجيتها في المجتمع العربي ـ تأليف / لبيب السعيد، ط ٢، ص ٣، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ـ عبد الرحمن الرافعي، ص ٥٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) راجع هذه الضرائب وأنواعها ومقدارها من « التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ٧٢: ص ٧٦، عصر محمد علي للرافعي، ص ٥٣٢: ٥٣٧.

(٤) القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ٢٧، ٢٨.

وزادت الضرائب في عهد إسماعيل حتى بلغ ما يدفع من الفدان الواحد من المال وملحقاته خمسة عشر جنيهاً ونصف، وهو مبلغ ينوء به المالك، فأصبح من العسير على الفلاح أن يمد نفسه بضروريات الوجود، وإذا تأخر في السداد يكون مصيره نزع ملكيته للأرض [١].

وكانت الضرائب أيضاً عائقاً، أمام التجارة الداخلية، فتعددت وتنوعت وسادت على جميع أرباب التجارة حتى أفقرتهم[٢]، كما كانت سبباً في ارتفاع الأسعار. ولم تقف هذه الضرائب عند حد التجارة والزراعة بل فرضت على أقل المهن وزناً وحتى من لا مهنة له أصلاً، فقد كانت هناك ضرائب على الطبالين والزمارين والشيالين والحمارين[٣].

ولم تكن لهذه الضرائب قاعدة معلومة، أو قانون يضبطها، بل كانت تحددها حاجة الدولة إلى المال [٤]، كما لم تكن موزعة على الأهلين توزيعاً عادلاً، بل تخضع للأهواء، فيعفي منها الخديوي حاشيته، ويتسامح فيها مع الأغنياء، بينما تستخدم الشدة والقسوة في جبايتهم من الفقراء والكادحين [٥].

---

(١) عصر إسماعيل ـ عبد الرحمن الرافعي، ج ٢، ص ٢٨٣: ٢٨٧.

(٢) أسئلة على تعدد أنواع الضرائب. القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص٢٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٠ وما بعدها.

(٤) الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ـ مرجع سابق، ص ٤.

(٥) القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ٢٩ .

الأقباط في مصر قبل ثورة عرابي:

كان المسلمون عادة يعاملون غير المسلمين بروح التسامح والرفق التي أوصاهم بها دينهم الحنيف، وكان غير المسلمين عادة يقابلون هذا التسامح والرفق بما يوجبه عليهم من الولاء، والمحبة، والإخلاص، وكان وقوعهم تحت نير واحد من المظالم كفيلاً بتوحيد عواطفهم وتقريبها.

غير أنه في ظل حكم أسرة محمد علي تحقق لبعضهم سلطة وصفها الرافعي بأنها " سلسلة مطلقة لا ينازعهم فيها منازع "[1]، فقد عهد إليهم بكوات المماليك والكشاف بتحصيل الضرائب وتقديرها وتوزيعها على الأطيان، وصارت لهم سلطة في هذا المجال لا مراجعة عليها، وكان رئيسهم يعرف بـ: كبير المباشرين "[2]، وقد أتيح لهم من خلال شغل المناصب المالية السالفة تكوين ملكيات زراعية كبيرة[3]، وتم للعائلة الواحدة منهم احتكار كل مناصب الإدارة في القرية مع امتلاك الجزء الأكبر من الزمام[4].

---

(١) تاريخ الحركة القومية ـ مرجع سابق، ج ١، ص ٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٥١.

(٣) تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية، ص ١٨٣.

(٤) تطور الملكية الزراعية في مصر، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

وبانهيار نظام محمد علي شارك بعضهم في المجالات التجارية بالإضافة إلى أن بعضهم قد عملوا قناصل أو وكلاء قناصل، فضلاً عن نشاطهم التجاري وشارك بعضهم في أعمال المقاولات، وتجارة الأقمشة والماشية والغلال، وكونوا بذلك ثروات طائلة [1].

الأسرة المصرية فيما قبل ثورة عرابي:

لم تتأثر البنية التقليدية للأسرة المصرية بالتغيرات العامة كثيراً خلال القرن التاسع عشر، بما فيها مكانة المرأة المصرية، ففي الريف كان لا يزال نظام الأسرة قائماً على الوحدات الكبيرة ممثلة في البيت الكبير " الدوار " ويحتوي على رب الأسرة وزوجه أو أزواجه وبناته غير المتزوجات، ثم يأتي الأولاد، ويأتي بعد ذلك أبناؤه المتزوجون مع أزواجهم وأولادهم في منزل مستقل، أو حجرات ملحقة بالمنزل الكبير، ورب الأسرة يشرف على كل ممتلكات الأسرة ـ في الغالب ـ كما يتحكم في عملها ودخلها، ومنها ترتيبات الزواج التي لا يكون للأبناء ـ غالباً ـ أي دخل أو خيار فيها، وتتم داخل الأسرة بين أولاد الخالات أو الأعمام [2].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣، ١٤، ٢٢٢: ٢٣٩.

(٢) الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية في العصر الحديث، د / محمد كمال يحيى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٣، ص ١٣ وما بعدها.

وقلما تحيا النساء في الريف حياة الخمول، بل إننا نجد بعضهن يكددن أكثر من الرجال، كما دفعت الحاجة وظروف البؤس في كثير من الأحيان نساء الريف إلى الخروج للحقول للمعاونة في أعمال الفلاحة، شعوراً منهن بالتضامن والتعاون على ضرورات الحياة والتزامات الأسرة، في وقت كانت الضرائب فيه تثقل كاهل الفلاحين، وتسلبهم لقمة العيش [١]، وإذا كانت الفلاحة هي السمة المميزة لطابع العمل في الريف [٢]، فإن الطوائف المهنية كانت السمة المميزة للمجتمع الحضري في المدينة، وهؤلاء كانوا تحت رحمة " شيوخ الطوائف " الذين كانوا ينظمون شئون العمل، فيحددون أثمانه، ويرتبون درجات الأجور، ويقبلون دخول أعضاء جدد في الطائفة، ويمنحون الأعضاء ساعة قبولهم الشهادات التي تثبت كفاءتهم وتبين مقدار الأجرة اليومية الواجبة لهم، وكان عملهم على العموم تحت رحمة شيوخ الطوائف، حتى أنه إذا بلغهم أن أحد رجال الطائفة اشتغل بأجرة زائدة عن المبينة في شهادته جاز لهم أن يطلبوا من الحكومة عقابه أو حبسه [٣].

---

(١) المرأة المصرية ـ درية شفيق، مطبعة مصر، القاهرة، سنة ١٩٥٥، ص ٧٩.

(٢) كان الريف المصري يمثل في ذلك الوقت أربعة أخماس المجتمع.
راجع: الجذور التاريخية لتحرير المرأة، ص ٢٣.

(٣) تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل ـ تأليف إلياس الأيوبي ـ المجلد الأول ـ دار الكتب المصرية، القاهرة، سنة ١٩٢٢، ص ١٢٦، ١٢٧.

وبينما يمضي الرجل يومه خارج بيته صانعاً أو تاجراً، يقوم الأبناء بقضاء حاجيات المنزل الخارجية، وقلما تقوم به خادمة صغيرة في نطاق ضيق لدى ميسوري الحال، وتقضي النساء وقتهن في منازلهن ينشغلن بعض الوقت بشئون الأبناء، وكثيراً ما يكون لديهن من أوقات الفراغ الرتيبة لأنه لم يكن مسموحاً للمرأة بالخروج ـ إلا نادراً ـ وإذا خرجت ارتدت ملاءة واسعة من الحرير وحجبت جميع وجهها عدا عينيها، وأحياناً تركب حماراً في زياراتها تلك التي تمضينها غالباً مع إحدى النساء في ثرثرة لا حد لها، وحديث عن صنوف وألوان المباهج كل في حدود قدراته، فحديث المأكل والملبس والنوم والجلوس ساعات طوال، والاستغراق في الأفكار والأحلام، ومحاولة إرضاء الزوج وكسب محبته هي عناصر الحياة للمرأة الحضرية في مصر [1].

ودفعت بعض ظروف المرأة في المدينة إلى الخروج للمشاركة في أعمال الصناعة إلى جانب الرجال [2]، وكان لافتتاح مدارس البنات أثر في إحداث نقلة في حياة المرأة المصرية الملتزمة التي شاركت بنصيبها في النهضة الاجتماعية دون أن تطرح بنود الحشمة والوقار.

---

(١) سيرة القاهرة: ترجمة د / حسين إبراهيم حسن وآخرين، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، سنة ١٩٥٠ م، ص ٣٥، ٣٦.

(٢) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ـ مرجع سابق، ص ١٥٤.

واستتبع انتشار التعليم، ارتقاء الحياة العائلية بين الأوساط المثقفة، كما قل الطلاق، وارتقى بمفاهيم العلاقة الزوجية، فنظر إلى الزوجة على أنها شريكة في الحياة وبدأت العائلات تعني بتعليم البنين والبنات على السواء [(١)].

أثر العادات الأوروبية في المجتمع المصري:

كان لزحف الفكر ورأس المال والجاليات والمشروعات الأوربية، وإنشائهم للشركات والبنوك أثر كبير على الحياة المصرية، إذ نقلوا عاداتهم الغريبة معهم فتبع إنشاء ما سبق من المشروعات إقامتهم للمشارب والملاهي، ومحال الدعارة [(٢)]، وعرف المجتمع المصري الخلطة العلنية بين الرجل والمرأة، حين خرج أزواج الأجانب يدرسن في المدارس الأجنبية، أو اصطحبهن بعولاتهن إلى دور السينما وغيرها [(٣)]، وقد بلغ هذا التأثر عنفوانه في عهد إسماعيل، الذي عمل على تغلغل أساليب الحياة الأوربية إلى المجتمع المصري، وكانت الطبقة المتعلمة أسرع الطبقات استجابة واقتباساً دون تمييز بين النافع والضار؛ فبنيت المساكن على النظام الأوربي، وهجرت الملابس الشرقية، وحلت الملابس الأجنبية محلها، ودخلت عاداتهم في المأكل والولائم، وتعاطي

---

(١) عصر إسماعيل، ج ٢ ـ الرافعي ـ ص ٢٩٩: ٣٠٠.

(٢) عصر إسماعيل، ج ١ ـ الرافعي ـ مرجع سابق، ص ٢٨٩: ٢٩٩.

(٣) الحركة النسائية الحديثة ـ د / إجلال خليفة، ص ١٨: ٢٩.

المخدرات التي سرت إلى الطبقات الجاهلة فعم معها الفساد، وصارت من شر الآفات التي مني بها المجتمع المصري [1].

واقبل الناس على الرياضة والتنزه، ومالوا إلى المرح والحبور، والغناء والطرب والسهرات والملاحي، ووفد الممثلون السوريون إلى مصر، فأقاموا بعض المسارح، كما صار للغناء أعلام مثل الحامولي والعقاد [2].

بعض مظاهر الإصلاح والتحضر فيما قبل ثورة عرابي:

إنه على الرغم مما مرت به البلاد في هذه الحقبة من تاريخها، واختلاف نوعية ودرجة فهم الحكام لطبيعة البلاد وطبيعة الحكم، إلا أنه قد صاحبت هذه الاختلافات، وتلك التجاوزات، الكثير من مظاهر المدنية، ففي عهد محمد علي نجده بجوار الإصلاحات الخاصة بالنواحي الزراعية والتجارية والصناعية ـ نجده عني بالعمران، واستحدث القصور والمباني العامة، من مثل " قصر الجوهر " الذي كان مقراً للحكم ـ كما قام بإصلاح بعض طرق القاهرة، وإنشائها بعض البساتين منها ما طور في عهد إسماعيل، فكان حديقة الأزبكية [3].

---

(١) راجع ما طرأ على الحياة المصرية من تغيير من جراء التغلغل الأوربي في « تاريخ النهب الاستعماري لمصر « تأليف جون مارلو ـ ترجمة الدكتور / عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية سنة ١٩٧٦ م، ص ١٤٩ : ١٥٤ .

(٢) تفاصيل ما سبق « عصر إسماعيل « ج ١ ص ٢٨٩، ٢٩٩ .

(٣) مواضع مختلفة من « عصر محمد علي « لعبد الرحمن الرافعي، ص ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٤٠٢ .

كما أنشأ داراً للرصد في "بولاق" وأسس داراً للآثار ومنع خروجها من مصر، ونالت الإسكندرية كذلك من مشروعاته العمرانية، كما أنشأ مدينة الزقازيق، وعني بالشئون الصحية، فأنشأ مستشفى عسكرياً صارت فيما بعد مستشفى عاماً، كما أسس مجلس الصحة على النظام الفرنسي [1].

كذلك رتب البريد، وأنشأ خطوطاً تلغرافية، كما أنه من الملفت للنظر أن نجد في ميزانية سنة ١٨٣٣ م (٣٠,٠٠٠ جنيه) معاشات للأرامل والنساء القاصرات [2].

كذلك اتجهت ميول إسماعيل إلى تنظيم المدن وتخطيطها وتجميلها، وقد وجه عنايته في هذا الصدد إلى القاهرة والإسكندرية، فأنشأ أحياءاً بأكملها وأدخل فيها وسائل الخدمات المختلفة، وكانت الناحية الصحية موضع عناية إسماعيل أيضاً، فأنشأ إدارة صحية كان لها الفضل في مكافحة وباء الكوليرا في سنة ١٨٦٥ م، وبلغ عدد المستشفيات التي أنشأها ستة وثلاثين مستشفى [3].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق ص ٥٤٠.

(٣) عصر إسماعيل، ج ٢ ط ٢، ص ٢٧: ٣٢.

التيار الوطني وتطوره في المجتمع المصري قبل ثورة عرابي:

لم يعرف الشعب المصري الرضوخ أو الخضوع، وإنما أتت استكانته تحت الحكم التركي لأنه لم ينظر إليه نظرة المحتل لبلاده، بل كان يعده حامي الخلافة، ومن ثم لم نجد من الثورات إلا ما اختص به حاكم بعينه لمظلمة أوقعها بالرعية. لكن حين جاء الاحتلال الفرنسي، رأوا فيه اعتداء دولة أجنبية على بلادهم دون حق أو مسوغ، ومن ثم ثارت ثائرتهم ولم يهدأ لهم بال حتى خرج الفرنسيون من مصر(١)، وفطن الشعب بعدها إلى عدم شرعية الوجود التركي، فكانت ثوراته على حكم المماليك(٢)، ثم على الوالي التركي(٣)، ثم المناداة بمحمد علي(٤) والياً مختاراً على مصر. ثم مواجهة الحملة الإنجليزية في " رشيد والحماد " وإجبارها على الانسحاب لكن سرعان ما أصاب هذه الصحوة الانتكاس حين تخلص محمد علي من سلطة المشايخ فاختفت روح المعارضة والمقاومة(٥).

---

(١) راجع المقاومة التي لقيها الفرنسيون في « تاريخ الحركة القومية « ج ١ من ص ١٣٢: ٣٥٤، ج ٢ من ص ٤٢: ٤٨، من ص ١٢٨: ١٥٩.

(٢) مارس سنة ١٨٠٤ م ج ٢ من تاريخ الحركة القومية.

(٣) مايو سنة ١٨٠٥ م، ج ٢ من تاريخ الحركة القومية.

(٤) ثورة بدأت في أول مايو حتى ٩ يوليه سنة ١٨٠٥ تفاصيلها ص ٢٥٩: ٣١٤، تاريخ الحركة القومية.

(٥) راجع في تفاصيل ذلك: عصر محمد علي، ط ٤ ص ٥٣: ١٠٤، تاريخ مصر السياسي ص ٢٧: ٣٩، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ص ١٨٩: ١٩٩.

وقد ظل " مجلس المشورة " الذي أسسه محمد علي سنة ١٨٢٩ معطلاً من يومها حتى إنشاء " مجلس شورى النواب " سنة ١٨٦٦م، على أنه لم تظهر روح النهضة والمعارضة في نفوس النواب، إلا منذ سنة ١٨٦٥م، بانتخاب أعضاء الهيئة النيابية الثالثة وهم الذين امتدت دورتهم حتى الثورة العرابية [١]، ولعل الأسباب والأهداف السالفة الذكر في هذا المدخل تؤكد أن هذه الصحوة أتت استجابة لانتشار التعليم والثقافة ودور الصحافة التي اهتمت بالشئون السياسية وراحت تدعو إلى التعليم وتكوين الجمعيات الخيرية[٢]، ثم كان مجيء السيد / جمال الدين الأفغاني وما أعطاه من تطوير للأفكار وإحياء لروح النهضة والمعارضة وإذكائها، وكذا نتيجة للتدخل الأجنبي المستمر الذي لم برع حقوق البلاد وكرامتها [٣].

ولعل بداية المعارضة هذه تمثلت في موقف " الشيخ عثمان الهرميل " أحد أعضاء المجلس في الاجتماع غير العادي الذي عقد بطنطا في أغسطس سنة ١٨٧٦ م، وتمثل في حب الاستقصاء والتحري عن شئون

---

(١) عصر إسماعيل، ج ٢ ص ١٣٨ : ١٣٩ .

(٢) تطور الصحافة المصرية، ص ٧٤: ١٠٢ .

(٣) عصر إسماعيل ج ٢ ص ١٣٨، ١٣٩ .

الحكومة [١]، والرغبة الصادقة في بحثها بعناية تختلف عن تهاون المجلس في الأدوار السابقة.

ثم تلا ذلك أحداث ثورة الضباط، وما أسفرت عنه من إسقاط وزارة " نوبار " بداية لظهور صوت الحركة الوطنية عالياً في البلاد، ولإصغاء الخديوي لذلك الصوت؛ تآمر الوزيران الأوربيان على إيقاف صوت المعارضة، فاستصدرا من الخديوي مرسوماً يقضي بفض المجلس لانتهاء دورته [٢].

غير أن الأعضاء اعترضوا على مسلك الوزارة في عريضة قدمت إلى الخديوي موقعة من جميع الأعضاء في ٢٩ من مارس سنة ١٨٧٩م، كما احتجوا على المشروع المالي الذي كانت تنوي الوزارة إصداره [٣]، وقد ترتب على هذه العريضة إقالة وزارة توفيق وتقليد محمد شريف باشا مراسم الوزارة الذي أقر مجلس النواب على انعقاده [٤].

---

(١) راجع موقف الشيخ الهرميل وتعليق الرافعي عليه ص ١٦٨، ١٦٩ من عصر إسماعيل، ج ٢.

(٢) راجع هذه الأحداث في عصر إسماعيل، ج٢ ص ١٨٩ : ١٩٦.

(٣) أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه ـ محمود الخفيف، ص ٤١، وما بعدها، ج ١.

(٤) عصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٠١ : ٢٠٣.

وهكذا صار للمجلس موقف إيجابي قادر على التغيير، وكان مسلك الخديوي هذا غير مرض للأطراف الأوربية التي تآمرت على عزله وتولية مسند الخلافة إلى ابنه " محمد توفيق " كما سبق ذكر ذلك، الذي عمل على عرقلة تشكيل مجلس النواب، غير أن الوزراء تعاهدوا على ألا يقبلوا الدخول في وزارة جديدة إلا إذا أجيب طلبهم، وتألف مجلس النواب، وهكذا دخل الوزراء كذلك أيضاً حلبة المطالبة الدستورية (١).

ورأينا مظهراً آخر من مظاهر اشتداد ساعد الحركة الوطنية آنذاك، متمثلاً في تأليف الجمعيات حيث أنشئت جماعة عرفت بالحزب الوطني نشروا في ٤ من نوفمبر سنة ١٨٧٩م، أول بيان سياسي لهم (٢)، كذلك كانت بالإسكندرية جمعية عرفت بجمعية " مصر الفتاة " أنشأت صحيفة باسمها دعت إلى الحرية، وقد عطلتها الحكومة (٣).

***

(١) الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ـ الرافعي، ص ٣٢.

(٢) تأسيس الحزب ومطالبه ـ المرجع السابق ـ ص ٧١: ٧٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٢.

(الفصل الأول)

(من الثورة العرابية إلى الاحتلال الإنجليزي)

أسباب الثورة العرابية:

من استعراضنا لأطوار الحياة المصرية من خلال " المدخل " نحس أننا مقبلون على ثورة لا محالة [1]، فقد حلت بالبلاد النكبات ونزلت بها الأرزاء، فمن تبعية سياسة للدولة العثمانية وسوء نظام الحكم القائم على الاستبداد والعنت، إلى تجاهل للعدل، وانتكاسة للقضاء، فلا انتصاف لمظلوم، ولا حرية ولا مساواة، ولا ضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم. هذا إلى إهمال للفرد، وعدم العناية به، وإهدار كرامته، فالضرب بالكرباج مثلاً وسيلة مشروعة للعقاب أو تحصيل الضرائب.

كما أنه لم تكن الحالة المالية بخير من نظام الحكم والإدارة والوضع السياسي، فالديون عبء جسيم على كاهل الشعب المصري، وتدخل أجنبي سافر في شئون البلاد، كان الدين ذريعتهم للتدخل فيها، وإخضاعهم الحكومة لمطالبهم، وقبولها لوصايتهم على شئونها.

---

(١) راجع تفاصيل ما يلي في مدخل البحث.

فإذا أضفنا إلى ما سبق تطور الأفكار بفعل التعليم الذي بدأ يغزو البلاد، وطبقة المثقفين الناشئة التي بدأت تتبصر الطريق، وتبحث عن واقع بلدها، ومجيء جمال الدين الأفغاني، وما كان لدعوته من أثر في تنوير الرأي العام، والصحافة وأثرها الواضح في ذلك [١]، ثم ظهور المعارضات في مجلس النواب، ومعارضة الاستخفاف بميول الشعب والانحياز إلى النفوذ الأوربي، وما أعقب ذلك من اضطهاد للمعارضين حتى انتظمت في صفوف المعارضة كل طوائف الشعب تقريباً [٢].

ونشأت أفكار خاصة قوامها التطلع إلى إصلاح الحال، وإنقاذ البلاد من الكوارث التي نزلت بها لتتبوأ مكانها بين الأمم الحرة المستقلة.

---

(١) مزيداً من التفاصيل « المؤثرات الفكرية في الثورة العرابية « مصطفى عبد الغني ـ الهيئة المصرية العامة، سنة ١٩٨٢ م، ص ٦٣ وما بعدها، الثورة العرابية / صلاح عيسى ط ٢، ص ٢٤٧: ٢٥٨

(٢) الثورة العرابية: صلاح عيسى، ط ٢ ص ١١٠: ١٣٥، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ص ١٣: ١٤٥، الأساس الاجتماعي للثورة العرابية بقلم رفعت السعيد، ص ٣٩: ١٣٥.

الثورة العرابية ونتائجها:

(أ) واقعة قصر[1] النيل ـ بدء الثورة:

نما إلى علم عرابي وبعض رفاقه صدور المرسوم الخديوي المؤرخ في ٣١ من يوليه سنة ١٨٨٠م، قبل إعلانه، وفيه قصر الترقيات على خريجي المدارس الحربية، كما تضمن أمراً بنقل " الأميرلاي عبد العال حلمي " من قيادة " ألاي طرة " إلى معاون بديوان الجهادية، وفي هذا انتقاص لمنصبه. ومن ثم اجتمع الضباط وقرروا إرسال عريضة للخديوي تحمل المطالبة بعزل " عثمان رفقي " لتعصبه لبني جنسه، وإجحافه بحقوق المصريين[2].

ويعد هذا الاجتماع فاتحة الثورة العرابية، ليس فقط من حيث مقاومة الأوامر العسكرية، والجهر بمناصبة وزير الحربية العداء كما ذهب الرافعي[3] إليه، بل لما ترتب عليه من أحداث تتابعت لتشكل في

(١) رجعت في هذه الواقعة إلى الثورة العرابية لعبد الرحمن الرافعي، ص ٧٤: ٩٦، مذكرات الإمام محمد عبده، ص ٩٨، وما بعدها، تحقيق طاهر الطناحي، أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه ج ١ ـ محمود الخفيف،ص ٦٦ وما بعدها.

(٢) تفاصيل ما تعرض له الجيش في الثورة العرابية لصلاح عيسى، ط ٢ ص ١١٤: ١١٥.

(٣) الثورة العرابية ص ٨٨، عبد الرحمن الرافعي.

مجموعها الثورة العرابية، لكن مجلس الوزراء المجتمع في ٣١ من يناير سنة ١٨٨١م استقر رأيه على وجوب محاكمة الضباط الثلاثة " أحمد عرابي - علي فهمي - وعبد العال حلمي " أمام مجلس نيابي عسكري.

وتحايل " عثمان رفقي " على تنفيذ المحاكمة فأرسل إليه في مساء ذلك اليوم تذاكر يدعوهم فيها إلى الحضور إلى ديوان الوزارة صباح اليوم التالي للمداولة معهم في ترتيب الاحتفال بزفاف الأميرة " جميلة هانم " شقيقة الخديوي.

لكن الزعماء أحسوا بالمكيدة[1]. فذهبوا ومعهم بعض الضباط كعيون فإذا أحسوا أن هناك نية مبيتة ذهبوا إلى الألايات الثلاثة يخبرونها خبر الواقعة، فلما وصل عرابي وصحبه، وجدوا المجلس العسكري منعقداً في انتظار محاكمتهم والزج بهم إلى السجن وصدر أمر بتعيين ثلاثة قواد آخرين يحلون معهم. فلما علم عيون " الألاي الأول " باعتقال الضباط الثلاثة أسرعوا بالعودة إلى مراكزهم، وأنهوا إلى ضباطه ما وقع، فهبوا لنجدة القواد فدخل " ألايهم " " قصر النيل " ففر من به، وخافوا على أنفسهم، وتمكن الضباط من فك أسر قوادهم. أما ألاي طرة فلما علم هب لنجدتهم لكنه حين وصل إلى ميدان عابدين كان قد أفرج عنهم

(١) قيل عن طريق زوجة رياض - ص ١٣٦ من مصر والمسألة المصرية، تأليف د / أحمد عبد الرحيم مصطفى، ويعلق على الخبر بقوله - وكانت مصرية. *

أما ألاي العباسية فلم يحضر إلا ليلاً بعد عزل عثمان رفقي الذي خلفه البارودي نتيجة لما حدث.

وبعد الواقعة أراد الخديوي أن يجتذب إليه قلوب الضباط فاستدعى ضباط ألايات العاصمة، وخطب فيهم خطبة ضمنها العفو عنهم، واحترام النظام والطاعة [1].

في حين أوجس العرابيون خيفة من حوك خديعة، أو تبييت غيلة فأكثروا من الاجتماعات السرية التي أسفرت عن تقديم عريضة بمطالب تهدف إلى تحسين أوضاع العسكريين. وقد أجيبت معظم هذه الطلبات [2]، وسعى العرابيون إلى إبعاد الضباط غير الموالين للحركة من الجيش سواء من ثبتت ضدهم تهم فحوكموا لأجلها أو أحس عرابي وصحبه بضرورة استبعادهم [3]. ومضى العرابيون في تقديم مطالبهم جانباً من نحو المطالبة بإنشاء مجلس نيابي تكون الوزارة مسئولة أمامه وتخويله حق إقرار الميزانية، أو الاستهانة بكل أمر تصدره الحكومة.

---

(١) تفاصيلها في « الثورة العرابية « ـ الرافعي، ص ٩٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٠: ١٠١.

(٣) يذكر الإمام / محمد عبده أنها دسائس حاكتها حاشية الخديوي لعرابي، فصلها في ص ١٠٦: ١٠٩ من مذكراته. مذكرات الإمام محمد عبده. تحقيق طاهر الطناحي، تفاصيل هذه الحركة واستبعاد الضباط في ثورة عرابي ـ للرافعي، ص ١٠٧: ١١١، أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه، ج ١ ـ محمود الخفيف ص ٩٨: ١٠١.

غير أن حادثة [1] يوليو سنة ١٨٨١م، غيرت سير الأمور بين العرابيين والخديوي، وأصدر الخديوي أمراً عسكرياً بمحاكمة المتورطين في الحادث، ونفذ الحكم فوراً، ورأى العرابيون أن الحكم قاس، فشكوا إلى البارودي الذي رفع شكواه بدوره إلى الخديوي، فعزله وولى صهر الخديوي " داود باشا يكن " بدله وعين آخر مكان محافظ القاهرة بحجة مشايعته للعرابيين، فاستاء العرابيون لهذا التغيير، وتوقعوا شراً مسفراً عنه إلا أنهم ذهبوا لتهنئة وزيرهم الجديد، وطلبوا إليه أن يجعل فاتحة أعماله إصدار قوانين الإصلاحات العسكرية التي وضعتها اللجنة فوعدهم بذلك. غير أنه أصدر أوامره بمنع اجتماعات الضباط في المنازل، أو أحياء المدينة، ووضع الرقباء والعيون لتنفيذ ذلك.

(ب) المظاهرة العسكرية في ميدان عابدين [2]:

اتفقت كلمة زعماء الضباط على إقامة المظاهرة العسكرية أمام سراي عابدين يوم الجمعة ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١م، ١٥ من شوال سنة ١٣٩٨ هـ " لعرض طلبات الأمة على الخديوي وتم إبلاغ الخديوي عن طريق

---

(١) تفاصيلها ونتائجها في: الثورة العرابية للرافعي، ص١١٣: ١١٦، مذكرات الإمام محمد عبده، ص١١٦: ١١٩.

(٢) تفاصيلها: الثورة العرابية للرافعي ص ١٢٥ وما بعدها، مذكرات الإمام محمد عبده، ص ١٢٧: ١٣٣، أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه، ج ١ ص ١٠٧ وما بعدها.

وزير الحربية، كذلك طمأن عرابي قناصل وسفراء الدول أنه لا خوف على رعاياهم من تلك المظاهرة، وحاول الخديوي إقناع قوات الألايات بالعدول عن هذه المظاهرة. ففشلت هذه المحاولة، واحتشد الجيش في الموعد المضروب، ودار الحوار المعروف بين عرابي والخديوي توفيق، وتم خلاله عرض هذه المطالب المتمثلة في عزل رياض باشا، وتشكيل مجلس النواب، وزيادة عدد الجيش إلى العدد المعين في الفرمانات السلطانية.

فأجابهم بأنه لا حق لهم في هذه الطلبات (١)، وعقب عرابي بعبارته الشهيرة " نحن لسنا عبيداً ولن نورث بعد اليوم ".

وتدخل القنصل الإنجليزي في الإسكندرية، والمراقب المالي. وأشارا عليه بالرجوع في الوقت الذي دارت بينهم، وبين عرابي مناقشات.

نتائج الثورة العرابية:

أولاً: على المستوى الداخلي:

بدأت الخديوي تدريجياً في تلبية طلبات العرابيين فأقيلت وزارة "رياض " ورئى بالاتفاق مع العرابيين إسناد الوزارة إلى شريف باشا

---

(١) آثرت عدم استعمال الرد بلفظ الخديوي، نظراً لعدم الاتفاق في روايته تراجع هذه الاختلافات في هامش ص ١٢٧، ١٢٨، من الثورة العرابية للرافعي، وكذا يذكر الإمام في مذكراته طلبات اشتملت على ما لم تتضمنه الطلبات فيما ذكره الرافعي ـ راجع: مذكرات الإمام للإطلاع على الخلاف في الطلبات والرد ص١٣٠، وعلى أي فليس ذلك أو ذاك ينفي الحادثة بل يؤكدها.

الذي تردد في قبول رياستها حتى تعهد العرابيون بعدم تدخل الجيش في السياسة [(١)]، فقبل وتألفت وزارته يوم ١٤ من سبتمبر سنة ١٨٨١م، وأسندت الحربية فيها إلى البارودي [(٢)].

وقد كانت وزارة شريف نتيجة إيجابية [(٣)] للثورة العرابية، إذ حصلت البلاد على العديد من المكاسب التي انعكست على مناحي الحياة في المجتمع المصري فقد تم في عهدها عقد الانتخابات العامة، وافتتاح مجلس النواب في يوم ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨١م بعد أن حرص على أن تكون الانتخابات حرة وغير موجهة. وأصدرت منشورات تقضي بحرية الانتخابات العامة، وبذلك وصفها الرافعي بأنها الأولى في مصر [(٤)].

كذلك اشتغلت وزارة شريف بوضع الدستور، وكان يسمى " باللائحة الأساسية " وقد وضع على أحدث المبادئ العصرية إذ قرر فيه

---

(١) نص العهد الذي رفعه الضباط أورده الرافعي ص ١٣٣، ١٣٤، في « الثورة العرابية ».

(٢) الثورة العرابية للرافعي ص ١٢٩: ١٢٤، مصر والمسألة المصرية ص ١٤٥: ١٤٨، مذكرات الإمام محمد عبده، ص ١٣٢: ١٣٣.

(٣) إنجازات وزارة شريف. من الثورة العرابية ـ للرافعي ص ١٨٥: ١٨٧، القوى الاجتماعية للثورة العرابية، ص ١٨٦ وما بعدها.

(٤) راجع: المجلس ونوابه والمنشور ص ١٧٠: ١٧٦، من الثورة العرابية للرافعي.

مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب وتخويل المجلس حق تقرير القوانين والتصديق عليها، وكذا إقرار الميزانية، والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها.

كما وجه شريف عنايته إلى إصلاح الإدارة وأرسل إلى المديرين والمحافظين قواعد للسير عليها، تضمنت حثهم على الاستقامة، وإقرار العدل بين الناس، كما عني بنفسه برفع المظالم عن الناس وإطلاق صراح من ثبتت براءته من المسجونين، والمبعدين الذين ثبت أن ظلماً وقع بهم(١).

كذلك أصدرت القوانين العسكرية الكفيلة بتحسين حال الضباط الذين زادت ثقتهم في الوزارة(٢).

كما اهتمت بشئون التعليم، فأدخلت عناصر وطنية جديدة في مجلس المعارف الأعلى كما عملت على تحسين حالة أساتذة المدارس ونظارها كما أصدرت قانوناً للمطبوعات في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٨٨١م، عندما اشتدت لهجة الصحف متأثرة بانتصار الثورة، ووجهت حملتها إلى الأجانب، فأنذرت رسمياً استناداً إلى " لائحة المطبوعات القديمة "(٣).

---

(١) أمثلة لرفع هذه المظالم ص ١٤٩ وما بعدها من الثورة العرابية ـ للرافعي.

(٢) المرجع السابق ص ١٥٠ وما بعدها، تفاصيل إصلاح القانون العسكري.

(٣) الثورة العرابية ـ الرافعي، ص ١٥٩: ١٦٠.

كذلك تكونت لجنة برئاسة وزير الأوقاف عهد إليها بحماية الآثار وصيانتها كما أنشئت مدرسة للآثار المصرية القديمة والهيروغليفية افتتحت في أول يناير سنة ١٨٨٢م[١].

كذلك صدر في عهد وزارة شريف هذه تقرير ميزانية ١٨٨٢م وأجرى تعداد للسكان أوضح أنهم (٦,٨٠٦,٣٨١ نسمة)[٢].

وما أن بدأت البلاد تجني ثمار هذه النتائج، حتى طلبا قنصلا فرنسة[٣] وإنجلترة ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية، وهنا دب الخلاف بين شريف الذي رأى تأجيل نظر المادتين المتعلقتين بالميزانية تجنباً لغضبة الدولتين أو لصدام مسلح، بينما أصر العرابيون على سرعة إقرارها، فقدم شرف استقالته في " ٢ من فبراير سنة ١٨٨٢م " فتألفت وزارة البارودي التي لم تكن تختلف في جوهرها [٤] عن وزارة شريف

(١) المرجع السابق، ص ١٦١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٣) تفاصيل المؤامرة ص ١٩٣: ٢٠٢، من الثورة العرابية للرافعي، ص ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، من مذكرات الإمام محمد عبده. تحقيق / طاهر الطناحي.

(٤) يظهر ذلك من التأمل في الكتاب الذي رفعه البارودي للخديوي عند تسلمه مهام عمله وقيامه بتأليف وزارته.

يراجع إلى الكتاب ص ٢٠٣ من الثورة العرابية، نقلاً عن الوقائع ـ فبراير سنة ١٨٨٢ م.

إلا في سرعة إقرارها للميزانية، وأصبحت هذه الوزارة مؤلفة من أغلبية عرابية يتقلد عرابي فيها وزارة الحربية.

وفي ظل وزارة البارودي أقر مجلس النواب الدستور [١]، ووضعت لائحة المجلس الداخلية وبدأ التفكير في علاج غلاء الأسعار، وتعميم التعليم الابتدائي ومنع تضخم المعاشات وأقر اقتراح بإنشاء " خزان أسوان " وهذا يدلنا على مدى ما وصل إليه نواب ذلك العهد من التفكير [٢].

كما أدخلت تعديلات وإصلاحات بالجيش[٣]، غير أن الوزارة واجهتها متاعب عديدة، جاء في مقدمتها " مؤامرة الضباط الشراكسة " في " أبريل سنة ١٨٨٢م " التي قيل إنها تهدف إلى اغتيال العرابيين فصدر بشأنهم حكماً، وتدخل الخديوي لتخفيض آثاره، فأثار ذلك حفيظة مجلس الوزراء، واجتمع مجلس النواب اجتماعاً غير قانوني بناء على رغبة الوزراء لا الخديوي، والأخير هو الذي خوله الدستور هذا الحق وقد سوى مجلس النواب الخلاف مؤقتاً بين الخديوي و" الوزارة

---

(١) راجع أعمال الوزارة ص ٢٠٧ وما بعدها من القوى الاجتماعية، د / لطيفة محمد سالم.

(٢) تفاصيل أعمال المجلس ـ الفصل العاشر ص ٢٣٠ : ٢٥٩ من الثورة العرابية.

(٣) مصر والمسألة المصرية ـ مرجع سابق، ص ١٩٥ .

" وذلك بالإبقاء على الوزارة في مركزها، مع تعديل حكم المجلس العسكري طبقاً لما ارتآه الخديوي [١].

ثانياً: رد الفعل الأجنبي:

(أ) تركية:

وجد الباب العالي في قيام الثورة العرابية، والنزاع المستمر بين الخديوي والعرابيين فرصة للتدخل في شئون مصر، وكان يظن أنه يستطيع بطريقته فض النزاع وإقرار الأمور، ولهذا فهو يقرر إرسال بعثة نظامي باشا إلى مصر، وكانت نتيجة هذا التدخل معروفة، فلم يكن السلطان في مركز يستطيع به إقناع الخديوي أو العرابيين أو الدول، ولم تكن له سياسة معروفة أسسها، وسرعان ما ثارت ضد تركية ثائرة الإنجليز والفرنسيين وهكذا اتبعت الحكومة العثمانية إزاء مصر سياسة تنقصها المبادرة [٢].

---

(١) مزيداً من التفاصيل ص ٢٦٨: ١٧٥ للرافعي من الثورة العرابية، ص ١٣٩ وما بعدها من مذكرات الإمام محمد عبده.

(٢) مزيداً من التفاصيل حول موقف تركية ينبغي مراجعة ما يلي:
الثورة العرابية ـ للرافعي ص ١٦٤: ١٦٦، ص ٢٨٥، ٢٨٦، مصر والمسألة المصرية ص ١٥٨، مذكرات الإمام محمد عبده ص ١٤٢ وما بعدها، مصر المعاصرة، ص ٢٢.

(ب) موقف إنجلترة وفرنسة:

اهتبلت الدولتان وبخاصة إنجلترة ما كان فرصة لمزيد من التدخل وإحكام السيطرة وكانت الأحداث السابقة وسيلتها في ذلك، بل كان تدخلها آنذاك دائماً لتطوير الأحداث لصالحها.

فما أن سمعتا بحضور وفد عثماني بعد مظاهرة عابدين حتى أرسلتا بارجتين إنجليزية، وفرنسية في مياه الإسكندرية، وأعلنتا أنهما لن يبرحاها حتى يبرحها الوفد وبالفعل نفذت ما وعدت [1]، وأثناء المناقشة البرلمانية للدستور تسببتا في أزمة يناير سنة ١٨٨٢م، وائتمرتا على النظام الدستوري الذي كاد يستقر بإعلان اللائحة الأساسي وقدمتا في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة بإيعاز من الرقيبين الأوربيين ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية وقد أدت هذه الأزمة إلى استقالة وزارة شريف، وقيام وزارة البارودي[2] وانتهزتا الخلاف بين حكومة البارودي والخديوي، فأرسلتا أسطوليهما إلى ميناء الإسكندرية ابتداءاً من ١٩ من مايو سنة ١٨٨٢م، وتقدمتا ببلاغ رسمي يطالبان فيه باستقالة الوزارة، وإبعاد عرابي عن القطر المصري مؤقتاً مع حفظ رتبه ومرتباته ونياشينه وتحديد إقامة كل

---

(١) تفاصيل ذلك ص ١٦٧، ١٦٨ من الثورة العرابية للرافعي.

(٢) وقد سبق تفصيل ذلك.

من " عبد العال حلمي " و " علي فهمي الديب " في الأرياف مع الاحتفاظ بما لهم من رتب ورواتب ونياشين، وقد قبل الخديوي هذه الطلبات ورفضتها الوزارة، فنشأ عن ذلك استقالة وزارة البارودي لتبقى البلاد بلا وزارة (١).

وكان لمجيء الأسطولين أثر بارز في حدوث حوادث " ١١ يونيه " أو ما عرف بـ " مذبحة الإسكندرية " (٢)، إذ هيج حضور الأسطولين الخواطر، وأوغز الصدورضد الأوربيين عامة، لما في مجيء الأسطولين من معنى التحدي، وفي المقابل أغرى الأوربيين بالوطنيين لشعورهم بأن الأسطولين إنما جاءا لحمايتهم وإذلال المصريين (٣).

وقد تمت هذه الحوادث على أثر شجار بين مالطي وحمار من الأهلين بخسه المالطي أجرته، فلما كلمه في شأنها طعنه طعنة نافذة أودت بحياته، واستثارت غضب الأهالي الذين حاولوا الانتقام من كل أجنبي

---

(١) تفاصيله: الثورة العرابية للرافعي، ص ٢٧٠: ٢٧٥، أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه، ج ١ مرجع سابق، ص ٣٠٣، ٣٣٨.

(٢) راجع في تفاصيلها: الثورة العرابية ـ للرافعي ص ٢٩١، ٢٩٤ ـ مذكرات الإمام محمد عبده ص ١٤٥: ١٥٢.

(٣) الثورة العرابية ـ ص ٣٠٢، للرافعي.

قابلوه، وكان الأوربيون من ناحيتهم يطلقون الرصاص من النوافذ على الأهلين، واستمر ذلك حتى مغرب الشمس [١].

الغزو الإنجليزي المسلح:

لعل من استعراضنا لتطورات مجريات الأحداث مقترناً بما للجانب الإنجليزي من دور في تصعيدها، نؤكد على أن الإنجليز كانوا يبيتون النية لغزو البلاد.

وبنظرة إلى مؤتمر الأستانة المنعقد للنظر في المسألة المصرية ندرك ما كانت تبيت إنجلترة له؛ إذ أنها صارت وراء قرار المؤتمر الخاص بعدم التدخل في الشئون المصرية لأي طرف منفرد حتى وافق المؤتمرون على تذييل القرار بعبارة " فيما عدا الأحوال القهرية"، وهي حال تستطيع إنجلترة اختلاقها، كما اتخذت من المؤتمر ستاراً لإخفاء نواياها العدوانية [٢].

---

(١) وقد أسفرت هذه المعارك عن خسائر كبيرة في الأرواح، وبخاصة فيما بين المواطنين المصريين، وقد ذكرت تقديرات مختلفة لأعداد القتلى والجرحى غير أنها جميعاً تؤكد فداحة الغرم الواقع على أبناء مصر في أرواحهم من جراء هذه الواقعة.
يراجع في ذلك إلى: تقدير الأستاذ الإمام في مذكراته ص ١٤٨، تقدير ألبرت فارمان في كتابه « مصر وكيف غدر بها « مترجم « مرجع سابق، ص ٢٩٠ وما بعدها، روايات ذكرها الرافعي في « ثورة عرابي « وحاول ترجيح بعضها على بعض ص ٢٩٣ وما بعدها من الثورة العرابية.

(٢) تفاصيل ذلك في « الثورة العرابية « ص ٣١٤: ٣٢٠ ـ للرافعي.

أيضاً حاولت توريط عرابي في " مذبحة الإسكندرية " وحين فشلت في ذلك، قاطعت لجنة التحقيق في حوادث الإسكندرية بحجة عدم حيادها [١]، كذلك ظلت إنجلترة مشتركة مع فرنسة في موقفها حيال مصر حتى حضور الأسطولين أرادت إنجلترة أن تنفرد بالعمل في مصر فعلياً [٢].

وقد أورد الرافعي عدداً من الدلائل والبيانات التي تؤكد تبييت الحكومة البريطانية للاحتلال، وكلها شواهد قوية لا تقبل النقض [٣].

وكما يتحرش الذئب بالحمل ادعى الأميرال " سيمود " قائد الأسطول البريطاني أن المصريين يقومون بتحصين بعض القلاع المواجهة لأسطولهم في الميناء !، وطالب في ١٠ من يونيه تسليم تلك الحصون فوراً، وإلا بادر بضرب الإسكندرية في صباح اليوم التالي [٤] !!

---

(١) تفاصيل ذلك في « مصر وكيف غدر بها ؟ « مرجع سابق، ص ٢٩٣: ٢٩٥.

(٢) الثورة العرابية ص ٢٨٤ للرافعي.

(٣) ذكر الرافعي أدلة وشواهد لذلك أوردها في « الثورة العرابية « ص ٣٢٧: ٣٢٩، كما ذكر « ألبرت فارمان « إضافة إلى ما ذكر الرافعي تؤكد ما ذهب إليه، وهي أن الوثائق الرسمية التي نشرت فيما بعد دلت على أن الخطة كانت قد أعدت بكامل تفاصيلها قبل الضرب بثمانية أيام. مصر وكيف غدر بها، ص ٣٠٦.

(٤) راجع هذه الإنذارات وردود الحكومة عليها ص ٣٣٠: ٣٣٨، من الثورة العرابية للرافعي.

وعقد مجلس الخديوي لمناقشة الإنذار وانتهى إلى رفضه، وكانت نتيجته أن أنفذت القوات البريطانية، ما وعدت، وشهدت الساعة السابعة من صباح الثلاثاء " ١٩ من يوليو سنة ١٨٨٢م " بداية العدوان. وبرغم من أن المصريين كانوا قد اتخذوا كافة استعداداتهم لمواجهة العدوان، إلا أن الفارق في العتاد كماً ونوعاً، وكذا الفارق في الاستعدادات جعلت تفوق الإنجليز بادياً، وإن كان المصريون قد أظهروا بسالة وشجاعة، على ضآلة ما يملكون من إمكانات حربية [١].

واستمر الإنجليز يضربون الإسكندرية في وحشية حتى أيقن العرابيون صعوبة الدفاع عنها، فعزموا على إخلائها، وأشعلوا النيران فيها حتى لا يستفيد منها العدو، وبذلك أصبحت الإسكندرية يباباً، وانتشرت فيها جثث القتلى، ولاذ من بقي بالهجرة طالباً النجاة[٢]، ونزلت القوات الإنجليزية إلى البر لتحتل الإسكندرية، وعاد الخديوي توفيق إلى " سراي رأس التين " يوم ١٧ من يوليو ليرحب بسلامة الإنجليز، ويبارك جرائمهم ضد أبناء الوطن[٣].

(١) المرجع السابق ص ٣٣٩، وما بعدها، أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه، ج ٢ ص ٦٥ وما بعدها، مصر وكيف غدر بها ص ٣٠١، مذكرات الإمام محمد عبده، ص ١٥٤، ١٥٥.

(٢) الثورة العرابية ـ للرافعي ص ٣٤٦: ٣٩٦، تفاصيل ما سبق.

(٣) ثورة شعب، ص ٧٣.

وأرسل إلى عرابي [١] يلومه على ما حدث، وأن الإنجليز حسنوا النية ويجب على عرابي أن يكف عن تحصين داخلية البلاد، ويحضر إلى الإسكندرية لمقابلة الخديوي، فلما امتنع عن ذلك، أصدر الخديوي أمراً في " ٢٠ من يوليو " بعزل عرابي عن وزارة الحربية[٢] في الوقت الذي كان عرابي مرابطاً فيه عند كفر الدوار. يتأهب لصد الإنجليز هناك؛ غير أن الإنجليز كانوا قد وضعوا خطتهم على غزو مصر من جهة الشرق أي من ناحية القناة [٣].

وكان قد أشير على عرابي بتعطيل القناة غير أنه وثق في وعود " ديلسبس " الذي خدعه، وأتاح للإنجليز المرور عن طريقها إلى جهة الشرق [٤]، فأسرع عرابي إلى الانتقال إلى الجهة الشرقية متخذاً معسكراً عند التل الكبير، وفي تلك المحنة أظهر المصريين جميعاً فدائية نادرة المثال يسجلها لهم التاريخ [٥]، فقد تطوع آلاف الناس مع عدم درايتهم بفنون

(١) نص الكتاب في الثورة العرابية ص ٣٧٧: ٣٧٨، مذكرات الإمام محمد عبده، ص ١٥٧.

(٢) الثورة العرابية للرافعي ص ٣٨٦، ٣٨٧، مذكرات الإمام ص ١٥٨.

(٣) تفاصيل الخطة ص ٣٠٦، مصر وكيف غدر بها ؟ ألبرت فارمان.

(٤) مذكرات الإمام محمد عبده، ص ١٦٠.

(٥) في صدد ذلك يرجع إلى: مذكرات الإمام محمد عبده، ص ١٥٨ وما بعدها، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ٣٢٧: ٣٣٥.

القتال ـ للمشاركة في الحرب، وتبرع الناس للمجاهدين بما يملكون من نقود وقمح وشعير وسمن ومواشي وخيول..... ولكن العدو الغاصب كان أقوى عدة، وأكثر تنظيماً يسانده خديوي خائن، وأتباع وحاشية خونة؛ مما كان له الأثر الفعال في زعزعة كيان الجيش المصري، الذي لم يعدم العيون الخونة ممن باعوا وطنهم [1]، بالإضافة إلى إهمال رفاق عرابي في تلك الليلة السابقة لموقعة التل الكبير[2] التي وجد الإنجليز بعد انتظارهم فيها ـ طريقهم مفتوحاً إلى القاهرة، فدنسوها في يوم الجمعة ١٥ من سبتمبر، وأمر الخديوي بإعداد " سراي عابدين " للجنرال ولسلي قائد الحملة، وعلى هذا الوجه احتل الإنجليز البلاد ليسطروا في تاريخها صفحات مظلمة على مدى سبعين عاماً تقريباً.

---

(١) أمثلة لتلك الخيانات الثورة العرابية ـ للرافعي، ص ٤١٦: ٤٣٠، مواضع متفرقة، عرابي الزعيم المفترى عليه، ج ٢ ص ٢١٨: ٢٢٤.

(٢) وصف المعركة ص ٣١٥ وما بعدها من « مصر وكيف غدر بها « ؟.

الفصل الثاني

الأحوال السياسية والاقتصادية في مصر بين الثورتين

أولاً: نظام الحكم في مصر في ظل الاحتلال:

منذ أن تم للإنجليز دخول القاهرة أصبحت السلطة الحقيقية في أيديهم، غير أن" إنجلترة " لم تشأ أن تعلن حمايتها السافرة على البلاد بسبب مركز مصر الدولي الموكول بمعاهدات ومواثيق دولية [١]، هذا بالإضافة إلى أنها لا تريد الوقوف المباشر في وجه الامتيازات التي تتمتع بها في مصر دول تربطها صداقة مباشرة بإنجلترة، ورأت أن الإبقاء على الحكم في صورة الخديوي ـ الذي يحكم في الظاهر ويسن القوانين، ويطالب بتطبيقها، وتخرج كل المراسيم ممهورة بتوقيعه ـ رأت أن ذلك يجعل قبضتهم على البلاد أحكم، إذ بمقتضى هذه السلطة المزعومة، يخضع الأهالي لأعباء لم يكونوا ليتحملوها في وجود احتلال وحماية سافرة إلا عن طريق القوة العسكرية [٢]، فأبقوا على " توفيق " واستعانوا بسلطته الظاهرة على التغلغل في كافة الشئون المصرية، وعملت على إجهاض مقاومتها، وتفريغ جعبة نضالها، فمهدت لذلك

---

(١) مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ـ عبد الرحمن الرافعي، ص ١٣.

(٢) مصر وكيف غدر بها ؟ ص ٣٢١: ٣٢٢.

بإلغاء الجيش[١] الوطني بحجة مناصرته للعرابين، وأنشأت جيشاً هزيلاً بقائد عام له إنجليزي وتحت إمرة وقيادة ضباط إنجليز[٢]، واتجهت إلى البوليس فجعلت علمه " قمنداناً " إنجليزياً، وبذلك أتت سيطرتها على الجيش والبوليس[٣].

واتجهت بعد ذلك إلى الحياة السياسية، فألغت " النظام الدستوري " الذي نالته البلاد من قبل، وأحلت محله نظاماً صورياً يتمثل فيما أسمته " مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية " وهما هيئتان وصفتا بأنهما محرومتان من كل سلطة ونفوذ[٤].

هذا. إلى جانب أن " إنجلترة " أبقت على جيش الاحتلال في مصر. فكان أن فقدت البلاد استقلالها ودستورها، وظل " توفيق " الحاكم المنفذ لأوامر سادته الإنجليز فيما اصطلحوا على تسميته نصائح إلزامية تمثلت في برقيتي " اللورد جرانفل " في ٣ من يناير سنة ١٨٨٣ م، ٤

---

(١) تاريخ مصر السياسي ص ١٥٤ لأمين سعيد.

(٢) مصر والسودان ص ١٤: ١٦، صدر مرسوم الخديوي بإلغاء الجيش في ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ م.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١.

(٤) تفاصيل الهيئتين وحدود سلطاتها من مصر والسودان، ص ١٧٨ وما بعدها، المعاهدة المصرية الإنجليزية: محمود سليمان غنام ص ٣٣، ٣٤.

من يناير ١٨٨٤م، وكلها نصائح تخدم مصالح الاحتلال في البلاد، وأرغمت الحكومة على قبول النصائح، وحينما اعترضت على إجلاء الجيش المصري عن السودان، كان مصيرها الاستقالة، وتكوين وزارة تقبل كل النصائح دون إبداء اعتراض فشكلت وزارة " نوبار " خلفاً لوزارة " شريف " في يناير ١٨٨٤ م(١).

ويأنس الخديوي إلى تخلي الإنجليز عن " نوبار " فيقيله في ٧ من يونيه سنة ١٨٨٨م ليخلفه " رياض " بوزارة تفسح المجال للتغلغل الإنجليزي، وتفتح الباب على مصراعيه لتحقيق مآرب " إنجلترة " حتى استقالت في ١٢ من مايو سنة ١٨٩١ م، ليختار " كرومر" " مصطفى فهمي " رئيسا لوزراء مصر لصالح إنجلترة. ويتم الإبقاء عليه حتى بعد وفاة توفيق في ٧ من يناير سنة ١٨٩٢م، وانتقال مسند الخديوية إلى " عباس الثاني" وكيف لا يتم الإبقاء على وزارة رئيسها صنيعة للاحتلال، فتخضع خضوعاً كاملاً لإنجلترة، وتصدر عن إرادة اللورد كرومر(٢).

ويظهر عباس ميولاً وطنية في بداية توليه لسند الخديوية، ويشتم الإنجليز كذلك فيحاولون إخضاعه، وإرغامه على الخضوع لهم بعد

---

(١) راجع هذه النصائح، ص ٣٢: ٣٥، من مصر والسودان ـ للرافعي.

(٢) تفاصيل هذه الأحداث في « مصر والسودان، ص ١٨٨: ٢٠٧، ص ٢٦٢: ٢٦٥.

أن وضعوا أنفه في التراب في حادثتين سياسيتين معروفتين[١]، وتصير الوزارة لعبة في أيدي إنجلترة فكلهم صنائعهم المنفذون لأوامرهم فمن مصطفى رياض في ٩ من يناير سنة ١٨٩٣م، إلى " نوبار" مرة أخرى في ١٦ من أبريل سنة ١٨٩٤م، ثم إلى " مصطفى فهمي " صاحب وزارة الاستسلام والولاء المطلق ليحقق رقماً قياسياً في البقاء في السلطة في هذه الحقبة إذ ظل حتى نوفمبر سنة ١٩٠٨ م، ويكفي أنها الوزارة التي تمت في عهدها محاكمة دنشواي ورفع العلم الإنجليزي على السودان في إدارة مصرية إنجليزية مشتركة بمقتضى اتفاق ١٩ من يناير سنة ١٨٩٩ م[٢]، ومن ثم استقالت هذه الوزارة تحت ضغط الرأي العام في مصر لتؤلف وزارة " بطرس غالي " التي نهجت نهج سابقتها، فقيدت حرية الصحافة، وأعادت قانون المطبوعات القديم، وترسمت رؤى المستعمر، حتى تذمر الرأي العام وانتهى الأمر بمقتل "بطرس غالي"، وتولى محمد سعيد في٢٣ من فبراير سنة ١٩١٠م، ولم يكن في مكنة أي

(١) حين اضطروه إلى تأليف وزارة لا يرضى عنها، وكذا إجباره على تقديم الاعتذارات مصر والسودان، ص ٢٦٦: ٢٧٠، ثورة مصر ١٩١٩ م، لعبد العزيز رفاعي، ص ١٠، ١١، تاريخ مصر السياسي، ص ١٥٤، ١٥٥، لأيمن سعيد.

(٢) تفاصيل حروب السودان واسترداد وما صحبه من اتفاقيات « مصطفى كامل « باعث الحركة الوطنية، ص ٢٧٤: ٢٨٠ ـ عبد الرحمن الرافعي.

من الرؤساء أن يقف في وجه الإنجليز، ومن ثم انحاز " محمد سعيد " إلى اللورد كتشنر " إلى أن استقالت وزارته لتخلفه وزارة " حسين رشدي " في ٥ من أبريل سنة ١٩١٠م [١].

وهكذا أضحى المعتمد البريطاني الحاكم الفعلي للبلاد، وخضعت الحكومة الأهلية للسيطرة الإنجليزية.

وبنشوب الحرب العظمى الأولى في " يوليه ـ أغسطس ١٩١٤م " لزمت مصر الحياد حتى خاضت إنجلترة غمارها، فأخذت مصر تأخذ موقف باقي المستعمرات البريطانية وتخول إنجلترة مزية التمتع بحقوق الحرب كافة في الموانى المصرية [٢].

وبدخول " تركية " الحرب ضد حلفاء إنجلترة تسفر بريطانية عن وجهها الحقيقي وتعلن الحماية على البلاد في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤م، وتخلع " عباس حلمي " وتولي حسين كامل سلطاناً على عرش مصر [٣]، الذي تؤلف في عهده وزارة حسين رشدي السابقة

---

(١) تفاصيل ما سبق « محمد فريد « رمز الإخلاص والتضحية، ص ٧٩: ٨٣، ص ١٥٤: ١٥٦، ص ٣٤١: ٣٤٢، عبد الرحمن الرافعي.

(٢) ثورة ١٩١٩م، ج ١، عبد الرحمن الرافعي، ص ١٠.

(٣) ثورة مصر ١٩١٩ م، عبد العزيز رفاعي، ص ٣٨، ٣٩، ثورة ١٩١٩ م للرافعي، ج ١ ص ١٤، ١٥.

وتستخدم " إنجلترة " مصر قاعدة حربية لها وللحلفاء، ثم تعين في نوفمبر سنة ١٩١٦م السير " رجنلد ونجت "(١) " مندوباً سامياً للبلاد، وبذلك فقدت مصر استقلالها نظرياً وواقعياً، وأضحت إنجلترة معلنة على رؤوس الأشهاد احتلالها لمصر (٢).

ويخلف " أحمد فؤاد " عرش السلطنة طبقاً للرؤية الإنجليزية، على أثر وفاة " حسين كامل " في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩١٧م (٣).

ومنذ أن دخلت إنجلترة مصر، وهي تعطي تصريحات المماطلة للبقاء في أكثر من صورة وتبعاً لاختلاف الأحداث والظروف، فلما لم يكن في مقدورها أن تعلن عن وجهها السافر في الاحتلال، كانت ذريعتها (٤) أن وجودها إنما هو لهدف يخص مصر، وهو تحسين حالتها المالية، وتعميق وتحسين النظام الإداري حتى ينهض بعبأ البلاد.

ولما أسفرت عن وجهها القبيح في السيادة على شعب وأرض دون حق تزرعت بحجة ثانية ومفادها أنه إذا ساعدت مصر " إنجلترة " في

---

(١) ثورة ١٩١٩ م للرافعي ج ١ ص ٣٣.

(٢) تاريخ مصر السياسي لأمين سعيد، ص ١٧٥ : ١٨٠.

(٣) تفاصيل هذه الأحداث ص ٣٤٩: ٣٥٧ من « محمد فردي رمز الإخلاص والتضحية للرافعي، ثورة ١٩١٩م، ج ١ الرافعي ص ٣٢ وما بعدها.

(٤) مصر وكيف غدر بها ـ ألبرت فارمان ص ٣٢٤.

حربها مع الحلفاء حتى خرجت منتصرة فإن " إنجلترة " لن تضن على مصر بمكافأة هي استقلالها، ولأجل هذا الأمل تحملت مصر وشعبها ما تحملاه في حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل [1].

وكان على إنجلترة أن تبر بوعدها بعد انتصارها وعقد الهدنة في ١١ من نوفمبر سنة ١٩١٨م، ومن ثم تألف الوفد المصري من " سعد زغلول ـ عبد العزيز فهمي ـ علي شعرواي " وحصلوا على توكيلات تخولهم الإنابة عن الأمة، وتمثيلها رسمياً وشرعياً، وتجعلهم متحدثين باسمها [2].

غير أن سير " رجنلد ونجت " رفض التصريح لهم بالسفر لعرض وجهة نظر بلدهم فقدم رشدي استقالته فماطلوا في قبولها، وتحت إلحاحه قبلت استقالته في أول مارس سنة ١٩١٩م [3].

واحتج الوفد لدى فؤاد، فتولى قائد القوات البريطانية التوعد والوعيد والإنذار والتهديد، فرفع الوفد احتجاجه إلى مستر " لويد

---

(١) تفاصيل ذلك في: دراسات في ثورة ١٩١٩ م، د / حسين مؤنس ص ٤٧ وما بعدها، ثورة سنة ١٩١٩م الرافعي ج ١ ص ٦٩ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق.

(٣) تطور الحركة الوطنية في مصر ـ د / عبد العظيم رمضان من ص ١٠٤ : ١١٨، دراسات في ثورة ١٩١٩م، د / حسين مؤنس، ص ٦٤: ٦٧.

جورج " رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، فألقت السلطات العسكرية القبض على سعد ورفاقه ونفتهم إلى مالطة [1]، ولتقابل بموجبه من السخط، وتبدأ أحداث ثورة ١٩١٩ م [2].

اهتزت بريطانية لهول الثورة فعزلت " وينجت " ليخلفه " جنرال اللينبي" ابتداءاً من " ٢٥ مارس سنة ١٩١٩م " فبدأ سلسلة [3] من القمع والعنف والمذابح، ولكنه لا يلبث أمام موجة الثورة أن يعلن إخفاقه في ٧ أبريل ١٩١٩م وأفرج عن سعد وصحبه [4].

ومن هنا تبدأ حقبة من الصراع وسقوط الوزارات في أزمنة قياسية بل وقصيرة جداً للغاية، ويسود عدم الاستقرار في الحياة السياسية.

فإزاء إصرار الحكومة البريطانية على إيفاد لجنة " ملنر " [5] " للتحقيق يقدم محمد سعيد استقالته في " ١٥ من نوفمبر سنة ١٩١٩م " وتؤلف وزارة " يوسف وهبة " بغير برنامج في ٢١ من نوفمبر ١٩١٩م، الذي

---

(١) المرجع السابق.

(٢) تفاصيل ذلك ج ١ ثورة ١٩١٩ م للرافعي من ص ٦: ١٢٥.

(٣) تفاصيل هذه السياسة ص ١٨٨، ص ١٨٩، من المرجع السابق، دراسات في ثورة ١٩١٩ م، ص ٦٧: ٧٢، تطور الحركة الوطنية ص ١٣٤: ١٤٧.

(٤) ثورة ١٩١٩ م للرافعي ج ٢ ص ٤، تاريخ مصر السياسي لأمين سعيد ص ١٨٣: ١٨٦.

(٥) « ألفريد ملنر » وزير المستعمرات البريطانية في ذلك الوقت.

يقدم استقالته في ١٩ من مايو سنة ١٩٢٥م، لحاجته إلى الراحة [١]، وفي هذه الأثناء انتهت " لجنة ملنر " إلى أن الحماية علاقة غير مرضية ودعت مصر إلى الدخول في مفاوضات رسمية للوصول إلى علاقة تضمن المصالح البريطانية، وتطابق أماني الشعب المصري [٢].

وخلفت وزارة يوسف وهبة، وزارة " محمد توفيق نسيم "، ثم وزارة عدلي في ١٧ من مارس سنة ١٩٢١م، والتي جرت في عهدها المفاوضات الرسمية والتي انتهت بالقطع [٣]، ووقع الانقسام بين عدلي وسعد حول تولي رئاسة المفاوضات في أبريل سنة ١٩٢١م [٤]، وبهذا الخلاف يسود عدم الاستقرار في البلاد وينقسم الوفد على نفسه ويسافر عدلي لمفاوضة " كيرزون " وزير خارجية بريطانية ليصلا إلى مشروع يهدم أركان الاستقلال، يقطع " عدلي" على إثره مفاوضاته ويعود ليقدم استقالته في ديسمبر سنة ١٩٢١م [٥].

---

(١) تفاصيل ذلك ثورة ١٩١٩م، للرافعي ج ٢ ص ٨١: ١١٠.

(٢) تفاصيل هذه المفاوضات في « مذكرات السياسة المصرية « د / محمد حسين هيكل « ج ١ ص ٨٤: ٩٦.

(٣) تفاصيل ذلك ثورة ١٩١٩م، للرافعي ج ٢ ص ١١١: ١٦٣.

(٤) أثر هذا الانقسام عن القضية المصرية في « مذكرات في السياسة المصرية « ج ١ ص ٩٨: ١٠٢.

(٥) تفاصيله في « أعقاب الثورة المصرية « ج ١، الرافعي ص ١٨: ٢٤.

ويشتد ساعد الحركة الوطنية، فيقبض على سعد وبعض رفاقه وينفوا إلى جزيرة " سيشيل " بالمحيط الهندي، ويخلوا مركز الوزارة أكثر من شهرين، حتى يقبل عبد الخالق ثروت تأليفها، ويأتي في إثرها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ م [١].

وبموجب التصريح أعلن استقلال مصر، ونودي بأحمد فؤاد ملكاً على البلاد في ١٥ من مارس سنة ١٩٢٢م، وألف " عبد الخالق ثروت وزارته في مارس سنة ١٩٢٢م، على أن الثورة ظلت ماضية، وتعددت حوادث الاغتيال [٢]، لأن تصريح ٢٨ فبراير قد أهدر الجلاء، وأن تضمن إعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية، والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وإلغاء الأحكام العرفية، إلا أنه احتفظ لبريطانية بتأمين مواصلاتها بالهند وحق الدفاع عن مصر، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات وحق السودان، وبذا يكون قد سلبه ما منح، وناقض ما تقدم [٣].

---

(١) تفاصيل ذلك في « أسباب الثورة المصرية « ج ١ ص ٢٤: ٥٤، تطور الحركة الوطنية ص ٣٣٤: ٣٦٦، مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ١٠٧ وما بعدها.

(٢) في أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ٧٢: ٧٤.

(٣) نص التصريح ومناقشات حوله في « أعقاب الثورة المصرية « ج ١ ص ٤٥: ٥٠، تطور الحركة الوطنية، ص ٣٤٣: ٣٦٦.

وقدم " عبد الخالق ثروت " استقالته بعد أن تفاقمت حوداث الاغتيال كرد فعل للإعراب عن رفض المعاهدة، فواتت " أحمد فؤاد " فرصته، ليقدم أحد صنائعه وهو " محمد نسيم " فألف وزارته في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٢م، وقد شرع في نسخ الدستور وتقوية ديكتاتورية " أحمد فؤاد " إلا أنه بخلافه مع الإنجليز حول السودان قدم استقالته في ٥ من فبراير سنة ١٩٢٣م، لتتألف وزرة " يحيى إبراهيم ط في مارس سنة ١٩٢٣م[١]، ليصدر في عهدها دستور[٢] سنة ١٩٢٣ م، الذي وضعته لجنة الثلاثين، وصدر قانون الانتخابات في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٢٣م، وكان قد أفرج عن سعد في ٣٠ من مارس، فخاض الانتخابات ليفوز بالأغلبية ويؤلف الوزارة البرلمانية في ٢٩ من يناير سنة ١٩٢٤م، وأجرى مع " مكدونالد " مفاوضات عرفت بـ " سعد مكدونالد " التي انتهت بالقطع نتيجة لرفض مطالب سعد[٣].

---

(١) تفاصيل ما سبق في « في أعقاب الثورة المصرية « ج ١ ص ٨٨: ١١٢، مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ١٢٧ وما بعدها.

(٢) القواعد الأساس لهذا الدستور في « أعقاب الثورة المصرية « ج ١ ص ١١٥: ١١٩.

(٣) مزيداً من التفاصيل في أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ١٣٠: ١٧٦، مذكرات في السياسة المصرية ج ١، ص ١٥٣: ١٨٣.

وفي هذه الأثناء قتل " السردار الإنجليزي للجيش المصري " سلي ستاك " فقدمت الحكومة البريطانية إنذارين إلى سعد، يقضيان بتقديم الحكومة اعتذاراتها للحكومة البريطانية، وإنزال أشد العقاب للجناة، ومنع المظاهرات الشعبية، ودفع غرامة مالية قدرها نصف مليون جنيه، وسحب الجيش المصري من السودان، والعدول عن معارضة رغبات بريطانية والنزول عند نصائحها [1].

وقد قبلت وزارة سعد الاعتذار والغرامة، لكن بريطانية تمسكت بكل مطالبها فاستقالت وزارة سعد في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٤م لتحل محلها وزارة " أحمد زيور باشا " الذي قبل جميع المطالب البريطانية فسحب الجيش المصري من السودان، وحلت وزارته مجلس النواب، وأجرت انتخابات جديدة، ثم حلته يوم انعقاده في ٢٣ من مارس سنة ١٩٢٥م، وعطلت الحياة الدستورية حتى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٢٥م، حين دعاه أمين الرافعي " للانعقاد من تلقاء نفسه كما يخول ذلك الدستور، ودعت الأحزاب المجتمعة إلى مؤتمر وطني للخروج من الأزمة، وأجريت انتخابات عامة أسفرت عن فوز حزب الائتلاف فاستقالت وزارة " زيور باشا "، وتألفت وزارة عدلي في يونيه سنة

---

(١) ينظر في: « في أعقاب الثورة المصرية » ص ١٨٤ : ١٨٧، ج ١ تطور الحركة الوطنية ص ٤٧٢ وما بعدها.

١٩٢٦م، ولكنها استقالت في أبريل سنة ١٩٢٧م، لتخلفها وزارة ائتلافية أخرى برئاسة عبد الخالق ثروت [١]، وفي ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧م، توفي زغلول وانتخب النحاس رئيساً للوفد، ليؤلف وزارة ائتلافية في مارس سنة ١٩٢٨ م بعد استقالة ثروت، غير أن وزارة النحاس رفضت الموافقة على مشروع معاهدة بريطانية مصرية فأقالها فؤاد، وعهد إلى محمد محمود تأليف الوزارة (حزب الاتحاديين والدستوريين) [٢].

وقد عطلت هذه الوزارة الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات بحلها مجلس النواب ومجلس الشيوخ، متجاوزة في ذلك الدستور الذي لا يقر ذلك [٣].

ولم تعد الحياة النيابية إلا بمجيء وزارة عدلي يكن المحايدة لإجراء الانتخابات [٤] التي أسفرت عن وزارة النحاس الجديدة في يناير سنة ١٩٣٠م وتفاوض النحاس مع وزارة حزب العمل البريطاني حول

(١) تفاصيل ما سبق في « في أعقاب الثورة المصرية « ج ١ ص ١٩١: ٢٧٠، تطور الحركة الوطنية في مصر ص ٤٧٩: ٦٢٠، مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ١٨٩ وما بعدها.

(٢) تفاصيل ما سبق في: « في أعقاب الثورة المصرية « ج ٢ ص ١١: ٣١، مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٢١٩: ٢٤٠.

(٣) في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ٥١: ٩٥، تطور الحركة الوطنية ص ٦٣٨: ٧٠٠.

(٤) راجع تعاطف: محمد حسين هيكل في مذكراته مع هذه الوزارة التزاماً منها بسياستها الحزبية ـ مذكرات في السياسة المصرية ص ٢٤١: ٢٥٨.

مشروع معاهدة مصرية بريطانية، اختلف حول بنودها ليعود النحاس على إثرها إلى مصر ليستقيل، فتتكون على إثر ذلك وزارة صدقي الأولى فتصدر من فؤاد بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ م، ووضع دستور جديد سنة ١٩٣٠ م، لم تقبله الأمة، واحتجت عليه الأحزاب الثلاثة فوقعت أحداث دامية في القاهرة، وظل الدستور معطلاً في عهد وزارتي إسماعيل صدقي، " عبد الفتاح يحيى " حتى استقالت وزارة الأخير في نوفمبر سنة ١٩٣٤م [١].

وتحت ضغط الحوادث وترضية للرأي العام اضطر الملك فؤاد إلى إلغاء الدستور الخاص بسنة ١٩٣٠م تمهيداً لعودة دستور سنة ١٩٢٣م، غير أن الحكومة البريطانية عارضت ذلك بمذكرة شفوية من المندوب السامي، ثم أعقب ذلك تصريح لوزير الخارجية البريطانية محتجاً على الدستورين. فهو يرى أن الأول غير صالح للعمل، والثاني لا يوافق طلبات الأمة، واحتجاجاً على هذا التصريح وقعت مظاهرات وحوادث دامية بدأت يوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ م، واتفق الأحزاب على إعادة دستور ١٩٢٣م [٢]، وجرت انتخابات عامة تمخضت عن وزارة

---

(١) هذه الأحداث مفصلة في: « في أعقاب الثورة المصرية « ج ٢ ص ١١٩ وما بعدها.

(٢) تطور الحركة الوطنية ص ٧٠٩: ٧٣٢، وراجع موقف الأحزاب من الدستور الجديد ص ٢٦٧: ٣٠٣، مذكرات في السياسة المصرية ج ١.

نحاسية جديدة في ١٠ من مايو سنة ١٩٣٦م، وفي عهد هذه الوزارة انتهت المفاوضة في شأن المعاهدة بين مصر وبريطانية وتم توقيعها في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦م(١).

وهكذا طبعت تلك الحقبة من الناحية السياسية بطابع الصراع، الذي يمثل تحالف قوى القصر والإنجليز والمستوزرين وتناطحهم في سبيل المصلحة الفردية لكل طرف على حدة، وتمثل القوى الوطنية طرفاً مناضلاً عن الحق المشروع للمجتمع بأكمله في هذا الصراع، وسيأتي بيان ذلك في حينه.

في هذه الأثناء كان قد توفي " أحمد فؤاد " في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٣٦م، ونودي بابنه فاروق خلفاً له، وظل تحت الرعاية حتى يحين موعد بلوغه سن الرشد في ٢٩ من يوليه سنة ١٩٣٧ م، ومن الأحداث الجديرة بالتسجيل في هذه الآونة إلغاء امتيازات الدول الأجنبية طبقاً لمعاهدة " منترو " في ٨ من مايو سنة ١٩٣٧ م، فخضع الأجانب بمقتضى ذلك للتشريع المصري في المواد الجنائية والمدنية والإدارية والمالية بانتهاء

---

(١) تفاصيل ما سبق في: « في أعقاب الثورة المصرية » ج ١ ص ١٥٤ : ٢١٨، ج ٣ ص ١٨ : ٤٤، مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٣٠١ : ٣٢٥، تطور الحركة الوطنية ص ٧٩٤ : ٨٠٢ ومناقشة للمعاهدة، مصر المجاهدة في العصر الحديث ج ٦ ص ٢٣ وما بعدها. أسباب ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، جلال يحيى ص ١٥٤ : ١٦٠ وما بعدها.

سلطة المحاكم المختلفة، وقد نصت المعاهدة على بقاء المحاكم المختلطة حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩م[١].

كما تلي ذلك انضمام مصر إلى عصبة الأمم في ٢٦ من مايو سنة ١٩٣٧م، في " جنيف " بإجماع الآراء، وهو كسب معنوي وإن لم يسهم في تحقيق السلام والاستقلال الفعليين [٢].

وبتولي " فاروق " عرش البلاد في ٢٩ من يوليه سنة ١٩٣٧ م يبدأ فاصلاً هزلياً من تعيينات واستقالات في الوزارة بدأت بتعيين علي ماهر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٣٧م ثم عزله في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ م، ثم تؤلف وزارة محمد محمود ليحملها على الاستقالة في سنة ١٩٣٩ م، ليعود بعلي ماهر في سبتمبر من السنة نفسها الذي شبت في عهده الحرب العالمية الثانية [٣]، فأعلنت الأحكام العرفية في البلاد إعمالاً للمعاهدة، وعين علي ماهر حاكماً عسكرياً، ووضعت الرقابة على أجهزة الإعلام المختلفة، غير أن بريطانية تختلق ما أسمته بميل الحكومة نحو إيطاليا ودول المحور، وتوجه

(١) مصر المجاهدة في العصر الحديث ـ عبد الرحمن الرافعي ـ ج ٦ ص ٣٢ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤ وما بعدها.

(٣) تفاصيل ما يأتي في فصل « مصر في الحرب العالمية الثانية « من المرجع السابق، ص ٣٩: ٥١.

تعليقاً بمثابة إنذار استقال على إثره تحت إصرار بريطانية، " علي ماهر " وألف " حسن صبري " الوزارة الجديدة الذي توفي فجأة في البرلمان في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٠، فخلفه حسين سري بوزارة جديدة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ م، حتى فبراير من السنة نفسها، وبعد أن تآمر أعضاؤها عليها محاولة للوصول إلى رئاستها بالإضافة إلى ما صحب ذلك من أزمات تموينية، ومظاهرات ضد بريطانية (١).

وحاول حسين سري عبثاً الإمساك بالزمام لكنه كان قد أفلت من يده وبخاصة حين أنذرت بريطانية " فاروق " بإسناد الوزارة إلى النحاس خلال يومين وإلا فعليه نتيجة ما يحدث.

غير أن فاروق أقر احتجاجاً قدمه رؤساء الوزارات والبرلمان السابقين إلى سفير بريطانية، فكان ما أوعدت به في يوم ٤ من فبراير(٢) الساعة التاسعة حين حضر السفير البريطاني وبرفقته قائد القوات البريطانية، ورابضت تشكيلات من دبابات بريطانية مسلحة أمام القصر، وقدم لفاروق إنذاراً بتشكيل وزارة النحاس أو التنازل عن

(١) مصر المجاهدة في العصر الحديث، حلقة ٦، ص ٣٤: ٤١، عبد الرحمن الرافعي.

(٢) « ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ م « في تاريخ مصر السياسي « تأليف د / محمد أنيس ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ أكتوبر سنة ١٩٧٢م ـ بيروت، مصر المجاهدة في العصر الحديث، حلقة ٦ ص ٤٣: ٤٦.

العرش، ولم يكن أمامه إلا إصدار مرسوم بوزارة نحاسية شكلت في ٦ من فبراير سنة ١٩٤٢م، لتستصدر مرسوماً بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة أسفرت عن أغلبية وفدية، ومما يؤسف له أن أنصار الوزارة الجديدة هتفوا بحياة بريطانية، كما أقامت حفل تكريم للسفير في مساء ١٢ من يناير سنة ١٩٤٣ م، وهكذا آل حال وزارة كان الناس يؤملون في حزبها ووطنيته إلى صنيعة ترضى عنها لندن " حتى أنه حين أراد فاروق إقالتها كان الرد البريطاني "**Nochange**" لا تغيير [١].

ومما يذكر لهذه الوزارة مساهمتها في إنشاء جامعة الدول العربية، لكنها أقيلت في يوم ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤م، لتؤلف في اليوم التالي وزارة أحمد ماهر والتي حلت محلها وزارة النقراشي، وذلك عقب اغتيال " أحمد ماهر " يوم ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٥م [٢].

وفي هذه الأثناء وضع ميثاق جامعة الدول العربية في القاهرة من ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٥م وعقد ميثاق الأمم المتحدة وشاركت فيه مصر ضمن ٥٣ دولة [٣].

---

(١) مصر المجاهدة في العصر الحديث حلقة ٦ ص ٤٦ : ٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٨، ٥٥، أصول ثورة يوليو، مرجع سابق، ص ١٦٤ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق.

وتستقيل وزارة النقراشي على أثر ازدياد حدة الحوادث التي اجتاحت البلاد في شهر فبراير سنة ١٩٤٦م، مطالبة بجلاء القوات البريطانية، ومطالبة بالاستقلال لتؤلف وزارة إسماعيل صدقي في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٦م، وعلى إثر انتهاء مفاوضاتها مع لندن إلى مشروع معاهدة يوم ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٦م، والذي علق فيه الجلاء على قبول مصر محالفة عسكرية، وإنشاء لجنة دفاع مشترك، فرفضت أغلبية أعضاء هيئة المفاوضة والأمة ذلك فاستقال على إثرها إسماعيل صدقي من الوزارة في ديسمبر سنة ١٩٤٦م لتؤلف وزارة نقراشية أخرى [(١)].

وفي تلك الأثناء بدأ جلاء القوات الإنجليزية عن القاهرة والإسكندرية وانتهى الاحتلال الفعلي للقاهرة يوم ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٧، والذي بدأ يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٢ م، كما عرضت القضية المصرية أمام مجلس الأمن في أغسطس ـ سبتمبر سنة ١٩٤٧م، غير أن المجلس لم يستطع اتخاذ قرار إيجابي، ثم أعقب ذلك خذلان القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ م وتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وعلى أثر ذلك أعلنت بريطانية أنها ستنهي انتدابها عن تلك البلاد وحدد يوم ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ م

(١) مصر المجاهدة في العصر الحديث، ج ٦ ص ٥٦ وما بعدها.

موعداً لذلك [١]، ولم يكن العرب قد أعدوا للأمر عدته مما أسفر عن هزيمة الجيوش العربية.

على أن موجة القتل والإرهاب ظلت مستمرة، فنحى "عبد الهادي" عن الوزارة في يوليه سنة ١٩٤٩م وتولى حسين سري ائتلافية سقطت في نوفمبر سنة ١٩٤٩م وآل الأمر بعد وزارة ائتلافية إلى النحاس في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠م، وماطلت إنجلترة في المفاوضات فأعلن عن قطعها وبدأت مرحلة من الكفاح المسلح ضد الإنجليز [٢].

ومن الحوادث المؤسفة التي شهدتها هذه الحقبة حريق القاهرة في يوم السبت ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وعلى إثره اتخذ قراراً استثنائياً مساء يوم ٢٦ من يناير تقرر فيه إعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ووقفت الدراسة في كل المراحل إلى أجل غير مسمى [٣]، وفي مساء ٢٧

---

(١) تفاصيل ذلك ص ٥٩ : ٧٢، من مصر المجاهدة في العصر الحديث ج ٦.

(٢) وقد بدأت بإعلان إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦م ـ مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ـ الرافعي.

راجع ما يتعلق بإلغاء المعاهدة، مرحلة الكفاح المسلح في القناة في المرجع المشار إليه ص ١٧ : ٧٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٣ إلى ص ١٢٨، تفاصيل الحريق ونتائج، وإعلان الأحكام العرفية، حريق القاهرة، الدكتور / محمد أنيس ط ١ سنة ١٩٧٢ م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت.

من يناير أعفى النحاس من منصبه وأعقب ذلك وزارات من المستقلين، يصح أن تسمى " وزارات الموظفين " من ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢م إلى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٢م، بدأها " علي ماهر " ثم تلاه " أحمد نجيب الهلالي "، ثم وزارة " حسين سري " الذي قدم استقالته يوم ٢٠ من يوليه سنة ١٩٥٢م أقيلت يوم ٢٢ يوليه ليؤلف " نجيب الهلالي " يومها وزارته التي لم تدم إلا بضع ساعات قامت بعدها ثورة ٢٣ يوليو(٤).

ولعل مما هو جدير بالذكر في هذه الحقبة الأخيرة أنها شهدت من سوء تصرف الحاكم ونزقه، وانغماسه في الملذات والشهوات، وضياع هيبته على مناضد القمار، وسقوط سمعته في حانات اللهو الماجن، وانحدار سمعته انحداراً لا حد له (٥)، فإذا أضفنا إلى ذلك النظرة الشخصية للسياسيين، والأنا المسيطرة على أفعالهم في ظل ظروف اقتصادية في حاجة إلى إصلاح، واحتلال جاثم على صدر البلاد، ومجتمع يعاني فقراً وجهلاً ومرضاً، ويحتاج إلى الأخذ بيده لتكوين مجتمع آمن مطمئن، وتخليص البلاد من براثن الاحتلال، كل ذلك يجعلنا نقول إنه كانت حتمية وجود ثورة أمراً ضرورياً لتحقيق هذه الأهداف (٦).

---

(٤) راجع هذه الأحداث مفصلة في « مقدمات ثورة ٢٣ يوليو « ـ عبد الرحمن الرافعي، ص ١٢٨ : ١٥٠.

(٥) تفاصيل ذلك في ص ١٧٤، وما بعدها، من المرجع السابق.

(٦) تفاصيل أسباب ثورة يوليو ص ١٥٠ : ٢١٤ من المرجع السابق.

ثانياً: الأحزاب وأثرها في الحياة السياسية:

لعل فيما سبق ما يلقي الأضواء على الحياة السياسية في البلاد بعد أن فقدت استقلالها، وأنشب المستعمر فيها براثنه، بالإضافة إلى ضعف شخصية الحكام وحرصهم على المصلحة الشخصية، واصطراع الأحزاب فيما بينها على السلطة ما أودي بالاستقرار في الحياة السياسية.

ولما رأينا خطورة الدور الذي لعبته الأحزاب على المسرح السياسي رأينا أن نفرد له جانباً من الحديث، لتكتمل جوانب الصورة على مسرح الحياة السياسية.

تكونت الأحزاب في مصر في مطلع القرن العشرين، وكان أولها الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة مصطفى كامل سنة ١٩٠٧م، وإن أطلق هذا الاسم منذ ظهور الجماعة الوطنية بقيادة مصطفى كامل منادية بالاستقلال والجلاء، وقد اتخذ الجلاء مبدأ له حتى صار أصح تعريف له أنه "حزب الجلاء"، ووضع للحزب لائحة تنظيمية وزعت اختصاصات إدارية وإشراف على ميزانيته واقتراحات الأعضاء، وتقرير ومناقشة القضايا والمسائل الحيوية في الجمعية العمومية تعقد في شهر ديسمبر من كل عام (١).

---

(١) راجع فكرة الحزب وتكوينه ولائحته وتنظيماته، وأعضاء جمعيته العمومية ولجانه الإدارية وما إلى ذلك من« مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية « تأليف: عبد الرحمن الرافعي من ص ٢١٦: ٢٢٢.

ثم تولى " محمد فريد " قيادته بعد رحيل مصطفى كامل، واستطاع فريد أن يسير حركة الحزب، وأن يدير دفته، ويقاوم الإنجليز والخديوي؛ حتى اضطر إلى الهرب خوفاً من السجن في سنة ١٩١١م، وظل يباشر قيادة الحزب ويرسم سياسته حتى مات في سنة ١٩١٨م، فتعاقبت على قيادة الحزب الوطني بعده عناصر أقل ثورية من الزعيمين هم " حافظ رمضان ـ وفتحي رضوان " ففقد الحزب أهميته، وتخلى عن الكثير من قوته، وفقد شعبيته خصوصاً بعد أن ظهر حزب الوفد كما سيأتي (١).

كان الملاك والأعيان يفكرون في إصدار صحيفة تعبر عن اتجاهاتهم، ولكن لم يتحقق ذلك إلا حين دعا " لطفي السيد " إلى اجتماع شكل فيه مجلس إدارة " الجريدة " التي انتخب " لطفي السيد " مديراً لها، ثم ما لبثت أن تحولت شركة الجريدة إلى حزب سياسي أطلق عليه " حزب الأمة " (٢)، وفي الحق لقد قام " حزب الأمة " ليناضل في المقام الأول " الحزب الوطني " وخاصة حينما رأوا تعاطفاً من الخديوي معه، فخالفوا هذا الحزب في أيديولوجيته وأفكاره، ففي الوقت الذي

---

(١) راجع تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، د / عبد الرحيم مصطفى ص ٤٦ وما بعدها، سنة ١٩٧٣ م، التيارات السياسية في مصر، د / أمال السبكي، دار المعارف ط ١ ١٩٨٢ ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) راجع تطور الحركة الوطنية ص٣٧، والاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ج ١ فصل ٢، د / محمد حسين.

أعلن فيه " الحزب الوطني " عداءه للإنجليز، كان أعضاء حزب الأمة يرون أن مصلحتهم الحقيقية مع الاحتلال فأعلنوا أن الاحتلال أتت به ظروف سياسية وتذهب به ظروف سياسية، وعليهم أن يمضوا في تقوية الأمة، كذلك نادوا بالقومية المصرية معارضين فكرة " الحزب الوطني " الذي نادى بالبقاء على الخلافة الإسلامية، وبالجملة كان الحزب الأخير يقف بجانب الاحتلال لحمايته من خصمه " الحركة القومية " وهو يرى أنه في الوقوف إلى جانب الاحتلال وصيانة أهدافه حماية لمصالحهم، وسبيلاً لاستعادة نشاطهم الدستوري وكان حزب الأمة قد تألف في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٠٧ م [١].

وإلى جانب هذه الأحزاب وجدنا أحزاباً أخرى مثل حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية " والحزب المصري " [٢].

ولعلنا لاحظنا أن هذه الأحزاب كانت فيما قبل ثورة ١٩١٩م، وإن استمر الحزب الوطني بعدها بصورة جامدة، ويرى بعض المؤرخين أن هذه الأحزاب لم تكن أحزاباً بالمعنى الصحيح، وإنما كانت مجرد تكتلات

---

(١) راجع في ذلك ثورة مصر ١٩١٩ م ـ دراسة تاريخية تحليلية ـ د / عبد العزيز رفاعي ص ٢١ : ٢٥.

(٢) برامج هذه الأحزاب في الحياة الحسينية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ـ القاهرة ـ مكتبة الأنجلو.

تتمثل فيها عادة طبيعة الحقبة التي تسبق ظروف الأحزاب البرلمانية في تطور النظام النيابي (١).

بعد خفوت صوت المناضلة الوطنية في ١٩١٨م في موت زعيم الحزب الوطني. كان حزب آخر بدأ في التكوين، وذلك حين اتفق " عبد العزيز فهمي، وعلي شعرواي، وسعد زغلول" على مقابلة المندوب السامي للسماح لهم بالسفر إلى لندن للمطالبة باستقلال مصر، بعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى، غير أن رفض المندوب السامي لذلك، وتصّاعد الأحداث بنفي سعد ورفاقه، عملا على تأجيج أدوار ثورة ١٩١٩م ، وصار من بعدها للوفد تأثير السحر على المصريين وبدا هذا واضحا تماماً في أكثر من مرة، وقد تكون الحزب في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨م (٢)، والحق أن حزب الوفد مثل الأمة بعد الحرب العالمية الأولى وأثناء الثورة حتى توفي سعد سنة ١٩٢٧م وبعدها بدأ الحزب يحيد كثيراً عن مساره، وعما هو منوط به. فبدأت الانقسامات تدب في صفوفه (٣)، وكان قد انفصل عن جسمه حزب آخر من قبل هو حزب " الأحرارالدستوريين" بزعامة محمد محمود وقد كان امتداداً طبيعياً

---

(١) فجر الحياة النيابية في مصر ـ عبد العزيز رفاعي ـ القاهرة ـ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ـ سنة ١٩٦٢ م، ص ٣١.

(٢) ثورة سنة ١٩١٩ م عبد الرحمن الرافعي ص ٧٥، ج ١.

(٣) المرجع السابق ص ٦٨، في أعقاب الثورة المصرية، ج ١ ص ٦٩.

لأفكار حزب الأمة من التروي في مناقشة ما يتعلق بأي قضية تمس الإنجليز، تحرزاً من مغبة غضبهم التي قد تقف في وجه مصالح هؤلاء الشخصية [1].

وحين اشتد الصراع بين الملك والأمة أسس فؤاد في يناير سنة ١٩٢٥م، (حزب الاتحاد) بمعاونة يحيى إبراهيم وحسن نشأت وبتأييد اللورد لويد، وقد انضم إلى هذا الحزب كل الوصوليين، والخارجون على الوفد تحت ستار الحفاظ على كرامة العرش، مع أن الغرض الحقيقي كونه الطريق القصير للوصول إلى السلطة [2]، وعلى طريقة " حزب الاتحاد " نشأ " حزب الشعب " وتمثل خطواته، ويكفي أن يقدم زعيمه إسماعيل صدقي " للورد لويد " مذكرة يذكر فيها أن شعب مصر قد اعتاد الحكم الفردي المطلق، وأن الدستور قد فرضه المهيجون على الأمة، وأن الشعب لا يدرك معنى الحكم النيابي [3].

---

(١) تفاصيل ذلك في دراسات في تاريخ مصر المعاصر د / عبد العظيم رمضان، ص ٧: ٩٥.

(٢) صياغة التعليم المصري الحديث ـ دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية، د / سليمان نسيم. مصر النهضة. الهيئة المصرية العامة ١٩٨٤ م، ص ٤٢.

(٣) راجع تفاصيل حديثه عن فوضى الحياة السياسية في مصر. مجلة روزاليوسف بعددها الصادر في ٧/ ١/ ١٩٣٠م، ص ١٠.

وينسلخ " أحمد ماهر " و " محمود فهمي النقراشي " وغيرهم في سنة ١٩٣٧ م عن الوفد ليكونوا حزب السعديين [١]، برئاسة " أحمد ماهر "، ولم يصدر هذا الحزب برنامجاً بعينه وإنما اعتمد على خطب قادته في توضيح برنامجهم.

وتتكرر مسيرة الخلاف والانسلاخ عن الوفد، فيؤلف مكرم عبيد وعناصر أخرى في مايو سنة ١٩٤٢ م، حزباً عرف بحزب " الكتلة الوفدية " [٢].

وهذه الأحزاب المنسلخة والمستحدثة كانت تلقى تشجيعاً على سياستها منذ العشرينيات في تحطيم الوفد، أو عزل جماهيره عنه، وسرعان ما كانوا يتحولون إلى أدوات لتجميد المجتمع وتبرير أخطاء الملك، وبالتالي تجميد الأماني القومية [٣].

ومن هنا رأينا بعد الشقة، واتساع هوة الخلاف بين الأحزاب من خلال الاستقراءات التاريخية، ومن خلال هذه النظرات المتعددة، والاتجاهات المتضاربة التي كان من وراءها بدون شك؛ الاستعمار والقصر [٤].

(١) ثورة ١٩١٩ م ج ٣ ـ عبد الرحمن الرافعي، ص ٥٠ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٨ وما بعدها.

(٣) أزمة الحياة المصرية بين ثورتي مقال « لويس عوض « الأهرام عدد ٢٠ / ٣ / ١٩٦٤ م.

(٤) مزيداً من التوضيح في مذكرات السياسة المصرية، الدكتور / محمد حسين هيكل ج ١ ص ٥٥ : ٣٢٨.

ولا يمثل ما ذكرناه من أحزاب كل الأحزاب التي ظهرت في مصر، فقد شهدت ثلاثينيات وأربعينيات هذا القرن العديد من الأحزاب [(١)]، غير أن أياً منها لم يأخذ حظه من الانتشار، ولم تحول إليه سلطة الحكم. ومن هذه الأحزاب (مصر الفتاة) الذي كان يسمى أولاً " بمجلس إجهاد جمعية مصر الفتاة [(٢)]، من يناير سنة ١٩٣٧ م إلى أن اتخذ له شعاراً " لابد من قوة "، كذلك سبق هذا الحزب في العشرينيات تكون " الحزبالاشتراكي " [(٣)] ثم ظهر في أربعينيات هذا القرن حزب يحمل الاسم نفسه غير أنه كان حزب مصر الفتاة في شكل آخر برئاسة الأستاذ ـ أحمد حسين، وقد أعلن الحزب عن برنامجه في يناير سنة ١٩٤٩ م، كذلك ظهر حزب العمال في سنة ١٩٣٣م، وهذه الأحزاب كانت تقوم فلسفتها وتعتمد على ظروف خارجة عن المجتمع المصري إذ كانت نتيجة للتأثر بالحركة الفاشية التي سادت العالم، أو الأفكار الماركسية [(٤)].

---

(١) صياغة التعليم المصري الحديث ـ مرجع سابق، ص ٤٧: ٥٦، التيارات السياسية في مصر، د / أمال السبكي، دار المعارف، ص ٧٧: ١٥٤.

(٢) دراسات في تاريخ مصر المعاصر ـ د / عبد العظيم رمضان، من ص ٣٠٩: ٣٥٣.

(٣) دراسات في تاريخ مصر المعاصر ـ مرجع سابق، ص ٣٦٥: ٤١٥.

(٤) التيارات السياسية في مصر ـ أمال السبكي ص ٧٧: ١٠٧.

ونتيجة لكل ذلك عملت هذه الأفكار وتلك الفلسفات على مزيد من التخبط داخل الحياة السياسية، وكانت المحصلة وهي التناقض في غير صالح الشعب المصري.

كما لا يفوتنا أن نذكر في هذا المجال دور " جماعة الإخوان المسلمين " وقد كانت كرد فعل طبيعي لتغلغل الأفكار المستوردة الغريبة عن ديننا وعقائدنا، وحققت جماعة الإخوان المسلمين الانتشار السريع، وكان شعارها " الله غايتنا، والرسول قدوتنا، والقرآن دستورنا، والجهاد في سبيل الله أسمى أمانينا "[(١)].

أما أصول الدعوة فهي ربانية، تحيا عليها القلوب الميتة، ويرتفع بها الشعور الإنساني إلى الملأ الأعلى، ويصل الناس بالله تبارك وتعالى[(٢)] .... الخ.

وقد تألفت " هيئة الإخوان المسلمين "[(٣)]، في شهر ذي القعدة الموافق ١٣٤٧ هـ، ١٩٢٨، واختارت القاهرة مقراً لها. وكان الشيخ " حسن البنا " المرشد العام للجماعة حريصاً على تكرار المعاني السابقة، إذ أوضح أن الفكرة الأساس للدعوة إسلامية جامعة، جاءت لتنقذ البلاد من الشيوعية الهدامة؛ لأنها تعترف بالميراث والملكية؛ ومن الرأسمالية

---

(١) المرشد العام ـ جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية ـ عدد ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٥ م.

(٢) المجلة السابقة عدد ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤ م.

(٣) مزيداً من التفاصيل، دراسات في تاريخ مصر المعاصر، ص ٢١٦ : ٢٩٣.

المدمرة لأنها تنفذ الزكاة، ثم إنها فكرة تقوم على البناء، فهي تربي الأمة عامة والشباب خاصة، فكرة تجمع الأمة الإسلامية حول هدف واحد هو مقاومة الاستعمار في الخارج، وبناء المجتمع الإسلامي في الداخل، كذلك فكرة تحفظ المجتمع المصري من الانحلال. بل وتنقذ الشرق الأوسط من الاستعمار الغربي. إذ تخلق الشخصية الذاتية للأمة العربية، وتجعلها مثلاً يقتدى به لأنها تدعم الإصلاح المادي والروحي (١).

وقد ظل الإخوان المسلمون ولمدة عشر سنوات.. يعملون تحت شعار الدين وظلوا حريصين بالفعل على التأكيد أن اتجاههم بعيد عن التيارات السياسية حتى يأمنوا شر معاداة الحكومات والأحزاب ولا تلتفت إليهم العيون (٢).

على أنه باستصدار مجلتهم ظهر اتجاههم السياسي وكان ذلك في حوالي عام ١٩٣٨م، وذلك بعد أن تغلغلت دعوتهم في أعماق الريف، واستطاع المرشد العام أن تكون له صلات بين كبار الشخصيات السياسية. عندئذ بدأت الجماعة تهاجم كل التيارات السياسية في مصر، وتعلن عدائها لمفاهيم وأفكار هذه الأحزاب (٣).

---

(١) دراسات في تاريخ مصر المعاصر.

(٢) المرشد العام. جريدة الإخوان المسلمين عدد « ٢١١ » ـ ٢٨ / ٨ / ١٩٤٨ م.

(٣) المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ـ طارق البشري، ص ٥٠٠.

وفي النصف الثاني من عام ١٩٤٨ م صدر الأمر الحكومي بحل الجماعة، وكان وراء هذا الأمر الاعتقاد بأن هذه الجماعة كانت تخطط لثورة على وشك الاندلاع، كذلك ارتبط أمر الحل بذلك السيل من أعمال العنف التي هزت مصر ما بين عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨م، والتي كان دور الإخوان المسلمين فيها بالغ العنف بحيث كان من وجهة نظر الحكومة على قدر كبير من الخطورة [(١)].

وبهذا يكون قد بات ماثلاً في الأذهان حجم الصراعات الحزبية التي نتجت عن هذا الكم الوفير من الأحزاب، التي تختلف في أفكارها، وتتضارب في مصالحها وأهدافها لتضيع في هذا الزحام قضية الأمة، وتترك الإصلاحات الاجتماعية لعنصر المصادفة، وتتناسى بعد المصلحة الوطنية، وحينما تضم هذه الأحزاب إلى القصر والاستعمار، تتسع هوة الصراع، وتصير الأهداف القومية منبوذة ومطروحة، ولا مجال لمناقشاتها إلا من قبيل المزايدة، والكسب الفردي.

---

(١) مزيداً من التفاصيل حول الجماعة، راجع: مذكرات الدعوة والداعية. حسن البنا، مطبعة دار الكتاب العربي، التيارات السياسية (١٩١٩ ـ ١٩٥٢ م) د / أمال السبكي، دار المعارف ص ٤٠: ٧٧.

ثالثاً: خلال الاقتصاد المصري بين الثورتين:

(أ) من الاحتلال إلى الحرب العالمية الأولى:

لما كان الدين هو السبب المزعوم الذي علقت عليه إنجلترة مجيئها؛ وبقاءها كان عليها أن تعمل على أن يظل كما هو حتى يظل هناك سبب مزعوم لبقائهم [١]، ومن هنا سيطر الإنجليز منذ أن دانت لهم البلاد على مالية الدولة، وذلك بتعيين مستشار مالي بريطاني منذ سنة ١٨٨٣ م صار إليه الأمر والنهي في الشئون المالية للحكومة والبلاد [٢].

وكان أول عمل قامت به الدولة المحتلة إلغاء " الرقابة الثنائية "، اكتفاءاً بوجودها في مصر، ثم ألفت لجنة من الخبراء الماليين في لندن (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥) لتعديل قانون التصفية ـ حتى يكون أقرب إلى صالح مصر ـ فزادت فيه المبالغ المخصصة لمصروفات الحكومة إلى (٥,٢٥٠,٠٠٠) جنيه تقريباً في السنة، وعدل نظام الميزانية بما يسمح للحكومة بجزء من احتياطي " صندوق الدين " لسداد العجز في المصروفات وعقد قرض جديد عرف باسم " الدين المضمون " للصرف على الطوارئ المستعجلة

---

(١) مصر وكيف غدر بها ؟ ـ ألبرت فارمان، ص ٣٢٤.

(٢) مصر والسودان ـ عبد الرحمن الرافعي، ص ٢٢٢.

مثل تعويضات الإسكندرية(1)، وسد عجز ميزانيات الحكومة في السنوات السابقة، والبالغة أربعة ملايين جنيه(2)، ثم اتجهت إلى تحديد فائدة الديون الثلاثة: الممتاز، فجعلتها ٣,٥٪ والدائرة السنية ٤ ٪، وخصصت جزء من حصيلة الضريبة العقارية لجميع المديريات " عدا قنا " وضريبة النخيل ضماناً لخدمة الديون (3).

وبعد الاتفاق الودي بين إنجلترة وفرنسة، صدر قانون ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٠٤م وبمقتضاه ألغيت الإدارة الأجنبية على المصالح التي كانت ضامنة لأقساط الديون مثل الجمارك والسكك الحديدية، وألغي تقسيم الميزانية، فصارت الحكومة وحدها هي التي تتولى جباية إيرادات الدولة وتتصرف فيها دون أي تقييد سوى تعهدها بعدم خفض ضريبة الأطيان في القطر كله عن (٤ مليون جنيه) ضماناً لخدمة الديون، وترك القانون مسألة قرض الدومين والدائرة السنية للحكومة، وقد سدد الثاني في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٠٥م، أما الأول فتم استهلاكه أول يونيه سنة ١٩١٣ م (4).

---

(١) وصلت هذه التعويضات إلى ما يقرب من ٢٠ مليون من الدولارات حسب ما ذكره ـ ألبرت فارمان ـ مصر وكيف غدر بها ؟ ص ٣٢٩.

(٢) تفاصيل ما سبق في « التطور الاقتصادي في العصر الحديث « ص ١٦٦.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦٧.

(٤) المرجع السابق، ص ١٦٧ وما بعدها.

كما اعتمدت سياسة الاحتلال الاقتصادية على تخصيص مصر للزراعة، وتركيز ثروتها الزراعية في القطن على حساب المحاصيل الأخرى، ليحصلوا بذلك على المواد الخام التي تحتاج إليها مصانعهم[١]، وفي سبيل هذه السياسة نفذت مشاريع الري الكبرى فزادت المساحة المزروعة التي ركز فيها على زراعة القطن، الذي مثل وبذرته ٨٥٪ من صادرات البلاد [٢].

أما الصناعة، فقد أهملت ولم تستطع البلاد الاستفادة من التقدم الفني الذي حدث منذ أواخر القرن الماضي، فقد ألغيت البعثات الصناعية، وأغلقت المصانع التي كانت موجودة قبل الاحتلال إما بمنافسة الصناعات الكبرى الأوربية لها، أو برسوم ضريبي كما حدث للصناعات القطنية في البلاد، أو بالاعتماد على الاستيراد من مصانع (إنجلترة) كما ساعد على إغلاق الترسانة التي أسست من قبل لصب المدافع والبنادق وبيعت مهماتها، بعد أن صارت مهمات الجيوش تشتري من إنجلترة، وألغي مصنع الورق ببولاق سنة ١٨٨٥م، وألغيت دار صك النقود، وبيعت آلاتها بأبخس الأثمان وبيعت أيضاً مغازل القطن ومصانع النسيج التي كانت باقية على عهد محمد علي [٣].

(١) تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ـ د / محمد فهمي لهيطة، ص ٤٤٨ : ٤٤٩.

(٢) التطور الاقتصادي في العصر الحديث ص ١٣٦ : ١٣٨، ص ١٥٨ : ١٦٣.

(٣) مصر والسودان / عبد الرحمن الرافعي، ص ٢١٩.

ولقد سار رأس المال الأجنبي الذي تدفق على مصر في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين في طريق يبعد عن أي تطور صناعي إذ انحصر غالبيته في بنوك الرهن العقاري، والشركات التجارية الزراعية.

والخلاصة أنه في سنة ١٩١٤م بلغ الاستثمار الأجنبي في مصر ذروته وبلغت قيمة أسهم الشركات المساهمة وسنداتها المملوكة في الخارج في ذلك الوقت بما يربو على (٨٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً) [(١)] " إذ كانت هذه الشركات تقوم بدور الوسيط التجاري وأنها كانت موضع الرعاية والتأييد من الاحتلال، واجتمعت إلى هذه الرعاية رعاية الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة أدركنا كيف صار لهم النفوذ الأكبر في ميدان الصناعة والتجارة[(٢)]، وكيف زادت رؤوس أموالهم المستثمرة في البلاد، وأصبحت سيطرة الأجانب لا تقل شأناً ولا خطراً عن التحكم السياسي [(٣)].

وبشيء من التروي أنه لم يعد للمصريين غير ميدان الزراعة، كما ترتب على اعتماد البلاد على القطن أن صار الاقتصاد المصري معلقاً

---

(١) راجع في ذلك للمزيد من التفاصيل: تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، د / مصطفى عفيفي ص ٤٠٤ وما بعدها، القرية المصرية ـ دراسة في الملكية وعلاقات الإنتاج ـ ص ١٦١.

(٢) مصر والسودان / عبد الرحمن الرافعي ص ٢١٢ وما بعدها.

(٣) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ١٣٥.

بحالة المحصول والأسعار كما هبط المنتج من القمح والحبوب فلم يعد يكفي لحاجة السكان بعد التوسع في زراعة القطن(١)، ونجم عن فتح السوق للتجارة الأجنبية، وإهمال وغلق الصناعة المحلية أن أصبحت البلاد في حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية وبخاصة " إنجلترة "(٢).

كما مثل رأس المال الأجنبي ديناً في رقبة البلاد، إذا أضفنا إليه الدين العام الذي وقف عند (٩٤,٩٠٠,٠٠٠ جنيهاً) كان مجموع الدين (١٧٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً) (٣) وهذا الدين سيظل في ازدياد حسب السياسة الإنجليزية المتبعة، وذلك لأنه يمثل الذريعة التي افتعلتها للبقاء، وهي حريصة على بقائها لتظل باقية في مصر بذريعة تتغلل بها.

وكان تكوين البنك الأهلي في سنة ١٨٩٨م خطوة لها أهميتها، غير أن ودائعه لم تتعد أموال موظفي الحكومة، وبعض كبار الملاك، بسبب فقر الأهالي، وتفضيلهم الاحتفاظ بمدخراتهم في بيوتهم(٤).

---

(١) التطور الاقتصادي في مصر ج ١ لمحمد رشدي، ص ٤٤.

(٢) مصر والسودان / عبد الرحمن الرافعي، ص ٢١٩.

(٣) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ١٧٩ وما بعدها.

(٤) مصر كامل / عبد الرحمن الرافعي ص ٦٨، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ١٧٨.

وبذا تتحقق لإنجلترة ما سعت إليه من السيطرة الاقتصادية، بعد أن أصبحت مصر مركز إنتاج المادة الخام لها، وسوقاً مهماً من أسواق تصديرها، وسار اقتصادها يخضع لما تمليه السياسة البريطانية.

(ب) من الحرب العالمية إلى الكساد الاقتصادي:

أدى نشوب الحرب العالمية الأولى إلى توقف برنامج أعمال الري، وبالتالي المساحة المنزرعة، كما هبطت أسعار القطن فعملت الحكومة على تحديد المساحة المنزرعة واشترت ما تبقى في الأسواق لتعمل على توازنه [١].

وكانت الحرب فرصة للصناعات المحلية زاولت نشاطها فيها بعد أن تعذر الاستيراد من الخارج، فعادت الصناعات القديمة، وأنشئت صناعات جديدة [٢]، كذلك كان على البلاد أن تتحمل من تبعات الحرب جزءاً، فوجه الاقتصاد المصري لصالح بريطانية والحلفاء لسداد حاجة الحرب، ثم مناصرته للنفوذ الأجنبي متمثلاً في " البنك الأهلي "

---

(١) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ١٨٤ وما بعدها، ثورة مصر سنة ١٩١٩ م، ص ٥٦، وما بعدها.

(٢) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ١٩٠، في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ٢٥٦، العلاقات العمالية الإنسانية وأيديولوجيتها في المجتمع العربي ص ٤ وما بعدها.

فدعمت مركزه، وجعلت لأوراقه سعراً إلزامياً، في الوقت الذي أرسل معظم رصيده من الذهب إلى " لندن "، كما زاد من إصدار أوراق النقد دون رصيد تلبية لطلب السلطة العسكرية البريطانية لتمويل جيوش الحلفاء، فارتفعت الأسعار بصورة كبيرة [(١)].

على أنه وبعد انتهاء الحرب ظل القطاع الزراعي أكثر القطاعات الاقتصادية إنتاجاً للدخل، ونستطيع أن نلمس بوضوح استمرار سيطرة القطن على مقدرات الحياة الاقتصادية ومع ذلك لا نجد محاولات جدية لزيادة الرقعة الزراعية بما لها من أهمية فائقة لمواجهة الزيادة المطردة في السكان سواء من حيث إيجاد عمل جديد لهم، أو من حيث تغطية احتياجاتهم الغذائية، وما حدث من زيادة في الرقعة مثل محاولات فردية، نشأت من اهتمام وشدة حرص الأهالي على الأراضي الزراعية، وكذا حفرهم للكثير من الآبار الارتوازية، واستغلال الأراضي التي تركزت بغير زراعة " [(٢)].

وكان من أهم ما قدم لقطاع الزراعة في هذه الآونة هو إنشاء "بنك التسليف الزراعي" الذي أنقذ الكثير من الفلاحين من أيدي المستغلين والمرابين. وتفرع عنه " بنك التسليف العقاري " سنة ١٩٣٥م، ومهمته

(١) تفاصيل ذلك في ثورة مصر ١٩١٩ م، ص ٧١: ٧٢، عبد الرحمن الرافعي.

(٢) التطور الاقتصادي في مصر ج ٢ / محمد رشدي ص ١١١ وما بعدها.

إقراض الملاك الزراعيين سلفاً عقارية أغنتهم عن الاقتراض من البنوك الأجنبية، وقد قام " بنك التسليف الزراعي " بدوره في علاج الأزمة العقارية التي نشأت بعد كساد عام ١٩٢٩م، وبرغم ما يقال من أن الأموال التي استعملت في هذا الشأن كانت ملكاً للدولة فقد كان " بنك التسليف " هو الأداة المنفذة والمنظمة لسياسة الدولة في صيانة الثروة العقارية من السيطرة الأجنبية (١)، أما الصناعة المصرية فقد استطاعت خلال هذه الحقبة أن تحقق الدفعة الثانية من التقدم بعد أن حقق لها انقطاع التصدير في الحرب العالمية الدفعة الأولى. فقد تكونت لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٧م، والتي طالبت بالإسراع بالتصنيع كما تأسس في عام ١٩٢٠م، " بنك مصر " ليمثل نواة هامة للرأسمالية المصرية، ولتمويل عدد من الصناعات (٢)، ثم تكون الاتحاد المصري

---

(١) مزيداً من التفصيل حول هذه النقطة ينبغي الرجوع إلى: تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، د / أمين مصطفى عفيفي ص ٥٠٣ وما بعدها، في أعقاب الثورة المصرية ص ٢١٧، ج ٢، التطور الاقتصادي في مصر، ج ٢ (محمد رشدي) ص ١٢ : ٤٤.

(٢) أنشأ بنك مصر شركات مثل « مطبعة مصر ـ مصر لحلج الأقطان ـ المصرية للورق ـ مصر للنقل والملاحة (١٩٢٤)، ومصر للغزل والنسيج ـ نسيج الحرير سنة ١٩٢٧ م، مصر لمصايد الأسماك ـ الكتان (١٩٢٧)، مزيداً من التفاصيل حول بنك مصر نشأة مبادئ وأهداف وسياسة وتطور نشاط. يرجع إلى « التطور الاقتصادي في مصر لمحمد رشدي « ص ١٢ : ٥٦، ج ٢.

للصناعات سنة ١٩٢٢ م، وكان صدور قانون التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠م، ملمحاً مهماً لوجود قطاع في السلطة يعمل على زيادة التصنيع المحلي بزيادة التعريفة الجمركية على واردات الخارج [١].

وكان ذلك آثار واضحة في زيادة معدل التصنيع، فبينما كان هناك سنة ١٩١٦م، (١٥) مصنعاً يعمل فيها حوالي (٣٥) ألف عامل معظمهم في صناعة السكر، وبلغ عدد العاملين في الصناعة سنة ١٩٣٧م، ١٠٥ ألف [٢].

وبلغت قيمة الإنتاج الصناعي عام ١٩٣٢م حوالي (١٣) مليون جنيه ارتفع عام ١٩٣٨م، إلى (٤٠) مليون جنيه. إلا أن هذه المنشآت قد اتسمت بالميل نحو الحجم الصغير، ويرجع ذلك إلى أن الحرف اليدوية كانت حتى نهاية هذه الحقبة تعد القاعدة الأساس للصناعات في مصر [٣].

وقد زاد عدد البنوك التجارية بعد الحرب حتى صارت أكثر من عشرين بنكاً غير أن أعمالها ظلت مقصورة على تمويل التجارة الخارجية، وعلى أعمال الرهن.

---

(١) القرية المصرية ـ دراسة في الملكية وعلاقات الإنتاج ص ١٦٣.

(٢) تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ـ مصطفى عفيفي ص ٤٠٧ وما بعدها.

(٣) التطور الاقتصادي في مصر لمحمد رشدي ج ٢ ص ١٠١: ١١٠.

على أنه ما يحل العقد الثالث من القرن العشرين حتى يأتي " الكساد الكبير" هكذا عبر عنه الاقتصاديون[١]، وهو كساد عام ـ كان وقعه في مصر شديداً نظراً لأنها تعتمد على زراعة وحيدة هي القطن تحصل في مقابله على حاجتها التي كانت تستوردها فلما هبطت أسعار القطن تبعاً للمواد الغذائية الأخرى، اتجهت إلى العناية بزراعة الحبوب حتى تستطيع البلاد أن تنتج حاجاتها من هذه المواد الغذائية، وكذلك اتجه الاهتمام بزراعة الفواكه والخضر [٢].

وكان وقع الأزمة عنيفاً بالنسبة للصناعة المصرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، والتي لم تكن لتتحمل مثل هذه الصدمات، لأنها لم تتمكن بعد من تكوين احتياطيات ملائمة، في مقابل هبوط الأسعار. غير أنه كان لقانون الرسوم الجمركية أثره في الوقوف بجانب المنتجات الوطنية [٣].

وأخذت الأحوال تستقر تدريجياً في مصر بعد عام ١٩٣٣م واطردت الزيادة في قيمة كل من الصادرات ـ التي تقدمت عليها الواردات بصورة كبيرة إبان الأزمة.

(١) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ج ٢ في مواضع مختلفة.

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٠: ٢٢٢ جداول خاصة بذلك.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٣ وما بعدها.

وكان من أبرز ظواهر هذه الحقبة، جهود الشباب في الدعوة إلى " مشروع القرش " وقوامه جمع اكتتابات عامة أقلها (قرش واحد) لإقامة مؤسسة صناعية، كلما اجتمع من أموال الاكتتاب ما يكفي لتأسيسها، ثم أنشأت مصنعاً للطرابيش في البداية، وقد صادفت هذه الدعوة نجاحاً إذ بلغ الاكتتاب لهذا المشروع في عامه الأول سبعة عشر ألف جنيه [١].

ولعلنا نلاحظ في هذه الحقبة ازدياد الوعي الاقتصادي بهذه المشروعات، وازدياد حجم التصنيع. غير أنه يمكن القول لولا إهدار حكومات الأحزاب لطاقاتها في التناحر، ولو قدر لها أن توجه هذه الطاقة في خدمة الاقتصاد لكان للاقتصاد المصري شأن آخر.

(ج) من الكساد الاقتصادي إلى ثورة يوليو:

عرفنا أن الصناعة والزراعة والتجارة والميزان التجاري للبلاد قد تأثر إلى حد بعيد بالكساد الذي شمال السنوات الأولى من العشر الثالثة لهذا القرن، وقد تلا مدة الكساد الكبير عملاً يعد خطوة كبيرة في هذا الصدد، وذلك هو " إلغاء معاهدة منترو سنة ١٩٣٧م [٢] " والذي بمقتضاه ألغيت الامتيازات الأجنبية في مصر، وتحررت الحكومة من

(١) في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ٣٢٦ وما بعدها.

(٢) ما يتعلق بذلك في مصر المجاهدة في العصر الحديث ج ٦ ص ٣٢: ٣٤.

قيودها في ٨ مايو سنة ١٩٣٧م، والذي خضع بمقتضاه الأجانب للتشريع المصري في المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية، كما نصت الاتفاقية على بقاء المحاكم المختلطة لغاية ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩م، كما اقترنت هذه الاتفاقية بلائحة جديدة للتنظيم القضائي للمحاكم المختلطة. اتفق عليها مندوبو الدول المشتركة في المؤتمر [١]
على أنه ما كادت تفيق البلاد من كبوة الكساد الاقتصادي " الكساد الكبير" لتعود سيرتها الأولى نحو تصحيح المسار الاقتصادي،إذا بنشوب الحرب العالمية الثانية، فتعذر استيراد بعض السلع ومعظم الحاصلات الزراعية، فاضطرت الحكومة إلى تخفيض المساحة المنزرعة قطناً للإفساح للحاصلات الأخرى كما نتجت عن هذه الحروب انخفاض أسعار القطن بعد أن تعذر تصديره وآل الأمر إلى بريطانية لتكون الوسيط الوحيد في تصديره بالثمن الذي تحدده، فخسرت البلاد من جراء ذلك عدة ملايين من الجنيهات [٢].

على أنه كان للحرب جانب إيجابي غير مقصود فيما يتعلق بالتصنيع إذ بتعذر الاستيراد نشطت الصناعة المحلية، فاتسعت المصانع التي كانت قائمة، وأنشئت مصانع وصناعات جديدة، وقارب إنتاج

(١) المرجع السابق.

(٢) راجع التطور الاقتصادي في العصر الحديث ص ٢٧٥ وما بعدها.

الصناعة المصرية، ضعفي إنتاجها قبل الحرب، وزادت رؤوس الأموال المستخدمة في كافة الشركات المساهمة الصناعية والعاملة في الصناعة[1].

كما كان لبدء الحرب العالمية الثانية أثر كبير في انتعاش التجارة الداخلية إلا أنه بعد مرور مدة قصيرة انقلب هذا الانتعاش إلى تضخم جامح انعكس على مستويات الأسعار، التي أصبحت تقفز بجنون من يوم لآخر، وترتب على المغالاة في إصدار أوراق النقد من غير أن يكون هناك عرض متناسب من السلع والخدمات، فصاحبه ازدياد موجة ارتفاع الأسعار [2]، وقد قصر النظام الحاكم عن توفير ما كانت تحتاج إليه البلاد من زيادة ثروتها القومية، ومواجهة الزيادة المطردة في عدد السكان، وافتقار البلاد إلى آفاق جديدة تزيد من الإنتاج القومي ودخل الأفراد؛ كتنمية الثروة الزراعية مساحة ومحصولاً، وكذا الثروات الأخرى من صناعية وحيوانية وازداد تفاقم الوضع، وخاصة في عامي ١٩٥٠م، ١٩٥١م، للظروف التي فرضتها الحرب الكورية فاطرد الارتفاع في الواردات بمعدل أسرع حتى وصل العجز في الميزان

---

(١) راجع في ذلك التطور الاقتصادي في مصر لمحمد رشدي، ج ٢ ص ١٨٥، في أعقاب الثورة المصرية للرافعي ص ٢٧١ : ٢٧٥، القرية المصرية ـ مرجع سابق ـ ص ١٦٣ : ١٦٤.

(٢) التطور الاقتصادي في مصر ج ٢ محمد رشدي ص ١٥٥.

التجاري عام ١٩٥٢م، حوالي ٨١,٤ مليون جنيه [1]، وكان عبء الغلاء يقع على أكثرية الشعب الكادح ـ كما سيأتي ـ بينما نعم الباقون بثوب اليسار الضافي، مما أثار جواً من الانتفاضة والثورة.

(١) تفاصيل ذلك في المرجع السابق ص ١٤٥ وما بعدها، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ص ١٦٦، ١٦٧.

الفصل الثالث

الروح الوطنية والنضال الوطني

في المجتمع المصري بين الثورتين}

أثر الاحتلال في الروح الوطنية:

كان لهزيمة عرابي ودخول الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢م وقع أليم في نفوس الشعب المصري، فخلت البلاد من روح المقاومة طيلة عشر سنوات أو تزيد، ركنت خلالها إلى الاستكانة والخضوع، تعاقبت على البلاد أحداث جسام فكان الاحتلال وإلغاء الدستور وسلخ السودان، وإلغاء الجيش ووجود مصر تحت حماية بريطانية مقنعة، ومع ذلك لم تحرك الأمة ساكناً ولا استثارت من النفوس كامناً، مع أن حادثة واحدة من الحوادث السابقة كانت كفيلة بقيام ثورة، ولكن لم يكن هناك أي مظهر من مظاهر المقاومة فلا دعوة إلى الجهاد، ولا خطب [١]، ولا معارضة في داخل الهيئتين الشرعيتين " مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية " كيف وهما هيئتان أنشئتا ـ كما سبق أن أشرنا ـ [٢] بمعرفة الاحتلال

(١) مصر والسودان ـ الرافعي ص ٢١٠ وما بعدها.

(٢) الفصل الثاني « ص ١٠٩ « من هذا الباب.

ومن ثم ظلتا حتى سنة ١٨٨٢ م تتخذان من السلبية أسلوباً، ومن الصمت صوتاً، ولم تلد عنها حركة تدل على حياة أو وجود [١].

وكانت الصحافة في ذلك الوقت إما موالية للاحتلال تمجده وتؤيده، وإما معارضة في خوف وتردد ـ كما سيأتي الحديث عن ذلك ـ والصحيفة الوحيدة التي كانت تهاجم الاحتلال في شجاعة وقوة هي جريدة " العروة الوثقى " [٢]، التي كان يصدرها بباريس الإمامان الأفغاني، ومحمد عبده سنة ١٨٨٤ م، غير أن السلطات البريطانية منعت دخولها إلى مصر والسودان، والهند، ووضعت الحكومة المصرية غرامة على كل من توجد عنده نسخة منها [٣].

وتظهر على صفحات هذه الجريدة دعوة الجامعة الإسلامية، هذه الدعوة التي سنرى أنها رسمت الخطوط الأساس في سياسة مصطفى كامل [٤].

وفي جو الوجوم واليأس، ومظاهر الخوف والانتكاسة ؛ ظهر صوت جلي يدعو إلى الحرية والاستقلال، ذلك هو الطالب " مصطفى كامل

---

(١) ثورة مصر ١٩١٩ م عبد العزيز رفاعي، ص ٩ وما بعدها.

(٢) راجع نماذج من مقالات العروة الوثقى وأخبارها من ص ٦٥: ١٣٢ من كتاب « جمال الدين الأفغاني، باعث نهضة الشرق ـ بقلم عبد الرحمن الرافعي.

(٣) مصر والسودان ص ٢١٣: ٢١٤.

(٤) تطور الحركة الوطنية. عبد العظيم رمضان، ص ٢٩، ٣٢.

" الذي أكمل رحلته في هذه الدعوة حتى أتم رسالته، ولم يشأ أن يكون موظفاً من موظفي الحكومة، بل وقف حياته في سبيل دعوته، وأنشأ جريدة اللواء سنة ١٩٠٠م، وبدأ يبث في صفحاتها آراءه وأفكاره[١]، بل وصعد المنابر، وراسل الصحف الأوربية ولم يوهن من قوته "الاتفاق الودي[٢]" بين فرنسة وبريطانية؛ والذي بمقتضاه أقرت فرنسة الاحتلال الإنجليزي في مصر. والذي رأى أكثر المصريين بعده ينصرفون عن مبدأ الجهاد الذي دعا إليه، لكنه استمر في طريقه لا يني ولا ينثني، وكلما عظمت هموم الوطن اشتدت دعوته حتى نشأ الجيل الجديد من المصريين وقد أشربت قلوبهم الوطنية لتبدأ صفحات النضال المصري في وجه الاحتلال [٣]، وأشرف على تنظيم الحزب الوطني، لتنظيم العمل الوطني [٤]، وقد أثر كل ذلك فرأينا تجدد المعارضة الصحفية القوية ضد الاحتلال بظهور مجلة " الأستاذ " للسيد عبد الله النديم، سنة ١٨٩٢م

---

(١) ص ١٥٦، ١٥٧ من تاريخ مصر السياسي لأمين سعيد.

(٢) المرجع السابق ص ١٦٠ وما بعدها « تفاصيل الاتفاق وموقف مصر منها ».

(٣) مزيداً من التفصيل عن حياة مصطفى كامل وجهاده يرجع إلى: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية / عبد الرحمن الرافعي.

(٤) راجع ذلك في الفصل الثاني من هذا الباب، وكذا ص ٢١٦: ٢٢٢ من مصطفى كامل.

ـ غير أن " كرومر " مازال به حتى أبعده عن مصر واضطره إلى تعطيل المجلة سنة ١٨٩٣ م [١].

كما أخذت الحياة تدب في مجلس شورى القوانين، فخرج عن سلبيته واحتج لعدم تقديم ميزانية سنة ١٨٩٣م، قبل صدورها بوقت كاف لمناقشتها ورفض مناقشتها؛ وإن كانت الحكومة أصدرت الميزانية ولم تلتفت إلى الاحتجاج أو قرار الرفض، كذلك رفض المجلس اعتماد نفقات جيش الاحتلال في ميزانية سنة ١٨٩٤ م، ١٨٩٥ م، وانتقد سياسة الحكومة في التعليم، ولكن المجلس تراجع بعد اتفاق سنة ١٩٠٤م، تحت تأثير حملات اليأس التي تولتها الصحف الموالية للاحتلال، واستسلم للاحتلال، وصدق على ميزانية سنة " ١٩٠٥م " في صيغة شكر للحكومة؛ غير أنه لم يخف الاستنكار إبان حوادث دنشواي [٢].

حادثة دنشواي وأثرها في الروح القومية:

وقد أثارت " حادثة دنشواي " شجون المصريين تجاه القبضة الحديدية الإنجليزية التي تحكمهم، فنزهة لمجموعة من الضباط

---

(١) مصر والسودان / عبد الرحمن الرافعي ص ٢١٤.

(٢) تفاصيل ذلك / مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٢٩٨: ٣٠١.

الإنجليز، تؤدي بحياة فلاحين مصرية، وتحرق أجران القمح المصري، كل ذلك لا يساوي شيئاً في مقابل إنجليزي يموت بضربة شمس لتعلن إنجلترة عن غضبتها، وتظهر للمصريين جبروتها، متمثلاً في حكم ظالم يشنق فيه المصريون ويجلدون دون جريرة؛ إلا أن شمس مصر أحرقت ظالماً من رعاياهم، وتنفذ الأحكام على أبشع الصور، أمام أعين وذوي وأقرباء المحكومين؛ لتكون خنجراً في النوم المصري الذي رضي بهذا الخنوع، ويقف مصطفى كامل ثائراً أمام العالم المدعى للتمدين، غير أن كل ذلك أجج في نفوس المصريين الرغبة في الخلاص، فاشتد ساعد الحركة الوطنية، وأمام اهتمام الصحف والأوساط العالمية، وتذمر الشعور المصري لم تجد " لندن " غير المهادنة طريقاً فأقالت " كرومر "[١]، ولقيت دعوة مصطفى كامل مزيداً من الاستجابة بعد تطور الأحداث فانضم طلاب المدارس إلى الحركة الوطنية [٢]، وأسس " نادي المدارس العليا " سنة ١٩٠٦م، فاجتمعت كلمة صفوة الشبيبة المصرية وتعاهدت على الإخلاص في خدمة الوطن، للخلاص من قيود المستعمر [٣].

---

(١) تفاصيل الحادثة ونتائجها من ص ١٦٦ : ١٩٧، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية للرافعي، ص ١٦٣ وما بعدها، من تاريخ مصر السياسي لأمين سعيد.

(٢) ثورة مصر ١٩١٩ م د/ عبد العزيز رفاعي ص ٣٥، ٣٦.

(٣) مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، ص ١٢.

واضطلع محمد فريد بأعباء المسئولية القيادية بعد وفاة " مصطفى كامل " سنة ١٩٠٨م، وقد كان " فريد " [١] شريكاً لسلفه في كثير من أعماله، فتولى تحرير " اللواء " وخلفه في قيادة الحزب، وقاوم الاحتلال باستمساكه بالجلاء، ودعا الأمة إلى الالتفاف حول رايته، ومضى يكمل ما بدأه سلفه العظيم، فشارك في المؤتمرات الدولية حتى استهدف للسجن والنفي، وظل في كفاحه وجهاده إلى أن كانت الحرب العالمية الأولى وهو مستمر في نضاله عن مصر [٢].

على أن النضال في هذه الآونة والتي شملت قيادة " مصطفى وفريد "، لم يقف عند حد، فحينما حارب الاستعمار التعليم تصدى له بالدعوات إلى بذل الجهود الوطنية في إنشاء المدارس ونشر الثقافة، ثم توجهت تلك الجهود لإنشاء الجامعة المصرية الأهلية سنة ١٩٠٨م، وراح القادرون يشاركون في هذه المجالات؛ فأنشئ العديد من المدارس بالجهود الذاتية[٣]، وبعث القادرون بأولادهم للخارج لاستكمال دراساتهم بعد أن عطلت البعثات [٤].

(١) راجع في حياته ونشأته وكفاحه « محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية « عبد الرحمن الرافعي.

(٢) تفاصيل ذلك في المرجع السابق من ص ١٠٠: ١٦٩.

(٣) محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ـ عبد الرحمن الرافعي، ص ٩٠ وما بعدها.

(٤) ثورة مصر ١٩١٩ م عبد العزيز رفاعي، ص ١٨.

كذلك قوبل الضغط الاقتصادي وما نتج عنه من الفاقة والضيق، بالدعوات إلى المساعدة، ومد يد العون للمحتاجين، فأنشئت الجمعيات الخيرية، وأسست الملاجئ ونحوها من دور البر والتأسيس للتعاونيات(١).

كذلك قوبلت محاربته الصناعات، والضغط عليها، بدعوات إحيائها ونشر التعليم الصناعي (٢).

كما قوبل الضغط الاستعماري على الحريات، ومحاربته الصحافة الوطنية، بقيام عديد من الصحف حملت على جرائمه، وشهدت على التعدي الصارخ على الحريات، وكانت " المؤيد واللواء " في مقدمة هذه الصحف. كما قامت الصرخات المتعالية في وجه المفاسد التي شاعت بفضل الاستعمار، ونودي بالأخلاق القويمة التي جاء بها ديننا السمح، وشريعتنا الغراء، والتي عرفتها فطرتنا المصرية السليمة.

وكان لرجوع الإمام محمد عبده أثره؛ إذ اتجه بميله الغريزي إلى الإصلاح عن طريق التربية والتعليم لتحرير العقل، وإعادة هداية الدين وبنى خطته على تربية الأمة المصرية، وتكوينها حتى تكون مصدر الإدارة والسياسة في بلادها (٣).

---

(١) محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ـ عبد الرحمن الرافعي، ص ٢٩٦ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق ـ مواضع متفرقة.

(٣) بمزيد من التفصيل « تاريخ الأستاذ الإمام « محمد رشيد رضا، ص ٩٧٦، ٩٧٧.

غير أنه في الجانب المقابل مضت الحكومات الموالية للمستعمر، في محاربة الحركة الوطنية بوسائل القمع، والاضطهاد، فقيدت الصحافة، وأعادت قانون المطبوعات القديم ـ كما سيأتي ـ وسنت القوانين الاستثنائية.

السياسة البريطانية والتفرقة الطائفية:

ولما لم يفت ذلك في عضد الحركة الوطنية اتجهت بريطانية إلى اصطناع سياسة أخرى وكانت هذه السياسة هي بث الفتنة بين المسلمين والأقباط.

وكنا قد عرفنا في مدخل الرسالة [١] أن المسلمين قد عاملوا الأقباط معاملة طيبة كما دلت على ذلك الشواهد التاريخية، وأنهم عاشوا في شكل الأمة الواحدة متسالمين، غير أن الاحتلال اتخذ بؤرة اضطهاد الأقباط ذريعة للهجوم والاحتلال، بالرغم من أن الأقباط قد شاركوا في عريضة المطالبة بطرد الأجنبي سنة ١٨٧٩م إلا أن بريطانية اتخذت دائماً ذريعة اضطهاد المسيحيين في مصر والتعصب الديني؛ لتحاول النيل من وحدة الصف؛ ولتصرف نظر المصريين عن أطماعهم [٢]، ومع

(١) راجع المدخل المقدم في هذا البحث ص ٤٨ وما بعدها.

(٢) الدوافع السياسية وراء حرص بريطانية على التفرقة في « المسلمين والأقباط في إطار الجماعة الوطنية « ـ طارق البشري، ص ١٠٩ : ١٢٨.

" حادثة دنشواي " ولترد على الإهانة العالمية التي وجهت إليها، اتهمت " إنجلترة " مصر بأن الدافع وراء وقوع الحادث إنما هو التعصب الديني المتفشي في البلاد [1]، وتناقلت الصحف الأوروبية الاتهام فكان رد مصطفى كامل في ذلك الحين " كيف يستطيع رجل وطني أن يدعو للشقاق والبغضاء " وهذه الدعوة مناقضة للوطنية الصحيحة، فالأقباط إخوة لنا في الوطن تجمعنا بهم أشرف رابطة، وقد عشنا معهم القرون الطوال على أتم وفاق وأكمل اتفاق [2].

وقد دخل الشقاق بين العنصرين إلى دور خطير في عام ١٩١٨م وهو العام الذي شهد حملة الوطنيين الكبيرة من أجل الدستور، كما كان العام الذي اشتدت فيه الحركة الوطنية الجماهيرية التي انطلقت من مشهد تشييع جثمان مصطفى كامل. وإزاء هذا يرفع الرجعيون الأقباط عريضة أخرى إلى الوكالة البريطانية يدعون فيها " إجماع الأقباط على الرضا بنظام الحكومة الحالي " [3]، وتتوج الرجعية القبطية عملها الانقسامي بإعلان تأسيس " الحزب المصري " بزعامة " أخنوخ

(١) دور الاستعمار في تكريس الشقاق الديني ـ « سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية، ص ٩٩ وما بعدها.

(٢) مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ـ الرافعي، ص ١٢٢ .

(٣) سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية، ص ١٠٢ .

فانوس " [1] الذي جاء برنامجه صورة من الدعاوي الاستعمارية التي وضع أساسها " كرومر "، وقد أعلنت الدوائر الاستعمارية عن ابتهاجها بتكوين ذلك الحزب بوصفه وسيلة للانقسام، فاتبع ذلك تعيين " بطرس غالي " رئيساً للوزراء في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٠٨م في وقت تصاعدت فيه الأزمة الطائفية ليس فقط لأن " بطرس غالي " كان مسيحياً فحسب، وإنما لأن المصريين كانوا يعدونه خائناً، وهذا ما صرح به الشاب الورداني الذي اغتاله قائلاً: " إن الاغتيال كان سياسياً، لأن بطرس كان قد باع السودان، وترأس محكمة (دنشواي) ونفذ (قانون المطبوعات)، وأراد مد امتياز القناة " [2].

ولكن الاستعمار لم يكن ليترك فرصته هذه تفوته ليحاول بها الإجهاز على الحركة الوطنية، فشنت الصحف الاستعمارية هجوماً مركزاً لاتهام الوطنيين بالتعصب وفي هذا الجو المشحون بالإثارة العنصرية؛ كان لابد أن يؤدي إلى مواجهة أخطر وانقسام أكبر وفعلاً تحول المؤتمر الأصلي للأقباط الذي كان مزمعاً عقده في " ١٩١٠م " لبحث المشاكل الطائفية

---

(١) راجع برنامجه وما يتعلق به في « المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية « ص ٦٢ وما بعدها.

(٢) تفاصيل ما سبق في « سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية « ص ١٠٤ : ١١١.

إلى مؤتمر عنصري، تبعه مؤتمر آخر[1] سمي بالمؤتمر المصري، وقد تما بتحريض المستعمرين، ففي الوقيعة بين المسلمين والأقباط استنفاذ لجهد الجماهير في الصراعات الطائفية من ناحية، وزيادة قبضة السلطة الاستعمارية من ناحية أخرى[2].

غير أن الوطنيين والمتعقلين من الطرفين لم يتركوا الهوة للتسع بل اتجهوا إلى رأب الصدع، ونبذ الخلاف مطالبين " مصطفى رياض" بعقد مؤتمر قومي مصري للمصالحة بين الأشقاء، وعقد هذا المؤتمر في المدة من ٢٩ أبريل إلى ٤ من مايو ١٩١١ م.

وعندما التقى الأشقاء تبينوا الهوة التي حفرها لهم المستعمر تحت أقدامهم، وكانت الحرب العالمية الأولى ـ مدة مراجعة للنفس، ففي استجمام الخواطر وهدوئها حدث تغير حاسم في النفسية المصرية، ولعل للمغارم التي لقيها الفريقان من جراء الحروب أثراً في ذلك، فخلا المسرح من الشغب والشجار، وكان جيل ١٩١٩م الذي خرج

---

(١) أثر دوافع المؤتمرين ص ٢٤٣ وما بعدها من « محمد فريد « لعبد الرحمن الرافعي، وتفاصيلهما ونتائجهما « في المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، ص ٨٠ : ١٠٤.

(٢) راجع تطور الأحداث بعد مصرع بطرس غالي في « المسلمون والأقباط « في إطار الجماعة الوطنية، ص ١١١ : ١٢٠.

فيها الفريقان يطالبان بمطلب واحد [1]، حتى قيل " وفي الحق إن اتحاد عنصري الأمة في ثورة ١٩١٩م، هو أعظم إنجازات الثورة إطلاقاً "[2]، وهكذا عادت الأخوة إلى الصفوف بعد أن ألف الدم المسفوح برصاص الإنجليز بين الفريقين.

الحركة الوطنية وثورة ١٩١٩ م:

خرجت مصر من الحرب العالمية، وهي معبئة تماماً للقيام بثورة، فنمو الروح الوطنية التي سبقت الحرب العالمية، وما أدته من دور في نشر التعليم، وتطوير الأفكار، ونمو الوعي السياسي، على الأقل فيما بين الطبقة المثقفة، وساعدت الحرب العالمية على مزيد من التعبئة، فتبعات الحرب المجحفة التي تحملها المصريون عن دولة الاحتلال، وتسخيرهم للمصريين في حرب لا ناقلة لهم فيها ولا جمل. وشعور الشعب في قاعدته العريضة بالكرامة الجريحة بما تعنيه الحماية والتبعية لدولة الاحتلال. أضف إلى ذلك سوء الحالة الاقتصادية إبان الحرب، والذي عانت منه الطبقات المصرية على اختلاف مستوياتها، فهبوط أسعار القطن وكساد تجارته جاء على عاتق الفلاحين والتجار وهبوط الأجور، وارتفاع الأسعار، وانتشار البطالة كان من نصيب العمال،

---

(١) دراسات في ثورة ١٩١٩ م ـ د/ حسين مؤنس ص ٢٠٧، ٢١٥ وما بعدهما.

(٢) تطور الحركة الوطنية ـ عبد العظيم محمد رمضان ص ١٣٢ وما بعدها.

وثبات دخل موظفي الحكومة في مواجهة موجة الغلاء جعلت هذه الطبقات تزداد تذمراً لما آل إليه وضعها [1].

كما عملت الصحافة الوطنية في ذلك الوقت على إذكاء روح الثورة، بما نشرته من البحوث والدراسات والعظات، أو الحوادث اليومية في مصر والخارج؛ فأدت واجبها في التبصير، وحملت على عاتقها مسئولية الدفاع عن القضية، وبخاصة بعد أن أعلنت الهدنة وخرجت من تحت سطوة الرقابة الإنجليزية [2]، وتطلع الشعب إلى الخلاص الموعود به من قبل سلطات الاحتلال والذي تحمل في سبيله ما تحمل [3]، غير أن الوفد الذي أرسله للحديث باسمه، قبض عليه، فأحس الشعب بمزيد من الحرج، فكانت الثورة التي استمرت ثلاث سنوات، واشتركت فيها كل طبقات المجتمع وطوائفه، بعد أن تغلبت على جرح الانقسام، ومسحت دمعة التفرق، وكانت الثورة متعقلة في حرصها على ألا تتعرض لمصالح

(١) رجعت في هذا الصدد إلى: ثورة ١٩١٩ م للرافعي ص ٦٦ وما بعدها، ج ١، ثورة مصر ١٩١٩ للرفاعي ص ٧٣ وما بعدها، تطور الحركة الوطنية ص ٦٧ وما بعدها.

مزيداً من التفاصيل حول ما سبق ينبغي الرجوع إلى المراجع المشار إليها.

(٢) تطور الصحافة المصرية ص ٢٠٥ وما بعدها.

(٣) ثورة ١٩١٩ م للرافعي ج ١ ص ٣٠ وما بعدها.

الأجانب حتى لا تستهدف لغضبهم. غير أن الاستعمار واجه الثورة بسياسة القمع والعنف والمذابح والمحاكمات التي راح ضحيتها العديد من أبناء مصر شهداء حريتهم واستقلالهم، غير أن إنجلترة لم تملك إلا الإذعان لمفاوضة الشعب المصري [1].

نكسة النضال الوطني:

يسود عدم الاستقرار في البلاد باختلاف الوفد على نفسه باختلاف " عدلي وسعد" [2]، حول رئاسة المفاوضات، ويشتد ساعد الحركة الوطنية بعد استقالة عدلي لوصوله إلى طريق مسدود في المفاوضات؛ فتنقم " بريطانية " على سعد وتنفيه ثانية وبعض رفاقه إلى جزيرة " سيشل" بالمحيط الهندي، فتعود الثورة ثانية، فكان تصريح " ٢٨ من فبراير" [3] تهدئة للوضع الثائر، غير أن الثورة ظلت ماضية، وتعددت حوادث الاغتيال ذلك لأن تصريح ٢٨ من فبراير قد أهدر الجلاء وإن تضمن إعلان انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وإلغاء الأحكام العرفية، إلا أنه قد تقلصت حدوده وألغيت بنوده،

(١) مزيداً من التفاصيل، راجع: ثورة ١٩١٩ م، ج ١ ـ الرافعي، ج ٢ من نفس المرجع من تطور الحركة الوطنية ص ١٣٤ : ١٤٧ .

(٢) في أعقاب الثورة المصرية ـ الرافعي ص ٧: ٣٠ ج ١ « تفاصيله ».

(٣) المرجع السابق.

بتضمنه احتفاظ بريطانية بحق تأمين مواصلاتها بالهند، وحق الدفاع عن مصر، وحماية المصالح الأجنبية، والأقليات وحق السودان [١].

وبتفاقم حوادث الاغتيال رأت بريطانية أن تتخير طريقاً آخر للتفرقة بين صفوف المصريين غير نزعة التعصب الديني، والحق أن طريقها الثاني، قد أتى ثماره بالنسبة لها، إذ أن لعاب القادة السائل دائماً نحو السلطة؛ كان هذه المرة وسيلة الإنجليز لتفتيت وحدة النضال الوطني، والتآمر على مكاسب الثورة وأخصها " الدستور " فاستغلوا الضعف في نفوس الزعماء، ووجهوا الضربة إلى الاستقلال والدستور، وأحالوا الطاقات النضالية لهذه الزعامات إلى خصومات حزبية نفعية. غير أن القوى الوطنية واجهت تعطيل الحياة الدستورية بالتحدي إذ اجتمع مجلس النواب مرتين من تلقاء نفسه وخرجت الأحزاب المجتمعة من أزمتها، وأسفر عن عودة التكوين النيابي مرة أخرى في كلتا المرتين، وكانت المرة الأولى[٢]: حين حل المجلس النيابي يوم انعقاده في ٢٣ من مارس سنة ١٩٢٥، والمرة الثانية[٣]: في عهد وزارة محمد محمود، وتعطلت فيها الحياة

---

(١) نص التصريح ومناقشات حوله: تطور الحركة الوطنية ص ٣٤٣: ٣٦٦، في أعقاب الثورة المصرية، ج ١ ص ٤٥: ٥٠.

(٢) في أعقاب الثورة المصرية ج ١ عبد الرحمن الرافعي، ص ٢٣٦ وما بعدها.

(٣) في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ عبد الرحمن الرافعي، ص ٦١ وما بعدها.

النيابية حوالي ثلاث سنوات. كما عطل الدستور في عهد وزارتي إسماعيل صدقي[١]، عبد الفتاح يحيى"، وكانت غضبة الرأي العام وراء التفكير في عودة الدستور ـ بعد أن قابل أبناء الشعب القهر بالتمرد والثورة، وفتحوا صدورهم لرصاص القتل ليسقطوا شهداء الحرية [٢].

وبالرغم من أن الإنجليز استطاعوا إفراغ الثورة في الجانب السياسي، وذلك بجذب قادتها نحو الصراع، إلا أن الروح العامة التي أوجدتها الثورة كان لها أثر بالغ في أن تتوجه بعض الطاقات في وجهات نضال أخرى، فأيدت دعوة " طلعت حرب" وأنشئ " بنك مصر "، كذلك نشطت الحركة العمالية خلال الثورة؛ في أعقابها وتعددت نقابات العمال، وسرت الروح النقابية إلى طوائف أخرى من المعلمين والخبراء والصحفيين وغيرهم[٣].

كذلك كان للثورة أثر فعال في النهضة التعاونية فأسست جمعيات تعاونية سنة ١٩٢٠م، في العواصم والمدن والقرى وكان لها فضل كبير في مكافحة الغلاء [٤].

---

(١) المرجع السابق، ج ٢ ص ١١٨ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ج ٢ ص ١١٩ وما بعدها.

(٣) ثورة سنة ١٩١٩م للرافعي، ص ١٦٨ : ١٦٩، العلاقات العمالية الإنسانية ص ٥، ٦، ١٣٣، ١٥.

(٤) المرجعان السابقان.

الكفاح المسلح من أجل الجلاء:

ظل الشعب على عداوته للإنجليز وإصراره على مقاومتهم برغم انصراف الزعماء خلف كراسي الوزارة، وتقاتلهم عليها، وكره الشعب لمعاهدة ١٩٣٦م، التي لا تحقق له الجلاء، وكلما مر الوقت نضجت العقول وارتقت المدارك والأفكار، وتأكد للأمة أن " الجلاء " هو الاستقلال الحقيقي الذي لا مناص عنه، وتحت وطأة ضغط الشعب الذي انتشرت فكرة الجلاء بين ربوعه وسيطرة على أفكاره، انضمت الحكومة أيضاً إلى المطالبة بأهداف البلاد القومية. فقرر مجلس الوزراء في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٥م، ضرورة جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادي النيل في وحدة مصر والسودان.

وقد امتدت الحركة الشعبية التي أعقبت الحرب العالمية بذيوع فكرة الجلاء وبدأ الطابع القومي على هذه الحركة الشعبية إذ كان مما تنادي به ألوف المتظاهرين " لا حزبية بعد اليوم "، وانتقلت المظاهرات من العاصمة إلى الأقاليم فشهد شهر فبراير سنة ١٩٤٦م، المزيد منها، وقد تصدت لهم القوات البريطانية تصدياً مسلحاً مما أوقع خسائر جسيمة في صفوف المتظاهرين.

وظهر الشعب بروح عالية، وتقبل كل بذل وتضحية في سبيل الكفاح الوطني، ولبى أول ما لبى دعوة عدم التعاون مع الاحتلال

ومقاومته سلبياً وإيجابياً. فامتنع عمال السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين ومهماتهم، وامتنع عمال الشحن والتفريغ في ثغور القناة عن تفريغ حمولات البواخر البريطانية، وأضرب العمال المصريون في المعسكرات البريطانية عن العمل، وانسحبوا جميعاً منها [(١)]، وتحملت خزانة الحكومة أجورهم التي افتقدوها بانسحابهم، كما كف المصريون من التجار والزراع وأصحاب الحرف وأرباب المهن عن التعامل مع القوات البريطانية والرعايا البريطانيين في أي مكان على أرض مصر [(٢)].

غير أن الإنجليز شددوا قبضتهم على منطقة القناة، وطبقوا فيها الأحكام العسكرية واضطهدت سكانها، واستباحوا تفتيش القرى والعزب والمساكن الواقعة في المنطقة بطريقة استفزازية مهدرة للكرامة الإنسانية. واستطاعوا أن يربطوا بين القناة ومعسكر التل الكبير، وأن يهددوا بمنع وصول مواد البترول والمازوت والبنزين الواردة من السويس إلى بقية مدن القطر [(٣)].

وتطوع كثير من الشباب المصريين لكفاح الإنجليز، فكانت منهم كتائب الفدائيين أو كتائب التحرير، التي استطاعت أن تزعج الإنجليز،

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ـ عبد الرحمن الرافعي من ص ٤٣: ١٠٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

وتقلق مضجعهم؛ غير أنهم اتخذوها ذريعة للقيام بالعديد من المجازر والمذابح الوحشية، وقوبلت البسالة والشجاعة المصرية بأبشع صور الانتقام من جيش مسلح استعمل القسوة والوحشية وأبشع الوسائل التي ترتكب ضد الإنسانية، وكانت مجزرة الإسماعيلية إحدى الإدانات البالغة الموجهة إلى السلطات الإنجليزية [١].

غير أنه مما يؤخذ على الحركة الوطنية اندفاع البعض بحرق القاهرة كرد فعل غير إيجابي لمذبحة الإسماعيلية [٢]، فكانت تلك إدانة تحسب على هذه الحركة التي استمرت في تقديم الشهداء والتضحيات إلى ما بعد ثورة يوليو حتى تحقيق الجلاء.

---

(١) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ـ عبد الرحمن الرافعي من ص ٤٣: ١٠٢.

(٢) تفاصيل المذبحة ص ٩١: ١٠٢، وتفاصيل الحريق من ص ١١٣: ١٢٤ من المرجع السابق.

الفصل الرابع
الحركة الفكرية في مصر بين الثورتين

أولاً: التعليم:

(أ) السياسة الإنجليزية:

حارب الإنجليز منذ احتلالهم للبلاد (١٨٨٢م) التعليم لأن نتيجته الحتمية هي تنوير الأذهان، وبذا يكون عاملاً أساساً في مقاومتهم، ومن ثم عملت السياسة البريطانية على حصر التعليم في أضيق الحدود، فظلت تخفض الميزانية الخاصة به حتى بلغت أقل من ١٪ [1]، فقد بلغ مجموع ما أنفقته الإدارة البريطانية على التعليم المصري بجميع مراحله في عشرين سنة (١٨٨٢ ـ ١٩٠٢) (١,٨٢٤,٥٤٨ جنيهاً) " ولا غرابة في ذلك فقد بلغت نسبة من تضمهم المدارس الابتدائية إلى الأطفال الذين في سن التعليم ١٢ في الألف[2]، كما عملت سلطات الاحتلال على العدول نهائياً عن مجانية التعليم[3]، بل ألغته إلغاءاً تاماً مما

---

(١) مصر والسودان ـ عبد الرحمن الرافعي، ص ٢١٦، ثورة مصر ١٩١٩، ص ١٨.

(٢) في الأدب الحديث لعمر الدسوقي، ج ٢ ص ١٨، وميزانية وزارة المعارف من مصر والسودان ـ للرافعي، ص ٢١٧.

(٣) مصر والسودان ـ ص ٢١٦.

تسبب في حرمان كثير من التعليم، وكان ذلك يعني قصر التعليم على القلة من أبناء الطبقة الغنية، وحرمان سواد الشعب من أبناء الفلاحين والعمال من التعليم، ومن ثم حرمانهم عن التحرك في السلم الاجتماعي [(١)]، فأدى ذلك إلى تناقص نسبة المتعلمين فقد بلغت سنة ١٨٨٣ م نحواً من ١٦ ٪، وصارت سنة ١٩٠٧ م، نحواً من ٨ ٪ [(٢)]، وكان بالمدارس الخصوصية أو العالية (٢٠٠٠ طالب) قبل الاحتلال، فأصبح عددهم (٤٥٠ طالباً) في سنة ١٩١٤ م، وصار بمدرسة الطب عشر طلاب بعد أن كان بها مائتي طالب [(٣)].

وقيد الاحتلال القبول بالمدارس الحرة؛ بما يكفل تخريج عدد يكفي لشغل الوظائف الصغرى في الحكومة [(٤)]، في الوقت الذي شجع فيه الاحتلال المدارس الأجنبية تشجيعاً كبيراً حتى فاق عددها المدارس القومية، كما أنشئت " كلية فيكتوريا " سنة ١٩٠٢م، وبقيت المدارس الأجنبية متمتعة باستقلالها التام عن الوزارة [(٥)].

---

(١) التاريخ الثقافي للتعليم، ص ١١٤ : ١١٥، د / حسن الفقي.

(٢) راجع مصر والسودان ص ٢١٦، ٢١٧ الرافعي.

(٣) المرجع السابق.

(٤) في الأدب الحديث ـ عمر الدسوقي ـ ج ٢ ص ١٨ وما بعدها.

(٥) التاريخ القومي ـ أحمد عزت عبد الكريم وآخرين، ص ١٢٢ .

كذلك فرضت اللغة الإنجليزية على التعليم، وحوربت اللغة العربية، وأحل المستعمر لغته محلها، وشن الإنجليز على اللغة العربية الفصحى حملة شعواء، وحاولوا أن يقنعوا المصريين بأن سبب تخلفهم في ميدان الحياة، وتخلفهم عن الأوربيين في ميادين الابتكار راجع إلى تمسكهم بلغتهم، وروجوا للعامية على أنها لغة حية متجددة [١]، كذلك أوقفت الإدارة الإنجليزية البعثات العلمية إيقافاً تاماً، ثم عادت فسمحت بالقليل منها وقصرتها على إنجلترة، واشترطت على الطلاب ألا يحصلوا على درجات علمية عالية[٢].

(ب) الجهود الوطنية ونمو الحركة التعليمية:

وفي مقابل هذه السياسة الإنجليزية للتعليم في مصر، وجدنا الوعي الوطني يعمل على محاربة هذه السياسة، وقد بدأ هذه الحملة " مصطفى كامل " بدعواته المستمرة إلى إنشاء المدارس، وإلى الاعتماد على الجهود الشعبية والشخصية لإنشائها ودعمها، وتبعاً لذلك لاقت دعوته رواجاً، وبدأ المصريون في إنشاء العديد من المدارس الأهلية [٣].

---

(١) في الأدب الحديث، ج ٢ ص ٣٨: ٤٨ تفاصيل هذه السياسة.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥ : ٢٥، سياسة الاستعمار التعليمية في هذه الحقبة.

(٣) مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية / عبد الرحمن الرافعي، ص ١١٥، ١١٦، ١٢٦، ١٣٠.

وابتداءاً من سنة ١٩٠٩م تكونت مجلس المديريات، وتحملت مسئولية التعليم الأولى، وبلغ مجموع ما أنشأته حوالي (٧٦٥) مدرسة حتى سنة ١٩٢٤م، وقد بلغ عدد المدارس التابعة للجمعيات والأفراد حوالي (٩٣٤) مدرسة، وبمقتضى الدستور[1]، نصت المادة التاسعة عشرة من دستور سنة ١٩٢٣م على أن التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات، وهو مجاني للجميع، وأخذت الوزارة تتوسع في فتح المدارس الإلزامية حتى فتحت أكثر من سبعمائة وخمسين مدرسة (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦م) وتغيرت مدة الإلزام إلى (ست) ثم عادت إلى خمس سنوات عام (١٩٣٠م) واضطلعت الوزارة بمدارس التعليم الأولى ثم حولتها إلى مجالس المديريات (١٩٣٧م) في نظير إعطائها إعانة سنوية، وتراخت الوزارة في إنشاء المدارس بعد تجربة (١٩٢٥م) ثم أصدرت قانون تنفيذ الإلزام في سنة ١٩٣٦م[2].

وازداد عدد المدارس الثانوية حتى بلغ عددها في (١٩٢٠م) إلى تسع منها واحدة للبنات، وبها (٣٢٦١) تلميذة.

---

(١) التاريخ القومي/ أحمد عزت عبد الكريم وآخرين، ص١١٧، ١١٨، التاريخ الثقافي / حسين الفقي، ص ١٦٢.

(٢) التاريخ القومي: مرجع سابق، ص ١٢٠، ١٢١، التاريخ الثقافي للتعليم، ص ١٤٠: ١٤٣.

ونتيجة ليقظة الرأي العام أخذت ميزانية نظارة المعارف تزداد تدريجياً، ففي سنة ١٩١٨م بلغت (٧٠٠,٠٠٠ جنيه) خصص التعليم الأولي مبلغ (٢٠,٠٠٠ جنيه) أي ما يعادل ٣٪ من الميزانية [١].

على أنه قد استمرت الزيادة في عدد المدارس الأجنبية والتي اجتذبت معظم أبناء الطبقة الغنية[٢]، في الوقت الذي نجح فيه المصريون على إعادة اللغة العربية إلى ميدان التعليم سنة ١٩٠٨م، وتم تقريب التعليم سنة ١٩١٢م، بعد أن ظلت الإنجليزية لغة التعليم الرسمية منذ سنة ١٨٨٩ [٣].

ولعل من أبرز المكاسب في ميدان التعليم هو نجاح الجهود الشعبية في إنشاء الجامعة المصرية، بعد أن كانت دعوة أطلقها (مصطفى كامل) [٤]، وصارت أمنية من الأماني الوطنية تحولت إلى حقيقة في سنة ١٩٠٨م، وفي سنة ١٩١٣م اعترفت الحكومة بشهاداتها الدراسية[٥]،

(١) التاريخ الثقافي للتعليم، ص ١٤٨.

(٢) المرجع السابق ص ١٨٠، ١٨١.

(٣) في الأدب الحديث ج ٢ ص ٤٠، ٤٨.

(٤) مصطفى كامل للرافعي ص ١٩٨ وما بعدها.

(٥) تفاصيل ذلك في: محمد فريد ـ للرافعي ص ٣٣٩ وما بعدها، عمر الدسوقي « في الأدب الحديث » ج ٣،ص ١٧٣: ١٧٥.

وفي مقابل تقلص البعثات في الجانب الحكومي تبعاً للسياسة الإنجليزية نشطت الهيئات والجمعيات والمؤسسات، فازداد التوسع في الابتعاث وكان بنك مصر في مقدمة هذه المؤسسات؛ حيث أوفد طائفة من أبناء الأمة للتخصص في فنون مختلفة، لينتفع بهم في مجالات الصناعة التي احتضنتها شركات البنك حينذاك [(١)]، وظل الاتجاه إلى التوسع في التعليم حتى أنه لم تحن سنة ١٩٤٤م حتى وحد التعليم الابتدائي والأولي، وألغيت المصروفات، فزادت فرص التعليم، كما أصبح للتعليم وزارة خاصة به هي وزارة المعارف، بعد أن كانت اختصاصاته تبعاً لاختصاصات مجالس المديريات [(٢)].

وفي سنة ١٩٥١م صدر قانون بشأن تنظيم مرحلة التعليم الابتدائي تقرر فيه إلغاء الفوارق بين التعليم الابتدائي والتعليم الأولي وتوحيدهما، وأدخلت تعديلات على التعليم الثانوي بالتوسع في فتح المدارس الثانوية الفنية. ثم غلبت الدعاية السياسية فقررت مجانية التعليم الثانوي في سنة ١٩٥٠م أسوة بالتعليم الابتدائي، كما انتهى الأمر في سنة ١٩٥٠م، إلى تحويل المدارس الحرة جميعها إلى المجانية [(٣)].

---

(١) في أعقاب الثورة المصرية ـ عبد الرحمن الرافعي ج ٢ ص ٢٦٨.

(٢) تفاصيل ذلك في: التاريخ القومي لأحمد عزت عبد الكريم وآخرين من ص ١٢٣: ١٢٦، التاريخ الثقافي للتعليم د/ حسن الفقي ص ١٧٥: ٢١٦.

(٣) المرجع السابق.

وبذا صارت عدد المدارس الثانوية الأميرية (١١٩) للبنين، (٢٤) للبنات، وتضم (١٢٠,٤٨٦ طالباً وطالبة) بعد أن كانت سنة ١٩٢٠م (٩) مدارس للبنين، وواحدة للبنات فحسب، وكانوا يضمون ثلاثة آلاف من الجنسين، وبالطبع انعكس ذلك على التعليم الابتدائي حتى بلغ عدد المدارس الأولية (٤٦٦٥) عدد طلابها (٨٥٦,٥٩٩ طفلاً) يضاف إليهم (٣٥,١٧٠ في المدارس الابتدائية. كما ارتفع عدد الجامعات إلى ثلاث بعد أن صدر قانون سنة ١٩٤٢م بإنشاء جامعة الإسكندرية، وتبعتها جامعة "عين شمس" في يوليو سنة ١٩٥٠م، مما تبعه زيادة الميزانية إلى (٢٨,٧٦٣,٥٩ مليون جنيه عام ١٩٥١م ـ ١٩٥٢م) بما يعادل ١٣,٤٣ ٪ من الميزانية العامة للدولة، وذلك كسب كبير لم تحققه الحركة التعليمية طوال عهد الاحتلال (١).

ويشير إحصاء السكان حسب الحالة العلمية إلى تزايد ملموس في عدد المتعلمين وخصوصاً من الذكور حيث بلغ عددهم في تعداد عام ١٩٤٧م حوالي ٣,٥٥٩ مليون نسمة منهم (٢,٥٦١,٠٠٠ ملوناً) من الذكور مقابل (٢,٥٧٠ ملون) نسمة في تعداد عام ١٩٣٧م، منهم حوالي (١,٨٨٦ مليون) نسمة من الذكور، وقد انعكس هذا التزايد على نسبة عدد المتعلمين إلى عدد السكان حيث ارتفعت من ١٨,٨٪

(١) تفاصيل ما سبق « التاريخ الثقافي للتعليم « ص ٢١١: ٢١٢.

عام ١٩٣٧م إلى ٣,٢١٪ عام ١٩٤٧م، على أنه ظلت نسبة عدد المتعلمين تعليماً عالياً ثابتة تقريباً، إذ بلغت حوالي ٦,١ ٪ فقط في تعداد ١٩٤٧ م، مقابل ٥,١ في تعداد عام ١٩٣٧م [١].

وبالرغم من ازدياد فرص التعليم، وتحقيق مثل هذا التقدم الملموس في هذا المجال بحيث تصعب المقارنة بين بداية عهد الاحتلال والتضييق على التعليم وميزانيته وفرصه، وبين نهاية هذه الحقبة التي شاهدنا فيها تقدماً ملحوظاً في هذا المجال لكن الذي لا نستطيع إغفاله هو أنه بالرغم من زيادة نسب الطلاب وأعداد المتعلمين إلا أنها ظلت قليلة بالنسبة لمجموع السكان، وحسبنا أن مسيرة التقدم في هذا المجال سائرة، والحرص على التشبث بأن يتفوق المستقبل على الحاضر بل والواقع أيضاً ظاهرة.

(ج) الأزهر والحركة التعليمية فيه:

تحدثنا في مدخل البحث عن دور الأزهر في الحفاظ على التراث الإسلامي، واللغة العربية، ورأينا أنه بالرغم من ركود الحياة الفكرية في البلاد إلا أنه استطاع أن يضع سياجاً واقياً حول الفكر الإسلامي؛ يتحصن فيه ضد كل من أراد النيل منه، ورأينا كيف كان التعليم في الأزهر هو المكفول لأبناء الشعب في أنحاء البلاد، يأتونه يتزودون العلم بعد حفظهم لكتاب الله، ورأينا أنه حين أراد " محمد علي " أن

(١) راجع: التطور الاقتصادي في مصر ج ٢ / لمحمد رشدي، ص ١٦٩: ١٧٠.

يبني في مصر نهضة علمية بدأها بالبعثات لم يجد أمامه غير الأزهريين لائقين لهذه المهمة، وباتساع حركة الانفتاح الفكري كان على الأزهر أن يستوعبها ويهضمها، وأن ينتقل من طور المحافظة إلى طور التجديد(١).

ومن هذا المنطلق واصل أبناء الأزهر وشيوخه الدعوة إلى الإصلاح وخصوصاً الشيخ محمد عبده ـ وكان أن صدرت بعض القوانين في مدة الاحتلال خاصة بإصلاح الأزهر، وكان أهمها قانوني سنة ١٨٩٦ م، سنة ١٩٠٨م. وقد أدخل هذان القانونان في نظام الأزهر الكثير من الإصلاحات من مثل تقرير العلوم الحديثة؛ كالحساب والجبر والهندسة وتقويم البلدان، والطبيعة والكيمياء، ومن العلوم القديمة التي أهملت كالإنشاء ومتن اللغة، وآداب اللغة العربية، وأدب البحث، ثم تنظيم امتحان العالمية بإضافة مواد جديدة إليه. ثم تقسيم التعليم الأزهري إلى ثلاث مراحل أو أقسام: قسم أولي، قسم ثانوي، قسم عالي، وجعلت مدة الدراسة في كل منها أربع سنوات، وبدأ بإصلاح المرتبات، كما ألحقت الدراسة في بعض الجوامع به(٢).

---

(١) مزيداً من التفاصيل في مدخل الرسالة.

(٢) مزيداً من التفاصيل يرجع إلى:
تاريخ الإصلاح في الأزهر من ص ٤٦: ٦٥، من تاريخ الأزهر في ألف عام ص ٢٦٣: ٢٦٩، تاريخ الأستاذ الإمام/ لمحمد رشيد رضا، ص ٥١٦ وما بعدها.

وعادت موجة الإصلاح إلى الأزهر على يد الشيخ / محمد مصطفى المراغي سنة ١٩٢٧م، ومن بعده الشيخ الأحمدي الظواهري، وفي عهده صدر قانون سنة ١٩٣٠م، لإصلاح الأزهر، وفيه جعل نظام الأزهر أربعة أقسام: القسم الابتدائي ومدته خمس سنوات، والقسم العالي ومدته أربع سنوات، ويشتمل على كلية أصول الدين، وكلية الشريعة، وكلية اللغة العربية، يسبقها القسم الثانوي، ويتلوها قسم التخصص في المادة وفي مهنة التدريس، وقد جعل القانون مناهج القسمي الابتدائي والثانوي مطابقة لمناهج هذين القسمين في مدارس الوزارة ونظمت الامتحانات وأسماء الشهادات على النمط نفسه(١).

على أن هذه التغييرات قوبلت بشيء من الحذر اضطر أمامه الشيخ المراغي في مشيخته الثانية تحت تأثير بعض الضغوط الداخلية في الأزهر إلى إصدار قانون سنة ١٩٣٦م، وهو لا يختلف عن قانون سنة ١٩٣٠م إلا في أنه اختصر بعض مناهج العلوم الحديثة في القسم الثانوي، ونقل بعضها إلى القسم الأول، كما اتجهت النية في سنة ١٩٣٦م إلى تطعيم ثقافي لهيئات التدريس ببعض الاتجاهات الحديثة، وكانت قد صدرت من قبل لائحة لتنظيم أمور البعثات في سنة ١٩٢٤م(٢).

---

(١) مزيداً من التفاصيل في: الأزهر في ألف عام ج ٢، د / خفاجي ص ١٢٣، ١٢٤، تاريخ الأزهر في ألف عام، سنية قراعة، ص ٣٢٠، ٣٣٦، تاريخ الأدب العربي في العصر الحاضر، د / أبو الخشب ص ١٠٢: ١٠٦.

(٢) المرجع السابق.

وقد كان الأزهر ـ ولا يزال وسيظل ـ المنارة الكبرى لعلوم الإسلام، والقلعة الحصينة التي ترتد عليها سهام المبشرين، والصليبيين والمرجفين والمتطرفين وأعوانهم، وحصن الوطنية المنيع الذي تجتمع فيه قلوب الملايين مملوءة بالعزم والتصميم على محاربة الاستعمار والمستعمرين؛ الذين أكرهوا الشعوب على السير وفق قوانين مدنية وضعية مستمدة من قوانين الغرب ونظمه.

ثانياً: الصحافة ودورها في حركة التنوير الفكري:

إذا جاز لنا أن نقول: " إن أي بلد يصنع الصحافة التي يستحقها " فيجوز أن نأخذ من هذا القول زاوية ارتباط مادة الصحيفة بالحالة الفكرية العامة التي تسود جمهور قرائها، والحق أن الصحف المصرية لم تقصد أثناء الحقبة التي نتحدث عنها إلى جعل قرائها جمهوراً سلبياً، يتفرج على شكلها وينبهر بموادها. وإنما كان أكثرها يحاول أن يشرك القارئ معه.. أو على الأقل يحاول أن يضم القارئ إلى صفه ليس فقط في القضايا السياسية العامة التي تمس مصير كل مواطن، بل أيضاً في أخص القضايا الفكرية التي كانت تشغل بال فريق من المثقفين النابهين، من مثل قضية التجديد والتقليد، والانتماء إلى حضارة العصر أو رفضها... الخ.

ومن ثم شارك القارئ للصحيفة في القضايا السياسية التي تمس مصير الأمة والمجتمع؛ كما شارك في معارك الأدب والفكر التي أعطت

أدبنا وفكرنا جانباً كبيراًمن الحوار العميق والساخن، فتجمع ذلك في بؤرة مثلت حالة اليقظة في فكر الإنسان القارئ للصحيفة ـ وما سبق أن ذكرناه ـ هو محصلة الحقبة التي ندرسها، وليس بالطبع يشمل الحقبة بأكملها بل مرت الصحافة بأطوار كانت محصلتها ما ذكرنا، فبعد أن انهزمت الثورة العرابية واستقر الأمر لبريطانية ظهر اتجاه إلى تشجيع صدور الصحف والمجلات التي كانت ترمي إلى التسلية، وتبتعد عن الشئون العامة والسياسية، وتعد المدة من ١٨٨٢ إلى ١٨٨٩م مدة الازدهار بالنسبة لهذا النوع من الصحافة التي تنشر النوادر وما إليها.

وكانت الأهرام في هذه الحقبة تتقلب حسب الظروف والأحوال، فهي إما مواليه للاحتلال، تمجده وتؤيده، وإما معارضة في خشية وتردد خوف المصادرة أو التعطيل؛ على أن الاحتلال لم يترك " الأهرام " في الميدان وحده بل رخص لجريدة يومية تنافسها هي المقطم في ٢٩ من أبريل سنة ١٨٨٨م الذي وادع أنصاره الاحتلال ولاطفوهم، وأشادوا بالحكومة الفهمية؛ مما جعل الرأي العام في استياء. واعتراضا على ذلك أخرج الوطنيون جريدة تسفه المقطم، وتحارب الاحتلال؛ وتلك هي التي أصدرها الشيخ " علي يوسف " باسم المؤيد(١) في أول ديسمبر سنة

(١) تفاصيل ما سبق في: الأدب الحديث لعمر الدسوقي ج ٢، ص ٦٧، ٦٨، مصر والسودان للرافعي ص ٢١٣، ٢١٤، تطور الصحافة المصرية، ط ٢ ص ١٣٧ وما بعدها.

١٨٨٩ م ثم صاحبتها مجلة " الأستاذ " لعبد الله النديم، حتى اضطر كرومر إلى تعطيلها سنة ١٨٩٣ م [1].

ثم اتسعت دائرة الصحافة بصدور العديد من الجرائد والمجلات حتى بلغت عام ١٩٠٣ حوالي ١٧٦ صحيفة بالقطر المصري خص القاهرة منها (١٣٣) ما بين جريدة[2] ومجلة هاجمت الفساد الحكومي ونغصت على المحتل إقامته، وبينت مساوئ حكمه، وفساد إدارته، وتعسفه، فلم يستطع الاحتلال محاربة هذا الهجوم، فأعاد في ٢٥ من مارس ١٩٠٩ م قانون المطبوعات القديم، الذي كان قد صدر من قبل الاحتلال وفي أخريات الثورة العرابية، في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٨٨١ م [3].

وكان في مقدمة هذه الصحف معارضة " جريدة اللواء " التي أصدرها مصطفى كامل ابتداءاً من ٢ من يناير سنة ١٩٠٠م، فحملت مقالات مصطفى كامل ودعواته الوطنية، ولم يفت قرار إعادة قانون المطبوعات في عضد الصحافة الوطنية فواصلت مسيرتها، وبوفاة مصطفى كامل، وخلاف ورثة " اللواء " مع الحزب الوطني؛ قرر

---

(١) مصر والسودان ـ الرافعي، ص ٢١٤.

(٢) في الأدب الحديث ـ عمر الدسوقي ـ ج ٢ ص ٦٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٢، تفاصيل القرار، ص ١٠٠ : ١٠٣، من « محمد فريد » للرافعي.

الحزب في أول مارس سنة ١٩١٠ م نشر جريدة " العلم " (١)، لتصبح لسان الحزب الوطني واستمر العلم على خط " اللواء "، ومضت الحكومة في تنفيذ سياسة الشدة مع الحزب الوطني فقررت في ٧ من نوفمبر سنة ١٩١٢م تعطيل جريدة " العلم " تعطيلاً نهائياً، فأصدر الحزب الوطني جريدة " الشعب " لتحل محلها، وقد توقفت في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩١٤م، احتجاجاً على رقابة الحكومة العنيفة على الصحف المصرية (٢).

وتلا ذلك الحرب العالمية الأولى فيما بين عامي ١٩١٤م ـ ١٩١٨م، فاختنقت الكلمة، واحتبس الرأي من جراء تطبيق الأحكام العرفية، على أنه ما انتهت هذه الحرب حتى ظهرت نتائج واضحة لحركات ودعوات الحرية والاستقلال التي سبقت الحرب، فكانت ثورة ١٩١٩م وجيلها ممن قرأ اللواء والمؤيد وغيرها، وهو الجيل الذي تأثر بدعوات التجديد في الفكر والاتجاه إلى العلوم الحديثة، ونداءات الثقافة الحديثة، ومن ثم اتسمت هذه الحقبة بثرائها واتساعها وضخامتها وغزارة محصولها وكتابها (٣).

---

(١) « محمد فريد « للرافعي، ص ١٥٦ وما بعدها.

(٢) في الأدب الحديث عمر الدسوقي، ج ٢ ص ٧٢، ٧٣.

(٣) مزيداً من التفاصيل يرجع إلى: تطور الصحافة المصرية ـ ط ٢ ص ١٣٧: ٢٠٣.

واستتبع الصراع الحزبي ـ الذي كان سمة من سمات الحقبة التي تلت ثورة ١٩١٩م أن أنشأ كل حزب صحيفة أو أكثر، فأصدر حزب " الأحرار الدستوريين" برئاسة "عدلي يكن" جريدة " السياسة" في يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٢م، لتكون لسان حزبهم ورأس تحريرها د / محمد حسين هيكل، وصار من كتابها " طه حسين"، " حافظ عفيفي "، " العقاد"، و أنشأ الوفد المصري جريدة المصري سنة ١٩٣٦م، كما أنشئت جريدة " الدستور" في مارس سنة ١٩٣٨م، لتكون لسان حال السعديين، وكان من كتابها " العقاد، لطفي جمعه، عبد الحميد حمدي، مختار الوكيل وسواهم [١]، ولم تقتصر مواد هذه الصحف على النواحي السياسية، بل امتدت لتشمل النواحي الثقافية الأخرى؛ كما عملت كل صحيفة إلى ضم وجذب طائفة من مشاهير الكتاب لإكساب الصحيفة الشعبية المناسبة، وذلك لضمان وصول أفكار كل حزب إلى قطاع كبير في الأمة، ومن ثم لم تخلص الدعوة الثقافية فيها، إذ اصطبغت الثقافة بسياسة الحزب، ثقافة سياسية، تخدم أغراض وتعبر عن اتجاهات [٢].

ومن هنا اتجه بعض الكتاب إلى إنشاء مجلات ثقافة خالصة، خدمة للثقافة وتحرير لها من ربقة السياسة، وقد كان لهذه المجلات آثار عظيمة

(١) المرجع السابق ص ٢٠٦ وما بعدها.

(٢) في أعقاب الثورة المصرية لعبد الرحمن الرافعي ج ٢ ص ٢٦٨.

ومثل ميلادها مرحلة تحول في الحياة الثقافية الفكرية(١)، وفي طليعة هذه المجلات " الرسالة " التي أنشأها سنة ١٩٣٣م " أحمد حسن الزيات "، وأنشأ معها " الرواية " في سنة ١٩٣٧م، وبعد ثلاثة أعوام ضمت إلى الرسالة، كذلك أنشأ أحمد زكي أبو شادي، مجلة " أبوللو " في سنة ١٩٣٢م، واستمرت حتى سنة ١٩٣٤م، ثم ظهرت مجلة الثقافة التي أصدرتها لجنة التأليف والترجمة والنشر برياسة أحمد أمين في يناير سنة ١٩٣٩ م.

كما أصدر د/ محمود عزمي صحيفة " الشباب " مستقلة الرأي بعيدة عن الأحزاب في سنة ١٩٣٦م. وفي أواخر سنة ١٩٤٤م أصدر مصطفى وعلي أمين جريدتهم الأسبوعية " أخبار اليوم "، وفي أكتوبر سنة ١٩٤٥م ظهرت مجلة " الكاتب المصري " شهرية باللغة العربية يترأس تحريرها د / طه حسين (٢).

كذلك شهدت هذه الحقبة بث الإرسال الإذاعي في سنة ١٩٣٢م، وكانت مادته ترفيهية هزيلة ساذجة، ثم أصبحت الإذاعة تحت إشراف الدولة في مايو سنة ١٩٣٤م(٣).

---

(١) الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، د / محمد حسين ن ج ١ ص ٧٣ وما بعدها.

(٢) تطور الصحافة المصرية، ص ٢٠٨ إلى ص ٢٠٩.

(٣) تطور الأدب الحديث د / أحمد هيكل ن ص ٢٤٨.

وهكذا حملت الصحافة الأفكار والدعوات والاتجاهات، وأسهمت بشكل مباشر في النمو الثقافي خلال الحقبة التي نتناولها بالدراسة، ولا ريب في ذلك فقد كانت وسيلة التنوير الفكري المتاحة لغالبية الشعب.

ثالثاً: الترجمة والمنتديات الثقافية:

كانت الترجمة من أبعد عناصر الحركة الفكرية أثراً، فبفضلها نقل إلى اللغة الكثير من الآثار العالمية التي لم يكن في إمكان غير الملمين باللغات الأجنبية الاطلاع عليها. وقد بدأت الترجمة في وقت مبكر وبأساليب مختلفة، ومن لغات مختلفة كان أهمها اللغتين " الفرنسية - الإنجليزية "[1].

وكان من أعلام الحقبة التي نؤرخ لها " لطفي السيد " الذي ترجم أربعة مجلدات ضخمة عن " أرسطوطاليس " وهي كتب في السياسة والأخلاق والكون، وتعد ترجمة أفكار " أرسطو " من أضخم الأعمال الأدبية، وكذا من أعلام هذه الحقبة " محمد السباعي، وعادل زعيتر، طه حسين، المازني، خليل مطران، أحمد حسن الزيات، وسواهم "[2].

وكان للترجمة آثار واضحة في بعث المساجلات والمطارحات الفكرية في الوقت الذي اتجه فيه أصحاب الثقافة الغربية يعبون منها عباً، رأى أنصار الفكر العربي الخالص، أن هذه الأفكار الغربية المستوردة فيها

---

(١) أضواء على الأدب العربي المعاصر - أنور الجندي، ص ٣٤: ٣٦ بتصرف.

(٢) المرجع السابق.

خطر داهم، يهدد الفكر العربي والثقافة العربية، ومن ثم ينبغي عليهم محاربها محافظة على التراث والفكر العربي، بل وجدوا في محاربة هذه الأفكار الجديدة واجباً قومياً، ورأى هؤلاء المثقفون بالثقافة الغربية أن يطعموا أدبهم من هذه الثقافات ففي ذلك إثراء له، ورأى آخرون الخروج على هذا التراث لما رأوه من بريق الحضارة الغربية لفت نظرهم إليه، وغض من شأن ثقافتهم العربية خاصة حين قرنوا واقع الشرق الضعيف؛ بما ورثوه من تراث حضاري، فكانت معركة القديم والجديد التي أتت بفائدة كبرى في نشر الوعي الثقافي وتحصين النضج الفكري[1].

ولم يكن ذو الثقافات الأوروبية أنفسهم على نمط واحد، فقد انتموا هم أيضاً إلى ثقافات متعددة، صار كل منهم يتعصب إلى الثقافة التي درسها.

فكانت المدارس المختلفة، والمناهج الشتى المتعددة والمتنوعة تصطرح في ميدان الأدب والفكر، فنسمع خلالها لصرير الأقلام صليلاً، ولحفيف الأوراق قعقعة، أثمرت عن بعث حركة دائبة، وحفز همم متوثبة، خاضت سجالاً من المعارك نتج عنه إثراء الفكر في المجتمع المصري، وأحياه بعد ركود[2].

---

(١) تطور الشعر العربي الحديث في مصر ـ د/ ماهر حسن فهمي ص ٨٠: ٨٤.

(٢) المرجع السابق حتى ص ٩٧.

وتتصل بحركة الثقافة اتصالاً وثيقاً هذه الصالونات الأدبية والأندية والمنتديات التي كانت مسرح الاصطراع، وبوتقة الانصهار، فنتج عنها التجديد، وقد ظهرت منذ فجر القرن العشرين، وتمثلت في بعض الأندية والمقاهي، التي كان يلتقي فيها الأدباء، من مثل " دار اللواء " ومقهى " باب الخلق " ثم تطورت إلى الصالونات الأدبية التي عرف منها " صالون مي " وندوة أمسية الثلاثاء، وكذا صالون " آل عبد الرازق " ودار " إسماعيل صبري " ودار " البارودي " في شارع القصر العيني، ودار " البابلي "، ودار " المراغي " في حلوان، ودار المرصفي في الدرب الأصفر ومنبه أحمد تيمور باشا في " دار السعادة "[(١)].

ولم تلبث أن كثرت المنتديات الأدبية كثرة هائلة، فوجدنا بيئة أدبية أخرى في دار جديدة في شارع غيط العمدة حيث كان لطفي السيد يوجه مجموعات من الشباب من أمثال " طه حسين " وهيكل، " علي عبد الرازق " كما كانت بيئة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالكرداسة، وأيضاً كانت ندوة العقاد في يوم الجمعة، وندوة الزيات في " الرسالة "[(٢)].

وهكذا تعددت المناهل والجلسات، فتطورت المناقشات، واحتدم النقاش وازدحمت المنتديات، وامتلأت الصحف بأحوالها وأخبارها،

(١) أضواء على الأدب العربي المعاصر ـ ص ٢٦٨، ٢٦٩.

(٢) المرجع السابق ص ٦٩، ٧٠.

وأفكارها ومجادلاتها ومطارحاتها، وتكونت مجموعات ظلت تحتفظ بصداقاتها الأدبية والفكرية ردحاً طويلاً.

كما صاحب ذلك إنشاء الجمعيات العلمية والسياسية التي عنيت بالثقافة العلمية والمحاضرة الأدبية، والخطابة السياسية، كل ذلك مما ساعد على نمو الفكر واتساع المدارك، والنهوض بالمجتمع المصري في الطريق المستنير.

رابعاً: الحركة الأدبية بين الثورتين:

مما لا شك فيه أن أدب أي أمة هو مقياس لمدى ما تعيشه تلك الأمة من حضارة ونظم اجتماعية وسياسية سائدة، كما أنه يعد مستوى من المستويات التي نستبين منها مسار الحركة الفكرية بل والاجتماعية.

وقد شهدت حقبة ما بين الثورتين، هبوب الأدب من سباته، ووثوبه من رقدته كما شهدت أطواراً أخرى مر بها عبرت عنها، وارتبطت بمراحل فكرية شهدتها البلاد خلال هذه الحقبة، وسوف نستشرف هذه الأطوار، ونتكشف أبعاد المستوى الفكري الذي ارتبطت به من خلال عرضنا لما مرت به فنون الأدب من أطوار.

(أ) النثر:

كانت بداية الحقبة التي ندرسها والتي تمثل البداية فيها الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ـ كانت هذه البداية مجال

معركة كبرى بين التقليد والتجديد في الأسلوب، وكذا بين المحافظة وبين التجديد في الفكر والمضمون [1].

وقد عاش التياران جنباً إلى جنب خلال هذه الحقبة، يتصارعان ويتداخلان في معارك ضخمة، نشأ عنها أن حاول كل فريق أن يخفف من المغالاة في تمسكه باتجاهه فيجري بعض المحافظين إلى الأمام فيجددون في الأسلوب والمضمون، ويذهب بعض المجددين إلى التحفظ قليلاً في إنكارهم القديم كله. فكانت[2] أربع تيارات متداخلة.

(١) محافظون: يرفضون الجديد والمجددين.

(٢) مجددون متطرفون: يأخذون بكل جديد، ويدعون إلى تغريب الفكر العربي تغريبا كاملا والسير سيرة الغرب، ونقل حضارته كاملة ما يحب منها وما يكره، وما يحمد منها وما يعاب.

(٣) محافظون معتدلون: يحملون لواء المحافظة، ولا يرفضون الجديد، بل يدعون إلى الاستفادة منها حسبما تمليه الحاجة؛ بما لا يؤثر على الذاتية العربية إلا بتقويتها فلا تمسخ شخصيتها أو تمحى معالمها.

(٤) مجددون معتدلون: يحملون لواء التجديد، ولا ينكرون أهمية

---

(١) الأدب والحياة في المجتمع المصري المعاصر، ص ٣٤ وما بعدها، أضواء على الأدب العربي المعاصر ـ أنور الجندي، ص ٢١٨، ٢١٩.

(٢) تطور الأدب الحديث ص ٢٥١ وما بعدها.

القديم بل يعترفون بأهميته وفضله في بعث الذات وتوجيهها، فيدعون إلى تنقيته وأخذ الصالح منه وصهره في بوتقة الحداثة.

وقد عاش الأدب العربي في خلال هذه الحقبة حياة خصبة سديدة الحركة، واسعة التطور، قامت في أساسها على اليقظة الفكرية التي اجتاحت موجتها حلبة الثقافة المصرية، وقد استطاع النثر العربي خلال هذه المدة أن يمزج بين أسلوبي المحافظة والتجديد في اعتدال وقوة، وقطع بذلك مرحلة طويلة في هذا الطريق، فقطع الأسلوب شوطاً جديداً في طريق الترسل والوضوح؛ بخاصة بعد رواج وازدهار الصحافة وتنوع الموضوعات المطروقة بعد اتساع الحياة المصرية واتساع متطلباتها، فظهرت الكتابة العلمية، والكتابة الوطنية، والدعوة إلى حماية اللغة العربية، وإحياء التراث، والدفاع عن الإسلام، وطرق الحياة الاجتماعية المصرية وتوجيهها، وبيان مثالبها، وطرق علاجها وتلافيها، وتمخضت هذه الاتجاهات عن محدودية لمناهج الكتابة فجاءت في ثلاثة اتجاهات، فكانت الكتابة العلمية، والكتابة الأدبية، والكتابة الصحفية [1].

ولم يقف الأمر عند الأسلوب والموضوع والمنهج، بل تطورت قوالب النثر العربي ودخلته قوالب جديدة.

---

(١) تطور الأدب الحديث، ص ٣٧٠: ٣٩٧.، تفصيل لتطور مناهج وطرائق الكتابة.

فقد عبر المقال عن حاجات المجتمع في سهولة ويسر، وأخذ تدريجياً يقرب من أذواق وعقول القراء، ويهجر الألفاظ الغريبة، ويحمل من المعنى والبساطة بقدر ما كان يكبله بالأمس من الزخرف والزينة، وتجلت هذه التغيرات في كتابات المنفلوطي لنجد البيان الناصع والديباجة المشرقة يحلان محل التكلف والبهرج السطحي الممقوت والمتعمل (١).

وتنوع موضوع المقال فرأينا المقال السياسي كما مثلته مقالات الشيخ على يوسف والنفثات الوطنية الحارة كما في مقالات مصطفى كامل، والمقالات الاجتماعية والتي مثلها " عبد القادر حمزة، وعبد العزيز جاويش ".

وتوالت الأجيال وتتابعت من أصحاب الأقلام والمفكرين، فرأينا توفيق البكري وفتحي زغلول، وقاسم أمين، ومحمد حسين هيكل، وطه حسين، وأحمد أمين، والزيات، ومصطفى صادق الرافعي، إبراهيم عبد القادر المازني ـ والعقاد، وزكي مبارك، وعبد الرحمن الرافعي، وسعيد العريان.... وغيرهم (٢).

---

(١) طريقته ومنهجه ـ « مقدمة كتابه النظرات « ج ١ دار الثقافة، بيروت، ص ٥: ٤٢.

(٢) الأدب والحياة في المجتمع المصري ص ٤٩ وما بعدها.

كما شهد العصر مولد القصة المصرية [١]، التي رأينا طلائعها في " حديث عيسى ابن هشام " للمويلحي والتي أتمها عام ١٩٠٠م، واتخذ لها ثوب المقامة العربية المعروف، والتي تأثر بها شاعرنا " حافظ إبراهيم " فكتب " ليالي سطيح " متبعاً فيها أسلوب المقامة نفسه [٢].

على أن القصة الفنية لم تظهر على نحو واضح، إلا بعد الحرب العالمية الأولى عندما ظهرت في مصر المدرسة الحديثة التي نظرت أمامها على " قصة زينب " لهيكل وأخذت تكون لنفسها كياناً [٣]، ثم خطت القصة خطوة ظهر بعدها التنوع في الأسلوب القصصي فكانت القصة الرومانسية والواقعية والبوليسية.

وقد أوضحت القصة المصرية في مسيرتها التطور الاجتماعي فعبرت " حديث عيسى ابن هشام "، " ليالي سطيح " عن أثر الحياة الأوروبية التي بدأت تتغلغل في كيان المجتمع المصري، ورسمت الطريق لأخذ الصالح من القديم والحديث معاً، كما صورت الحياة المصرية، وعبرت عن مدى اختلاط القيم لدى الناس [٤].

---

(١) مزيداً من التفاصيل ـ فجر القصة المصرية، ليحيى حقي، الأدب والحياة في المجتمع المصري المعاصر، ص ٢٦ وما بعدها.

(٢) تطور الأدب الحديث ـ د / أحمد هيكل ن ص ١٨٢ وما بعدها.

(٣) فجر القصة المصرية ليحيى حقي، ص ٣٨ وما بعدها.

(٤) تطور الأدب الحديث، ص ١٨٢: ١٩٠.

كما رسمت القصة في تطور آخر حياة البيئة المصرية في أطوارها وجوانبها المتعددة كما امتازت بالتشريح والتحليل والتعمق، والالتفاف إلى الزوايا الصغيرة، والاعتماد على دقة الملاحظة التي تلتقط مادتها من واقع الناس، ثم شكل الإبداع لهذه المواد الخام في صور فنية متقنة [١].

وأقرب الأمثلة لذلك " المعذبون في الأرض " لطه حسين و" شجرة البؤس " للمؤلف نفسه. وكذا قصص، محمد عبد الحليم عبد الله، ونجيب محفوظ، ويحيى حقي[٢]، كما ظهرت القصة القصيرة وتطورت [٣].

كما ظهرت المسرحية بدءاً بالمترجمة ثم الممصرة إلى المصرية الأصيلة؛ على أن المسرحية لم يكتب لها الذيوع والتفوق الفني إلا في الربع الثاني من القرن العشرين، وقد اهتمت المسرحية بمعالجة الكثير من المشكلات [٤].

(ب) الشعر:

لم ينج الشعر في مصر من الصراع الذي تحدثنا عنه إبان حديثنا عن النثر آنفاً فلعل الصراع بين القديم والموروث والجديد الوافد شمل

---

(١) الأدب والحياة في المجتمع المصري المعاصر ـ ص ٨٥ وما بعدها.

(٢) تراجع هذه الأعمال ـ ويراجع كتاب « الأدب والحياة في المجتمع المصري، ص ٨٤، ٨٥.

(٣) القصة القصيرة في مصر منذ نشأتها حتى سنة ١٩٣٠ م.

(٤) الأدب والحياة في المجتمع المصري والمعاصر، ص ٩٦ وما بعدها.

كل الحياة الفكرية، ورأينا له تياراً واضحاً في الشعر تمثل في رؤى نقية، وكذا تمخضت عنه المدارس والاتجاهات الشعرية فالدعوة إلى الجديد في نظر مصطفى صادق الرافعي هي دعوة إلى الزراية بتراث العرب منذ كان لهم شعر وبيان، والنيل من لغة القرآن، كما أعرب عن ذلك في كتابه " تحت راية القرآن "[(١)] بينما يرى هيكل[(٢)]: " وها نحن أولاء مضت علينا أجيال ونحن مقيدون بالشعر العربي القديم معانياً وأوزاناً ـ أفما آن لنا أن تكون لنا شخصية مستقلة ؟ وأن يعلن شعراؤنا حرية الشعر والشعور، وأن يقولوا بوحي نفوسهم، وإلهام حياتهم، لا بوحى الأقدمين وإلهامهم ".

وقد نتج عن الصراع بين الشعر الموروث والحديث ثلاثة اتجاهات أو روافد[(٣)]:

الأول: الاتجاه المحافظ البياني المتمسك بالتقاليد الموروثة ومثله " البارودي ".

الثاني: التيار الذي حاول أن يحتفظ من القديم بصالحه، وأن يحاول التجديد بقدر، ومثله شوقي.

---

(١) تحت راية القرآن ـ مصطفى صادق الرافعي، ص ٣.

(٢) ثورة الأدب ـ دكتور محمد حسين هيكل ص ٦٥.

(٣) الأدب والحياة في المجتمع المصري المعاصر ص ٣٦ وما بعدها.

الثالث: يمم وجهة التجديد متمثلاً مدارس الغرب " الفرنسية " كما عند " مطران " والإنجليزية كما عند " العقاد، وشكري، والمازني ".

وقد تلى ذلك جماعة " أبوللو" التي انتظمت كافة الشعراء ووسعت كافة الاتجاهات وإن كان الطابع الرومانسي قد غلب على أكثر الشعراء المنتمين لها.

وبنظرة أخرى إلى مرحلية هذه الاتجاهات نجد أنه في المرحلة الأولى: سيادة للاتجاه الكلاسيكي المحافظ والمجدد خلال الربع الأول من القرن العشرين.

والمرحلة الثانية: نشاط للمدرسة والاتجاه الرومانسي في ثلاثينيات القرن العشرين وما تلاها ـ كان من أثرها أن أضفت تفوقاً على الساحة للطابع الرومانسي. بالرغم من تواجد الكلاسيكيين في الميدان.

مع ملاحظة أن تفوق أي من اللونين في مرحلة من المراحل لم يكن بالطبع وليد الصراع بين أنصار المدرستين بل كانت طبيعة المرحلة لها دخل في نمو أي من الاتجاهين وازدهاره (١).

---

(١) بمزيد من التفاصيل حول المدارس والاتجاهات الشعرية يراجع أضواء على الأدب العربي المعاصر ـ أنور الجندي ـ ص ١٣٣ : ١٥٧، تطور الأدب الحديث د/ هيكل ص ١٠٨ : ١٤٨، ص ٢٩٧ : ٣٧٠.

خامساً: سمات ومظاهر الحركة الفكرية:

لعله من الطبيعي أن يؤدي الصراع بين المحافظين والمجددين إلى ظهور الكثير من الدراسات العلمية والاجتماعية فضلاً عن الأعمال الأدبية والفنية، وسواء أكان ذلك في مجال العلوم الطبيعية أو العلوم الإنسانية أو في الدراسات التربوية والنفسية أو في المجالات الفنية والأدبية، قد استتبع الصراع ظهور الكثير من مناهج البحث ومناهج النقد مما أثرى الحركة الفكرية في مصر، وأسهم في إعادة تشكيل الحياة الفكرية فيها [١].

وقد وجدنا في الدعوة إلى الحرية لتحرير المجتمع المصري من ربقة الاستعمار والتخلف والتي صاحبتها الدعوة إلى ما عرف بحرية المرأة، مناداة بخروجها ومشاركتها في مجالات الحياة المختلفة[٢]، بدأت طاقات الذاتية تتخلق فرأينا الشخصية المصرية تبحث عن ذاتها الفردية وتنطلق صيحة مصر للمصريين [٣]، كل ذلك يقابله الحرص على التراث الإسلامي والعمل على إحيائه [٤].

---

(١) قصة الأدب في العالم ج ٣ ص ٢٨٣ وما بعدها ـ أحمد أمين ـ زكي نجيب محمود.

(٢) سيأتي بيان ذلك في الفصل التالي من هذا الباب.

(٣) الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر محمد حسين، ج ١، الفصل الثاني.. في توضيح وتفصيل لأصحاب هذا الاتجاه.

(٤) المرجع السابق ص ١٥٤ وما بعدها، بالإضافة إلى الفصل الأول من هذا الكتاب، ج ١.

فيتصدى العديد من الكتاب من مثل " محمد عبده، ورفيق العظم، والرافعي " لمثل هذه الكتابات.

كذلك كانت شمولية الفكر سمة بارزة من سمات هذه المرحلة فقد كان الأدباء أدباء وسياسيين ومعلمين ورواد إصلاح إلى غير ذلك.. وقد أثرى ذلك الحياة الفكرية، وجعل تناول أي موضوع ليس حكراً على مفكر بل نجد العديد من المفكرين يدلون بدلائهم فيه، فالصراع بين عروبة مصر وفرعونيتها [1] وقضايا الفن بين الشكل والموضوع [2]، وقضية الفصحى والعامية [3]، وغيرها من القضايا، نجد كلاً منها قد

---

(١) حملت السياسة الأسبوعية ها الصراع ابتداء من عدد ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٣م ولعل أبرز هذه المقالات في رأي ما جاء في العدد المذكور تحت عنوان « حاضر لا ماضي له لا مستقبل له » للدكتور / محمد حسين هيكل، الذي أثار العديد من الردود التي من أبرزها ما وقع بإمضاء أبو الخطاب ـ يافا ـ رداً على هيكل في السياسة الأسبوعية وكذلك عدد أكتوبر ١٩٣٣م، وكذا مجلة الكشوف البيروتية، مجلد سنة ١٩٣٦.

الرسالة ـ العدد ١٢٤ بتاريخ ٧ يناير ١٩٣٦، وكذا « ١٢٥ « بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٣٦ م، ١١ / ٧ / ١٩٣٦ م.

(٢) راجع في هذا الصدد. تطور الفكر العربي الحديث ص ٨٩: ٩٣، ثورة الأدب، ص ٤٠.

(٣) تطور الشعر العربي الحديث في مصر ص ٨٥: ٨٨.

اجتذبت عدداً من المفكرين إلى ساحتها مما ساعد على وضوح الرؤى وتصحيح المسار والاتجاه.

كذلك تميزت هذه الحقبة بارتباط الفكر ارتباطاً جوهرياً بظروف الواقع المصري ومعايشته له، فقد كان العداء للاستعمار عداءاً لكل ما هو غربي مما استتبع الحذر تجاه الحضارة الغربية التي مثلت في نظرنا صورة الاحتلال الإنجليزي الوافد. كذلك كان إشراك الشعب في الحكم، ودعاوى التنوير السياسي مما حمله الفكر المصري على عاتقه وحين استطالت مدة مصادرة الحريات طغت نزعة التشاؤم على الفكر وظهر ذلك بوضوح في النتاج الأدبي. وعلى الجملة، فقد واكب الفكر المصري في هذه الحقبة الأحوال السياسية والانتقالات الاجتماعية. كذلك شغلت القضايا الفكرية طليعة المصريين في هذه الحقبة من المثقفين، وكان طلبة الجامعة، وأصحاب المناهج البحثية في مقدمة المشاركين في النقد والتحليل والمقارنة، واستعماق الموضوعات المختلفة في محاولة للوصول إلى عللها البعيدة.

ولعل أبرز ما يدل على شكل القضايا الفكرية المطروحة على الساحة المصرية لمثقفي الحقبة، ودخول هذه القضايا إلى الصالونات والجلسات حتى أفسح لها المكان، فكان هناك صالونات أدبية، بمثابة منتديات فكرية للمناقشة والإثراء والعطاء.

بذلك نكون قد طوفنا مع مظاهر وآثار وسمات الحركة الفكرية في مصر بين الثورتين، ثم ننتقل إلى مبحث آخر.

الفصل الخامس

الحياة الاجتماعية في مصر بين ثورتي عرابي ويوليو

أولاً: الطبقات الاجتماعية في مصر بين الثورتين:

ما من شك في أن الشكل الذي أخذه تطور الملكية الزراعية في مصر منذ عهد" محمد علي" [(١)]، وما تلاه لعب دوراً بارزاً في صياغة الطبقات الاجتماعية في مصر، وكان للسلطة والوصول إليها وسياسة الاحتلال البريطاني أثر حاسم في ظاهرة التباين الطبقي الصارخ في المجتمع المصري بأكمله، وكانت العوامل السابقة عوامل رئيسة في تشكيل التدرج الاجتماعي بالشكل الذي تطورت إليه الطبقات الاجتماعية في خلال الحقبة المنوطة بالدراسة. كذلك لعبت القوى السابقة دوراً مهماً في الإبقاء على النمط الطبقي في المجتمع بالرغم من تزايد عدد السكان وتغير الكثافة السكانية، فإذا علمنا أن عدد سكان البلاد بلغ عند دخول الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢م حوالي (٦,٨٠٤,٠٢١ نسمة) وصل في عام ١٩١٤م إلى (١٢,٢٩٢,٠٠٠ نسمة) [(٢)]، وأنه وطبقاً

(١) راجع ما يتعلق بذلك في مدخل الرسالة ص ٤٠ وما بعدها.

(٢) راجع التطور الاقتصادي في مصر الحديث ص ١٧٩، راجع تفاصيل هذه النسب ومعدلات الزيادة والتوزيع من الجدول الخاص بذلك في التطور الاقتصادي في مصر « لمحمد وجدي ج ١ ص ١٩٣، ج ٢ ص ١٦٨.

لتعداد عام ١٩٣٧م وصل إلى (١٥,٩٣٣٣,٠٠٠ نسمة)، وفي تعداد سنة ١٩٤٧ م وصل إلى (١٩,٠٢٢ مليون نسمة) وبالرغم من ذلك فقد استطاعت العوامل السابقة الإبقاء على النمط الطبقي كما هو.

وهذه خلاصة أطوار هذه الطبقات فيما بين سنة ١٨٨٢ م، ١٩٥٢م.

(أ) طبقة كبار الملاك والرأسماليين:

أما طبقة كبار الملاك فقد مثلت قمة الهرم الاجتماعي في مصر طيلة الحقبة التي نتحدث عنها، وقد تشكلت هذه الطبقة من فئات اجتماعية متعددة وانحدرت من أصول متباينة، وتكونت ملكيات كل فئة في ظروف تختلف عن بعضها البعض، فقد ضمت أسرة محمد علي وكبار الموظفين، وبعض الأجانب ومشايخ البدو ورجال الدين الإسلامي، وصيرفي الأقباط والتجار، كما مثلتها بعض الطبقات العليا في المجتمع الريفي المصري(١).

وعموماً لم يكن كبار الملاك على اختلاف طبيعة البناء الاجتماعي لطبقتهم يختلفون في الهدف، أو الهوية، أو النهج، فقد جمعتهم مصالح اقتصادية مشتركة خلقت منهم طبقة اجتماعية واحدة، فقد كانت

(١) تفاصيل التكوين الاجتماعي لطبقة كبار الملاك الزراعيين وظروف تكوين ملكياتهم: من ص ٢٠: ٤٦ في « التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩ »، د/ فاطمة علم الدين عبد الواحد. الهيئة المصرية سنة ١٩٨٤م.

غالبيتهم تمثل طبقة الملاك الغائبين عن أراضيهم؛ فهم لا يقيمون فيها إلا نادراً، ولم يكن يعنيهم من أمرها سوى الريع السنوي الذي يشكل الرباط الوحيد الذي يربطهم بها، ولا يدرون عن فلاحيهم ولا عن أسرهم شيئاً، ولا يعلمون عن حياتهم الاجتماعية شيئاً، ولا ينظرون إلى الفلاح إلا بوصفه آلة من جملة الآلات الزراعية التي يملكونها، ولا يعنيهم من أمره سوى الحصول على أكبر قدر ممكن من ثمرة كده [١].

وقد اتجهت هذه الطبقة وجهة الولاء للمستعمر، الذي أبقى على نفوذهم وجعل منهم نواباً في الجمعية العمومية، ومجلس شورى القوانين [٢]، وأخذت دائماً تسير في خطى الحياة النفعية، والإسراف في الترف والبذخ، والرغبة في الظهور الكاذب، واقتباس مفاسد المدنية الغربية دون محاسنها، فصارت هذه الطبقة في مجموعها عنوان الانحلال في الوطنية والأخلاق [٣].

وبالرغم من حماية الاستعمار وحرصه على بقاء ملكيات هذه الطبقة المتمثلة لنفوذه ورغم قوة أفراد هذه الطبقة وحرصهم الزائد على عدم تناقص هذه الملكية، أتى دستور ١٩٢٣م ليبارك الملكية وسوء توزيعها

---

(١) الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية. يوسف نحاس، ص ١١٠ وما بعدها.

(٢) ثورة مصر ١٩١٩، عبد العزيز الرفاعي، ص ١١.

(٣) مصر والسودان ص ٢٢٦.

إذ نصت المادة التاسعة منه على أنه " للملكية حرمة. فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه تعويضاً عادلاً "[1].

وهكذا كفل الدستور الإبقاء على ملكياتهم التي واصلت مسيرتها برغم ازدياد السكان في مصر حتى أصبح حوالي ٥ ٪ من ملاك الأراضي يملكون ٣٤ ٪ من مجموعها، في مقابل ٩٤ ٪ لا يملكون أكثر من ٣٥ ٪، وصار ١ ٪ من الملاك يملك حوالي ٣١ ٪ من مجموع ملكيات الأراضي الراعية [2].

ويشهد تاريخ مصر أن هذه الطبقة كانت تمضي في سياسة قوامها تنمية مصالحها والوقوف في وجه أي إجراءات قد تمس مصالحهم من بعيد أو قريب، وفي سبيل رعاية تلك المصالح الاقتصادية كانت دائماً تلتف حول مصادر القوى السياسية التي تعتقد أنها تعمل على حماية تلك المصالح.

أما الرأسمالية: فلم تكن تختلف في نهجها أو ولائها للمستعمر، وحرصها على الإبقاء على ملكياتها وإنمائها، أو في سيرها في الخط النفعي ووقوفها في وجه أي إجراء من شأنه أن يمس كياناتهم الاقتصادية، ولم تكن في كل ما سبق تختلف عن طبقة كبار الملاك.

---

(١) تطور الحركة الوطنية، عبد العظيم رمضان، ص ٣٩٣.

(٢) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ـ الرافعي، ص ١٦٩، ١٧٠.

أما من حيث نشأة هذه الطبقة وتكونها، فقد أتى من رغبة بعض العائلات من الملاك الأعيان دخول ميدان الأعمال المصرفية غير أن هؤلاء الرواد للرأسمالية المصرية لم يستطيعوا الصمود أمام منافسة البنوك الأجنبية(١)، كان ذلك قبل الحرب العالمية الأولى، غير أنه بقيامها تحول لفيف من طبقة الملاك إلى الأعمال المالية في ظل الحرب، فمولوا الصناعات المحلية، وارتفع رصيدهم في البنوك ارتفاعاً سريعاً حتى بلغ عام ١٩٢٠م حوالي ٥ , ٣٥ مليون جنيه، وكان في عام ١٩١٤م (٥ , ٦) مليون جنيه (٢)، وقد حمى دستور ١٩٢٣ م هذه الملكية كما حمى كبار ملاك الأراضي من قبل (٣).

وهكذا نمت الرأسمالية بسبب نمو الكثير من الصناعات التي فرضها انقطاع الاستيراد من الخارج في ظل الحرب العالمية الأولى، والتي تكررت في الحرب الثانية في الوقت الذي نمت فيه الرأسمالية، فتتراكم أرباحها ويزداد ثقل مركزها المالي في ظل الحرب الثانية (٤)،

---

(١) ثورة مصر ١٩١٩ م لعبد العزيز رفاعي، ص ٨٣ وما بعدها.

(٢) تطور الحركة الوطنية في مصر ص ٧١ وما بعدها، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي ص ٤٨٩.

(٣) راجع ذلك عند الحديث عن كبار الملاك، ص ٧٥ من البحث نفسه.

(٤) التيارات السياسية في مصر سنة ١٩١٩ : ١٩٥٢، ص ٢٨٦.

وتفكر في مستقبلها بعد الحرب، وتأمل في حل مشاكلها مع الاستعمار على أساس يرضيها ويرضي مساعيها، فيكون ذلك مصدر خير وبركة في توسيع منشآتها، وتصدير سلعها إلى البلاد المجاورة كلها، فتعوض بذلك نقص السوق، غير أن انتهاء الحرب قوض هذه الأحلام [١]، وقد دخلت الرأسمالية المصرية ومنذ عام ١٩٤٨م مرحلة الاحتكار؛ ومعناه أن قلة من أصحاب الأموال أصبحت تسيطر سيطرة تامة على بعض نواحي الحياة الاقتصادية، وتتكتل لقتل كل صناعة ناشئة ومنافسة، وزادت أواصر التحالف بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية مما تسبب في ارتفاع الأسعار، وعدم إنشاء أية صناعات ثقيلة [٢].

وهكذا كانت الرأسمالية عاملاً من عوامل تعويق نمو الإنسان المصري.

(ب) طبقة متوسطي الملاك والتجار:

كانت الطبقة الثانية من طبقات المجتمع الريفي تتمثل في طبقة الملاك أصحاب الملكيات المتوسطة وجميع أفرادها من المصريين الذين خرجوا من أصول ريفية، وإن كانت علاقتهم بالأرض تختلف اختلافاً متبايناً، فمنهم فئة من الملاك الغائبين عن القرية كما أن منهم فئة من

(١) التيارات السياسية في مصر سنة ١٩١٩: ١٩٥٢، ص ٢٨٦.

(٢) الجذور التاريخية في ثورة يوليو « محمد أنيس، رجب حراز » ص ١٦٢: ١٦٤.

الملاك العاملين بالزراعة، وبالرغم من عدم وجود إحصاءات مؤكدة لعدد كل فئة إلا أنه كان واضحاً أن أغلب الشرائح العليا من هذه الطبقة، أي الذين يمتلكون من عشرين إلى خمسين فداناً كانوا من فئة الملاك الغائبين وتشبهوا بغالبية كبار الملاك من حيث الإقامة بالعاصمة أو مدن الأرياف الرئيسية وكانت غالبيتهم إما تشتغل بالتجارة أو تحتل مناصب إدارية؛ وكانوا يؤجرون أراضيهم للفلاحين بنفس الأساليب السائدة التي يؤجر بها كبار الملاك أراضيهم[1].

أما غالبية الشرائح الدنيا منه هذه الطبقة، أي الذين كانوا يمتلكون من خمسة أفدنة إلى عشرين فداناً، فقد كانوا غالباً من الملاك العاملين بالزراعة وكانوا من الناحية الاجتماعية يمثلون أعلى مستوى في القرية، وكانت مصالح هذه الطبقة تتناقص دائماً مع مصالح فئة متوسطي الملاك الغائبين ومصالح كبار الملاك، فهم يعتقدون أن من حقهم وحدهم زراعة الأراضي التي يمتلكها هؤلاء الغائبون، وكانت الغالبية من هؤلاء الملاك أصحاب الشريحة الدنيا في تلك الفئة يمثلون المناصب الإدارية الريفية من عمد القرى ومشايخها، ومشايخ الخفر من هذه الفئة[2]، الذين استغلوا ما في أيديهم من سلطات لصالحهم.

(١) التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩، ص ٥١ وما بعدها.

(٢) التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩، ص ٥١ وما بعدها.

وحقيقة إن بعض العمد كانوا يسخرون الفلاحين في زراعة أراضيهم وأنهم خصوا أطيانهم بالحظ الأوفر من مياه الري المخصصة للقرية، كما أن بعضهم لعب دور الوسيط التجاري في شراء محاصيل الفلاح بالثمن الذي يروق لهم، ثم يطرحونه في الأسواق في الوقت المناسب، ليحققوا أرباحاً طائلة، إلا أن هناك فئة من العمد أجبرت الجميع على احترامها، ونظر لهم الاحتلال نظرة عداء لأن غالبيتهم كانوا السند الشعبي الحقيقي لعرابي في الريف، فكان إحساسه الدائم بأن أية معارضة لوجود ستنبع منهم (١).

أما التجار: فقد أسفر فتح السوق المحلية للبضائع الأجنبية، ثم نشوء الوحدات الإنتاجية الحديثة، وقيام بعض المصانع من مثل مصانع السجاير والأسمنت والطوب والملابس والورق والبيرة والزيوت والسكر وغير ذلك، مما أدى إلى قيام تجار التجزئة التي وجد فيها لفيف من الفلاحين المعدمين والحرفيين. فرص العمل في مجال التجارة، وبهذا تهيأ الجو لقيام البرجوازية المصرية من صغار التجار (٢)، على أن بعض هؤلاء التجار قد استغل ظروف الحربيين العالميتين،

---

(١) « النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ـ د / رؤوف عباس ص ١٨٨.

(٢) ثورة مصر ١٩١٩ م، عبد العزيز رفاعي ص ٣٣، ٣٤.

فأثرى من أعمال المضاربات والسمسرة ـ وهي الطبقة التي عرفت بأثرياء الحرب [١].

(ج) طبقة موظفي الحكومة:

نشأوا مع بداية مجيء الحضارة الغربية، وتأسيس دولة محمد علي في القرن الماضي، وزاد نموهم على الرغم من مناهضة الاحتلال لسياسة التوسع في التعليم، وعمله على إبقاء المصريين في حالة من العجز، ولم تكن النظم الموضحة للتعليم تهدف إلى تخريج كفايات تسد حاجة البلاد، في وظائف الدولة ذات الخطر، بل كانت هذه النظم ـ كما وضعها الاستعمار وأرادها ـ تخرج آلات صماء، ليس لديها شيء من الجرأة أو حرية الرأي أو القدرة على الابتكار، وحتى يجد الإنجليز دائماً ذريعة في إسناد الوظائف القيادية إلى الإنجليز، وتظل الوظائف الدنيا للمصريين [٢].

ولعل البيان الذي طلبته لجنة " ملنر " كشف عن هذه الحقيقة في وضوح[٣] فقد وجد أن المصريين الذين يشغلون الوظائف الصغيرة نحو

---

(١) .. واتسمت هذه الطبقة بالشبع، وساعدت على مضاعفة العناء الذي تحملته الطبقات الكادحة من جراء زيادة الغلاء ـ التيارات السياسية في مصر، د / أمال السبكي ص ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) في الأدب الحديث ـ عمر الدسوقي، ج ٢ ص ٢٠، ٢١.

(٣) تطور الحركة الوطنية ص٧٦ وما بعدها، ثورة مصر ١٩١٩م، لعبد العزيز الرفاعي ص٣٤، و ص ٨١: ٨٣.

ثلثي ما كان راتبه منها يختلف من (٤٩٩,٢٤٠ جنيهاً مصرياً)، وينحط نصيبهم عن الثلث قابلاً في الوظائف التي تختلف رواتبها من (٥٠٠ إلى ٧٩٩ جنيهاً) أما الوظائف الكبيرة فإن نصيب المصريين لا يزيد عن الربع.

على أن هناك حقيقة أخرى أن المصريين كان عليهم أن يتحللوا من الروح الوطنية ليفوزوا بهذه الوظائف، وأصبح سبيل النجاح سواء في مناصب الحكم أو في الحياة الاجتماعية عامة، هو الولاء للاحتلال الأجنبي والزراية بالمبادئ الوطنية، فتحللت الأخلاق والفضائل وفسدت النفوس، والتوت الضمائر، ونشأ الجبن والنفاق، والذل والرياء، وعمت النفعية والأنانية [١].

على أن التفاوت والتباين بين المرتبات أمر له شأن خطير، إذ أنه نحو (٥٠ ألفاً) من الموظفين لا يزيد متوسط مرتب أحدهم عن ١٣ جنيهاً، وأن حوالي (٢٢٤,٠٠٠) لم يزد متوسط مرتب كل واحد منهم عن ٢٨ جنيهاً.

ويبقى بعد ذلك (١٠٧٣) موظفاً يصل متوسط مرتب كل منهم إلى (تسعين جنيهاً) بينما مكافأة الجندي المصري لا تتعدى (٥٤ قرشاً) [٢]، وقد أدى ذلك إلى تفاوت في مستوى معيشتهم سنذكره فيما بعد.

---

(١) مصر والسودان للرافعي، ص ٢١٠: ٢١١.

(٢) هذه الأرقام مأخوذة إحصائياً سنة ١٩٤٣ عن الإحصاء السنوي العام « محاضر مجلس النواب ـ الهيئة النيابية الخامسة ج ٢ بتاريخ ٥ / ٤ / ١٩٤٣، ص ٨٢٢.
رجعت إلى ذلك من خلال « صياغة التعليم المصري الحديث، د / سليمان نسيم.

(د) طبقة العمال والحرفيين:

عرفنا [1] أن إنجلترة قد أهملت الصناعة، وأن المصانع التي كانت موجودة قبل الاحتلال قد أغلقت بفعل منافسة الصناعات الأجنبية، أو بمرسوم ضريبي كما حدث للصناعات القطنية كما ألغيت المصانع الحربية، ومصنع ورق بولاق، ودار صك النقود، كما بيعت مغازل القطن ومصانع النسيج والتي تبقت من " محمد علي " [2]، ومن ثم ظل العمال والحرفيون تحت ظروف تساعد على ركود الحرف والصناعات، فقد كان الصانع من أهل القرى يعمل في كوخ قذر، وإن كان من سكان المدن فهو يمارس مهنته غالباً في ورشة منزوية في بعض الأحياء القذرة من المدينة، ولم يكن يعني بالنظام أو بحسن الهيئة، أو بالشروط الصحية، إذ كانت غايته تتجه إلى تدبير مكان لعمله ذي إيجار رخيص [3].

ولقد خضعت طبقة العمال والحرفيين لظروف معيشة سيئة، فقد كانت أجورهم ضئيلة وساعات العمل طويلة ومرهقة، ولم يكن ثمة ما يؤمنهم ضد ما يتعرضون له من مخاطر وإصابات تتمثل في المرض

---

(١) راجع ذلك في « حال الاقتصاد المصري بين الثورتين « ص ١٣٧، ١٣٨ من هذا الباب.

(٢) مصر والسودان ـ عبد الرحمن الرافعي ص ٢١٩.

(٣) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ١٩٣.

والشيخوخة وإصابات العمل وسواها. ومن ثم أضرب عمال المحاجر في سنة ١٨٩٩ م، لرفع الأجور وتحديد ساعات العمل، وعادوا للإضراب ثانية سنة ١٩٠٣ م وثالثة في عام ١٩٠٨ م حتى نجحوا في تكوين أول نقابة لهم، وتبعتها نقابات أخرى مثل نقابة عمال الصنائع اليدوية التي سعت إلى الدفاع عن العمال إزاء أرباب الأعمال، بالإضافة إلى السعي لتحسين حال أعضائها مادياً وأدبياً (١)، على أننا نقول إن مستوى تأثير مثل هذه النقابات وإن مثلت صحوة بين صفوف العمال. إلا أنها لم تكن متغلغلة في أعماق البلاد لتوضيح مثل هذه المكاسب والتشريعات، فقد ظل العامل والمهني على حالته دون تغيير في أغلب أنحاء القطر.

وكانت الحرب فرصة تنفست خلالها طبقة العمال والحرفيين إذ تعذر الاستيراد، فاتجه الناس إلى أرباب الصناعات القديمة، كما حاول بعضهم تحديثها (٢)، كما كان لدخول رأس المال المصري حلبة الاستثمار فرصة لانتشار المشروعات الصناعية مثل السجاير، والسكر، وحلج

---

(١) تطور الحركة الوطنية ص ٨٠، ٨١ وما بعدهما، ص ٩١ وما بعدها من « محمد فريد » للرافعي.

(٢) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ١٩٠، في أعقاب الثورة المصرية، ص ١٥٦، ج ٢ وما بعدها، العلاقات العمالية الإنسانية وأيديولوجيتها في المجتمع العربي ص ٤ وما بعدها.

الأقطان وغيرها، وترتب على ذلك ازدياد عدد العمال المشتغلين في تلك العمالة تدريجياً [1].

وكانت الدفعة التي قدمتها الحرب العالمية الأولى للتصنيع، وما تبعها من تكون لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٧م، وتأسيس " بنك مصر " وتمويله للعديد من الصناعات[2]، وتكوين الاتحاد المصري للصناعات سنة ١٩٢٢م، وصدر قانون " التعريفة الجمركية[3]، سنة ١٩٣٠م، كان لكل ذلك آثار واضحة في زيادة معدل التصنيع، فبينما كان هناك سنة ١٩١٦م (١٥ مصنعاً) يعمل فيها حوالي (٣٥) ألف عامل، ارتفع عدد العمال في سنة ١٩٣٧م حتى وصل إلى (١٠٥) ألف عامل[4] على أنه مما ينبغي ذكره أن هذه المنشآت قد اتسمت بالميل نحو الحجم الصغير، ويرجع ذلك إلى أن الحرف اليدوية كانت هي القاعدة الأساس للصناعات المصرية [5].

---

(١) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ٢٧٦.

(٢) التطور والحركة الوطنية، ص ٨٠.

(٣) التطور الاقتصادي في مصر لمحمد رشدي، ص ١٢ وما بعدها، ج ٢.

(٤) تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مصطفى عفيفي، ص

(٥) التطور الاقتصادي لمحمد رشدي ج ٢ ص ١٠١: ١١٠.

وكان للحرب العظمى الثانية دور هام في تقديم [1] دفعة ثانية إلى الصناعة المصرية فانتعش النشاط الصناعي، وأخذت الأيدي العاملة الصناعية تنمو باضطراد، وإن ظلت قليلة بالمقارنة بالعمالة الزراعية [2].

على أن المهنيين، وأصحاب الحرف اليومية، كانوا يتلقون أجراً زهيداً عن عملهم بحيث يستحيل معه حدوث تطور في ثقافتهم أو أحوالهم المعيشية، ذلك أنهم يكسبون من عشرة إلى خمسة عشر سنتاً في اليوم، ونظراً لارتفاع تكاليف المعيشة، فإن الأيام لن تخبئ لهم سوى الجهل والكوخ أو الحظيرة المبنية من اللبن، وأقل كمية ممكنة من الغذاء التافه الذي يحفظ أجسادهم من العدم [3].

وهؤلاء المهنيون وأصحاب الحرف كانوا يمثلون الشطر الأكبر من الصناع وأهم هذه الحرف هي التجارة والحدادة وعمال البناء والأثاث، وقد عاش قريباً منهم أو في منزلتهم أرباب الصناعات الصغيرة كالنجارين وصناع الفخار، والصباغين، والدباغين، وغيرهم، والأول لم تكن لهم مدد عمل ثابتة بل كانت تأتي اتفاقاً، والطائفة الأخرى أصابها الاضمحلال بمنافسة أصحاب الصناعات الكبرى [4].

---

(١) حال الاقتصاد المصري بين الثورتين ص ٩٢ من هذا الباب.

(٢) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ٢٧٦.

(٣) مصر وكيف غدر بها ؟ ـ ألبرت فارومان ـ ص ٣٢٣.

(٤) التطور الاقتصادي في مصرج ٢ ص ١٣٨ وما بعدها.

(هـ) طبقة صغار الملاك والأجراء:

وقد مثلت الطبقة سفح الهرم الاجتماعي دائماً، كما مثلت الغالبية العظمى من سكان البلاد طيلة الحقبة التي نتناولها بالدراسة. إذ أنهم وحتى نهاية القرن التاسع عشر كانوا يمثلون ٣,٣٪ من مجموع الملاك ويملكون مساحة ٢١,٨٪، ولم يتعد متوسط ملكياتهم ١,٥ فدان تقريباً[١]، وفي إحصاء سنة ١٩٤٧م كان صغار الملاك يمثلون ٩٤٪ ولا تزيد مجموع ملكياتهم عن ٣٥٪، ويضاف إليهم ١٢ مليوناً من العمال الزراعيين وفقراء الفلاحين، في الوقت الذي بلغ فيه تعداد السكان ١٩,٢٢ مليون[٢] نسمة أدركنا إذن الحال التي عليها هؤلاء.

كما أنه من الملاحظ أن هذه الطبقة تزايدت، وذلك راجع إلى تفتيت الملكية عن طريق التوريث وتعدد الزوجات، حتى صارت ملكياتهم القزمية لا تجعلنا نفرق بينهم وبين المعدومين في كثير[٣]، وهذا ما حدا بي إلى جمعهم في طبقة واحدة.

أما العمال الزراعيون، فقد شابه وضعهم وضع القن فأجور منخفضة لا تفي بالضرورات الأساس بلغت فيما قبل عام ١٩١٤م

---

(١) التطور الاقتصادي في مصر ج ١ محمد رشدي، ص ٣٧.

(٢) المرجع السابق، ج ٢ ص ١٦٨ وما بعدها.

(٣) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ١٤٢: ١٤٤، ١٨٩ وما بعدها.

حوالي ٢٥ : ٣٠ مليماً في اليوم، وتراوحت بعد ذلك في أوقات الرخاء بين ستة وثمانية قروش وانخفضت إلى ثلاثة أو أربعة قروش في أوقات الأزمات، وبلغت عقب الحرب الثانية خمسة قروش، وطبقاً للإحصاءات الرسمية سنة ١٩٥٠م، قدر متوسط أجر العامل الزراعي في العام ١٤ جنيهاً، أي حوالي ٤ قروش في اليوم" هذا بالإضافة إلى موسمية أعمالهم، واستغلال المالك الرأسمالي لكل طاقة لديهم، مع عدم توافر أي ضمانات صحية أو اجتماعية لهم، وكان هذا الكسب الضئيل يكاد لا يفي بالحاجات الضرورية؛ مما جعل حياته تسوء باستمرار، فلم يدخل عليها كبير تعديل [١].

ومع ذلك فتؤكد الإحصاءات أن مستوى هذا العامل الزراعي كانت أعلى قليلاً من طبقة صغار الملاك، برغم هذه الأجور المنخفضة[٢]، وهذا ما جعلهم يشتركون في الكثير من صور الحياة وألوانها، فقد حافظ هؤلاء على عنصرهم المصري، لقبوعهم في طبقتهم دون مصاهرة أو تناسل مع أي من الطبقات الأجنبية، مما حافظ على وحدته الجنسية في الصفات والملامح الجسدية غالباً، وكذا في العادات والتقاليد [٣].

---

(١) الفلاح ـ حالته الاقتصادية والاجتماعية ـ يوسف نحاس ص ١١١ ـ ١١٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) القرية المصرية ـ مرجع سابق ـ ص ٢١٠ وما بعدها.

فالبيوت متلاصقة على نمط واحد تقريباً، والمشاركة واسعة بينهم في تبادل وسائل العمل والزراعة، وفي الأحزان على كثرتها، والأفراح على قلتها [1].

ثانياً: مستوى المعيشة بين الثورتين:

لعله من استعراضنا لطبقات المجتمع المصري أدركنا كيف ظل هذا المجتمع يعاني من النظام الطبقي الذي ظل سائداً طيلة الاحتلال، بل إن الاحتلال وجد أنه للتمكين لنفسه في البلاد يجب تعميق هذا النظام، وتوسيع الهوة بين هذه الطبقات ليضمن بقاءاً دائماً.

ومن هنا اختلفت مستويات المعيشة تبعاً لاختلاف مستويات هذه الطبقات، كما كانت للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد آثار أخرى على مستويات هذه المعيشة وسنحاول أن نستبين عن قرب كيف عاش المجتمع المصري خلال هذه الحقبة.

(أ) مستوى المعيشة فيما بين الاحتلال والحرب العالمية الأولى:

زادت إيرادات الحكومة بنسبة ٨٠ ٪ في المدة التي نتحدث عنها، وكان أكثر هذه الزيادة ناتجاً عن الإنتاج الزراعي، وذلك لتنظيم الري،

---

(١) المرجع السابق.

وتنظيم الإدارة[1]، لكن ذلك لا يعني تحسن مستوى المعيشة، فالتقدم في النواحي الزراعية لم يصحبه تقدم مماثل في نواحي الحياة الاجتماعية، ذلك لأن الاستعمار لم يكن يعني إلا بتوفير الإيرادات، حتى ولو على حساب تخفيض المصروفات الضرورية ليثبت أن إدارته ناجحة وليوفر من ضروريات المصريين ما يسد به أفواه الدائنين الأوروبيين[2]، وإلا يحق لنا أن نتساءل: كيف يمكن أن يتكون هذا الفائض الكبير في دولة يعيش سكانها في أحضان الفقر والجهل والمرض ؟ ! إن الفائض يعني أن البلد قد استوفى ضرورياته واستكمل حاجياته، بل ودخل إلى حضن الترف، هنا يحق لنا أن نقول إن هذا الفائض عن احتياجات هذا البلد [3]، فإذا أضفنا إلى ذلك الزيادة في عدد السكان إلى الضعف، أدركنا لما لم يحسن مستوى

(١) تاريخ الفكر المصري الحديث ـ المبحث الأول ـ الخلفية التاريخية ـ د / لويس عوض، ص ٢٩٢ وما بعدها، نقلاً عن « الامبريالية البريطانية في مصر من ١٨٨٢ ـ ١٩١٤م، دراسة في تكوين استعماري » ـ رسالة دكتوراه بجامعة السربون تحت الطبع. الاقتصاد المصري في العصر الحديث ص ١٧٥، ١٧٦ .

(٢) كانت ٣٨ ٪ فقط من المصروفات ينفق منها على عامة الشعب، وإذا طبقنا ذلك على عام ١٩٠٠م كان نصيب الشعب من المصروفات قد بلغ ٤,٥ مليون جنيه بمعدل ٤٤ قرشاً سنوياً للفرد وهو نصيب لا يفي بأقل الحاجات الضرورية للفرد في أكثر الشعوب تخلفاً عن التطور الاقتصادي في مصر ج ١ ص ٣٢، محمد رشدي.

(٣) المرجع السابق، ص ٣١ وما بعدها.

المعيشة رغم هذه الزيادة المزعومة في المواد ؟ ! ولم كانت حياة الأغلبية الساحقة من الشعب تتميز بالبؤس من حيث المأكل والمشرب[1] ؟ !

وبتفصيل لحال المعيشة نقول:

بين عامي ١٨٨٣، ١٨٩٨ كان هناك ضيق عام، وانخفضت الأسعار، وشحت النقود عما كانت عليه قبل الاحتلال البريطاني، ثم أعقب ذلك حقبة ما بين ١٨٩٨، ١٩١٩م، وقد تميزت بالتضخم المالي وبارتفاع الأسعار كثيراً عن مستوى ١٨٨٢م، ثم تلت ذلك أربع سنوات من الضيق وانخفاض الأسعار، حتى عادت أجور العمال الصناعيين إلى ما كانت عليه من ثلاثين عاماً [2].

فإذا حاولنا الربط بين هذه الظروف الاقتصادية، وبين حال الطبقات السابق تناولها ندرك أن طبقة الإجراء الزراعيين وصغار الفلاحين، والحرفيين وأرباب الصناعات، عاشوا عيشة الحرمان في ظل الأحداث السابقة، وأن طبقة موظفي الحكومة كانوا أحسن حالاً منهم، وأن كبار الملاك، لم تتأثر أحوالهم المعيشية في ظل تلك الظروف.

---

(١) التطور الاقتصادي في العصر الحديث. ص ١٣٥.

(٢) تفاصيل هذه الإحصاءات ص ٢٩٥: ٢٩٧ من « تاريخ الفكر المصري الحديث » نقلاً عن « الإمبريالية البريطانية في مصر ١٨٨٢م إلى ١٩١٤م دراسة في تكوين استعماري » رسالة دكتوراه بجامعة السوربون تحت الطبع.

(ب) مستوى المعيشة فيما بين الحربيين العالميتين:

لاشك أن كل الطبقات قد عانت من أزمات الحربين العالميتين الاقتصادية، وإن تفاوتت درجة المعاناة، فمن خوف على مستقبل الممتلكات، ورؤوس الأموال والتخوف من ضآلة الأرباح والاستثمار إلى الخوف من الحرمان من أقل وأدنى، ما يسد الرمق ويحمي الجسد، فارتفاع الأسعار شيمة الحروب وتفاقم الأزمات التموينية، مما جعل الحالة المعيشية للسواد الأعظم من الناس في اضطراب، حتى افتقد الناس في الحرب الثانية الخبز، وغدا القوت كالياقوت، واستعاض الموسرون عنه بالبطاطس والمكرونة وما إلى ذلك، وصار الناس يهجمون على المخابز، ويتخطفون الرغيف من حامليه في الشوارع والطرقات(1)، وأدى استمرار ارتفاع الأسعار إلى شقاء عدد كبير من السكان، وقد فشلت سياسة التدخل الحكومي للحد من ازدياد الغلاء، فكانت العلاوات الممنوحة لأصحاب الدخول الثابتة، وبعض أفراد الطبقة الفقيرة، وقد كانت هذه الإعانات ضرورية غير أنها غير كافية إذ لم تتمش مطلقاً مع حدة الغلاء (2).

وكان تحديد الحد الأدنى للأجور فيما لا يتمشى مع نسبة الغلاء جعل هذه الأجور لا تسد الحاجات، ولا تقي الفاقة (3).

---

(1) الرافعي « مصر المجاهدة في العصر الحديث « ج ٦ ص ٤١.

(2) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ٢٨٨ وما بعدها.

(3) المرجع السابق.

كما أن التسعيرة الجبرية لم تصادف نجاحاً بسبب تلاعب المنتجين والتجار وضعف أخلاق المشرفين على التموين [1].

وفي الوقت الذي تعاني منه طبقات المجتمع الفقيرة من آثار الحروب الاقتصادية، تجني الطبقات الأخرى أموالاً طائلة من جراء الاحتكار والسيطرة، وأعمال المضاربات والسمسرة، فكانت الحرب بالنسبة لهم فرصة للكسب والمزيد من الثراء، وبالنسبة للأغلبية الفقيرة من الشعب نقمة تؤرق عليهم حياتهم وتنغصها.

في الوقت الذي بارك فيه الدستور[2] حق كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين في الاحتفاظ بثرواتهم، وعدم محاولة نزعها منهم لإعادة توزيع الملكية بصورة عادلة، وأصبحت أية دعوة لمثل هذا الإجراء جريمة يعاقب عليها القانون، وفوق ذلك صار نفوذهم الاقتصادي والاجتماعي بفضل ما يتمتعون به من ثروات، أن يدفعوا بأنفسهم إلى البرلمان وأن يسيطروا على الأحزاب، وبالتالي على الأداة التنفيذية، وهكذا لم يكفل الدستور حق الطبقات الكادحة في الارتفاع بمستواها المعيشي، كذلك ضمت المدة ما بين الثورتين سنوات الكساد الاقتصادي في أوائل الثلاثينيات، وإن كان أثرها قد انعكس على معظم الطبقات

(١) التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ٢٩٠.

(٢) تطور الحركة الوطنية ص ٣٩٣، وما سبق ذكره بهذا الصدد من هذا الفصل.

فإن الأثر الأكبر لها يقع على كاهل الغالبية العظمى الكادحة والتي لا تملك الكدح.

على أن السنوات الأخرى التي شملتها تلك الحقبة غير سنوات الحرب والكساد الاقتصادي، لم تكن بسنوات رواج للطبقات الكادحة في المجتمع بل كانت هي الأخرى سنوات بؤس، وإن كانت أقل من مثيلتها في سنوات الحرب والكساد.

واستمرت ظاهرة الغلاء آنفة الذكر في السنوات التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية وزادت حدة الطبقية، وارتفعت البطالة. فبلغت ٧٥٪ من تعداد السكان أو حوالي ٤١٪ من بين القادرين على العمل [(١)].

وهنا ندرك أي وضع عاشت فيه الطبقات الاجتماعية المطحونة والممثلة لأغلبية الشعب المصري، والتي لا مقارنة بينها وبين طبقة الرأسماليين أو كبار الملاك الذي يكفي ما ينفق الواحد منهم في ليلة واحدة من ليالي أوربة، أن يقوت جميع فلاحيه لمدة عام كامل[(٢)].

ثالثاً: الأسرة المصرية والتغير الاجتماعي:

عاشت مصر في قيمها الحضارية التي ورثتها من غابر حضارتها، وامتزجت بحاضرها، فعاشت البلاد على اختلاف طبقاتها في إطار قيم

---

(١) التطور الاقتصادي في مصر ج ١ / محمد رشدي ص ١٩٢ وما بعدها.

(٢) التطورات الاجتماعية في الريف المصري، ص ٣٦.

الأسرة، وهي قيم مثلت الكيان الروحي المصري تمثيلاً قوياً. فحب الأسرة يرجع في أصوله إلى عصور قديمة، وقد أشرنا إلى التكوينات الأسرية في المدينة والقرية في مدخل البحث، وها نحن أولاء؛ نلقي مزيداً من الضوء على الحقبة المتناولة بالدراسة.

فقد نشأت الأسرة وبقيت منذ غابر السنين إلى العصر الحاضر لتنتظم بقيمها الكيان المصري، وكان حب الأسرة والولاء لها، والإيمان بالموروثات والعقائد هو قوام الحياة الاجتماعية، يتجلى ذلك في الأعراف الاجتماعية التي تبقى على عواطف الأرحام من أبوة وأمومة وخلافهما، ومن صيانة العرض وعدم ابتذاله، وتفضيل أدنى معيشة على الامتهان والمذلة[1]، كما كانت البلاد لا تزال في سوادها الأعظم تعلى عهد الرعاية الأبوية وتدين الأسرة بالولاء لشيخها، ويكون الأب مصدر الكسب بالنسبة لأسرته ويعاونه في ذلك أبناؤه الذكور عادة متى بلغوا مبلغ الرجال، وتقوم المرأة بأعمال المنزل وأعبائه، تشاركها في ذلك بناتها غير المتزوجات، غير أن ظروف الحياة وتطورات المجتمع وتغيراته أثرت في دور المرأة إلى حد كبير، وكان أول ما لحق هذا الدور من تغيير هو خروجها من منزلها طلباً للعلم، ثم عاملة فيما بعد، وسنلقي شيئاً من التفصيل على ما أحدثه خروج المرأة ـ غير المعهود فيما قبل ـ من مناقشات وجدل طرح قضية المرأة على بساط البحث.

---

(١) ثورة مصر ١٩١٩ م عبد العزيز رفاعي ص ٧٤، ٧٥.

(أ) تعليم المرأة:

لم يكن تعليم المرأة منتشراً أو مألوفاً فيما قبل إلا في حدود ضيقة أتاحتها مدارس الإرساليات للمسيحيات، وكانت أول مدرسة بدأت في هذا الشأن في المدرسة السيوفية وتخصصت تعليمهن عمل الممرضة والقابلة، ولم تتحول تلك المدرسة إلى مدرسة ابتدائية إلا في عام ١٨٨٩م، وحصلت أول دفعة للبنات في مصر على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية في عام ١٩٠٠م، ثم أنشئ لهن " دبلوماً " للتدريس، وفي سنة ١٨٩٥م، أنشأت الحكومة، مدرسة عباس الأول للبنات وحتى ذلك الحين لم يكن في أقاليم القطر مدارس لتعليمهن، واستمر ذلك حتى سنة ١٩٠٩م حينما أنشأت مجالس المديريات مدارس في عواصمها عدا أسوان [١].

وكان لظهور الصحافة النسائية بدءاً من ١٨٩٢م متمثلاً في مجلة " الفتاة " لهند نوفل، وما تلاها من مثل " أنيس الجليس ١٨٩٨م: ١٩٠٨م " وغيرهما من المجلات والصحف التي تناولت قضايا المرأة من خلال أقلام مختلفة، فتناولت ما ينبغي أن تكون عليه المرأة، وعلى أي مستوى تكون مدركاتها، كان لذلك أثره في التهيئة لوضع قضية المرأة على بساط البحث [٢]، فتعالت الصيحات بضرورة النظر في وضع المرأة، أو ما

---

(١) الحركة النسائية الحديثة ـ ص ١٠٧.

(٢) الحركة النسائية الحديثة، ص ٣٦: ٦٩، تفاصيل ما سبق.

عرف بتحريرها، وقد تزعم " قاسم أمين" هذه الحركة بعد عودته من فرنسة، وكتب مقالاته في ذلك في جريدة " المؤيد " [١]، ثم كان كتاب " تحرير المرأة " الذي طالب فيه بضرورة تعليمها، ونزع الحجاب، على أن ترتدي الزي الذي حددته لها الشريعة الإسلامية [٢]، واصدر كتاب " المرأة الجديدة " في سنة ١٩١١م، أوضح فيه المجالات التي تكون المرأة أخص بالعمل فيها، وقد أيده الإمام " محمد عبده " بفكره الثاقب، ورؤيته السليمة، وبصيرته النافذة، وعارض ذلك كثيرون ونالوا من " قاسم أمين " وكبريائه [٣].

والواقع أن المؤيدين والمعارضين قد خدموا القضية، إذ طرحوها على بساط البحث، وأيقظوا الرأي العام المصري إلى تعليمها، وعملها، وسفورها، وناقشوا العادات والتقاليد، والوسائل الحديثة في البيت والتربية [٤]، وقد ترتب على خروج المرأة للتعليم أن قلدت الأوربيات

---

(١) نشر أول مقالة بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٩٩م، والثانية في ٢٠ منه والثالثة في الثامن والعشرين منه أيضاً.

(٢) تحرير المرأة ـ ط ٢، القاهرة سنة ١٩٤١ م، ص ٧.

(٣) « قاسم أمين ـ تاريخ حياته الفكري « تأليف أحمد خاكي، ص ١٠٦ وما بعدها. وعرض لبعض أصحاب وجهات النظر المناهضة والمؤيدة ومواقف لكل، فكان سعد زغلول في مقدمة من ناصره.

(٤) تطور النهضة النسائية في مصر ـ درية شفيق، وإبراهيم عبده، ص ١٤ : ١٥ .

فنزعت النقاب، وأقامت بذلك ضجة كبيرة شغلت بها الهيئات والطبقات المصرية المختلفة، وكان لها أنصار ومعارضون.

(ب) عمل المرأة:

لم يتقبل المجتمع المصري[1]، نزول المرأة إلى ميدان العمل في المدينة سوى من امرأة الطبقة الدنيا التي كتب عليها أن تواجه ظروف الحياة القاسية وأعباءها بممارسة المهن البسيطة الخاصة، فهي تخدم في البيوت والمستشفيات، وتمتهن غسل الملابس، وتبيع في الأسواق، بالإضافة إلى العمل في المصانع، ومع تغير ثقافة المجتمع، وتردد الدعوة إلى خروج المرأة للعمل انعكس الأمر على بعض الأسر من الطبقة المتوسطة، فظهر عمل يتم داخل البيت، فكانت البنت تعد الأشغال المختلفة التي تعرض في السوق عن طريق بائعة متخصصة، وعلى هذا تكون المرأة قد عملت في ميدان التجارة والإنتاج دون حاجة إلى الخروج من البيت، وحينما خرجت انحصر عملها في المجال الطبي مثل التوليد وخلافه، وفي حقل التدريس خاصة بعد إنشاء مدرسة المعلمات[2].

---

(١) « في سيكولوجية المرأة العاملة « ط ١، د / كاميليا عبد الفتاح ص ٥٣، مكتبة القاهرة الحديثة.

(٢) « في سيكولوجية المرأة العاملة « ط ١، د / كاميليا عبد الفتاح ص ٥٣، مكتبة القاهرة الحديثة.

هذا بخلاف المرأة الريفية التي لم تتوقف لحظة عن العمل رغم أن التخلف في الريف أكبر منه في المدينة.

(ج) مشاركة المرأة في الحياة العامة:

لم تشارك المرأة في الحياة السياسية والشئون العامة في القرن التاسع عشر، وحتى الحرب العالمية الأولى، وذلك لأن إمكاناتها في تلك الأثناء كانت محدودة، وموقف المجتمع منها لم يكن قد تغير بعد، وبدأت النواة للمشاركة الاجتماعية للمرأة بتكوين الجمعيات في النصف الأول من عام ١٩١٤م، فأنشئت جمعية " الاتحاد النسائي التهذيبي" وانصبت مهمتها على إلقاء المحاضرات بواسطة مثقفات المجتمع، كما أسهمت " هدى شعرواي" في تأسيس " جمعية الرقي الأدبي " للسيدات المصريات " بهدف العمل على تنوير وترقية عقلية المرأة سواء للفتاة بعد استكمال دراستها، أو للأم في وقت فراغها [١].

(د) مسيرة الحركة النسائية فيما بعد:

استقرت التجربة والدعوة التي نادى بها قاسم أمين، فبعد الحرب العالمية الأولى وبالتدريج خلعت المرأة النقاب[٢]، وخرجت إلى كل

(١) « المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي « ١٩ ـ ١٩٤٥ ـ د / لطيفة محمد سالم ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤ م.

(٢) الحركة النسائية الحديثة، د / إجلال خليفة ص ٨٢ وما بعدها.

مجالات العمل مشاركة الرجل فيها مشاركة تكاد تكون تامة، غير أن استقبال المرأة خارج العمل المنزلي وجد كثيراً من المعارضين ضد عمل المرأة على الإطلاق، أو العمل في قطاعات معينة [١].

وشجعت ثورة ١٩١٩م المرأة على المشاركة في الحياة السياسية، حين خرجت أول مظاهرة نسوية تطالب بالاستقلال[٢]، وتحقيق مطالب البلاد، ثم تبع ذلك تأليف لجنة مركزية للسيدات الوفديات، ثم دخلت المرأة الجامعة[٣]، التي فتحت لها أبوابها تباعاً، كذلك ألفت الجمعيات النسوية، ومضت تسهم بشكل واضح في الحياة الاجتماعية [٤].

غير أن الأمور أخذت تتطور تباعاً، فلم تكتف المرأة بذلك، فما أن خلعت النقاب واستبدلت المعطف بالحبره، حتى سعت إلى نبذ المعطف، وخرجت بالثياب الملونة ثم أخذ المقص يتحيف في الذيول، والأكمام والجيوب، ويجور عليها ويضيقها حتى صارت كبعض جلدها، ثم

(١) المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٢) تفاصيل ذلك وتفاصيل مشاركة المرأة في العمل السياسي في « الفصل الأول من ـ المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي » ص ٢٥ : ٥١، مرجع سابق.

(٣) الحركة النسائية الحديثة / إجلال خليفة، ص ١١٠ وما بعدها، حتى ص ١٢٨.

(٤) تفاصيل ذلك في الفصل الثاني من « المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي » ص ٥١ : ٧١.

ظهرت على شاطئ البحر في المصايف؛ بما لا يكاد يستر شيئاً، واقتحمت بعد ذلك ما يلائمها وما لا يلائمها، وحطمت الحواجز التي تقوم بين الرجل والمرأة في المسارح والترام (١).

على أنه أقبل أغلب الشباب على الزواج بالفتاة المتعلمة العاملة في نهاية الحقبة نظراً لارتفاع تكاليف المعيشة ومستوى الحياة، في الوقت الذي شاركت فيه المرأة العاملة زوجها في أعباء المسئولية فلم يعد العائل الوحيد للأسرة كما كان من قبل، كما لم تعد هي عبء على زوجها أو ذويها في الوقت ذاته افتقدها بيتها وأبناؤها أماً راعية لهم غالباً وبخاصة في أوقات العمل.

رابعاً: أثر الاحتلال في الحياة الاجتماعية:

أهمل الاحتلال الإصلاح الاجتماعي مطلقاً، ولم ينفق من الإيرادات العامة شيئاً على هذا الإصلاح، فتدهورت حالة الأمة الاجتماعية تدهوراً بالغاً، وانقصمت الروابط بين الطبقات، لانصراف أفرادها إلى المنافع الشخصية دون الحياة القومية (٢).

ومن هنا ظل التقدم الاجتماعي بطيئاً، فأقام أغلب السكان في القرى التي لم يتغير طابعها كثيراً عن ذي قبل، ولم تتحسن حالة الفلاحين،

(١) الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ج ٢ ص ٣٤ وما بعدها.

(٢) مصر والسودان ص ٢٦٦ للرافعي.

بخاصة الأجراء وصغار الملاك بالرغم من صدور قانون تحريم السخرة سنة ١٨٨٦م[١]، وصدور قانون الأفدنة الخمسة التي تحرم على المرابين انتزاع ملكيتها، كما ألغى استعمال الكرباج [٢]. لكن مع هذا ظل المسكن والمأكل والملبس والخرافات فاشية في صفوفهم نتيجة الجهل والبعد عن الحضارة، ولم توجه العناية الواجبة إلى التعليم، وظلت نسبة الأمية عالية إلى حد كبير، وكان لإغفال الصناعة أثره في بطء التقدم إذ يترتب عليها دائماً تخطيط المدن وإقامة المباني والنهضة العمرانية [٣].

أضف إلى ما سبق إهمال الاحتلال للناحية الصحية سواء في القرى أو في المدن فقد كان ينظر إلى هذه الشئون نظرة تغاضي، فالبرك تملأ القرى يلعب الأطفال حولها ويغسل النساء ملابسهم فيها، وتستحم فيها الماشية وتشرب، فكانت النتيجة الحتمية إصابة جميع الفلاحين

(١) برغم صدوره سنة ١٨٨٦م إلا أن الأمر العالي لم يصدر به إلا في ديسمبر ١٨٨٩، ولا يعني ذلك إلغاء السخرة كلية ولكن حد منها، وأخذت شكلاً جديداً.

راجع ذلك في التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩ م ص ٩٣: ١٠٣.

(٢) وبالرغم من ذلك لم يلغ كلية بل صار مستعملًا في كثير من المواقف. المرجع السابق ص ٨٩: ٩٣.

(٣) التطور الاقتصادي في العصر الحديث، ص ١٨١: ١٨٢.

تقريباً بديدان طفيلية تسببت في إهدار جهد الملايين ووفاة الآلاف منهم، ولازلنا نعاني من آثارها بعد[1]، ولم يقف الأمر عند حد الطفيليات، إذ انتشرت " الكوليرا "[2] واكتسحت البلاد، وقتلت عشرات الألوف، مما يعطي مؤشراً خطيراً، ولكن محاولة الاحتلال لم تتعد الإسراع في تعليم " حلاق الصحة" في القرى مبادئ القوانين والإجراءات الصحية [3].

واجتمع إلى ذلك رعايته للآفات الوافدة، فقد عمرت مصر بطوفان من مختلف الأجناس وبخاصة في سنوات الحربين، عمرت بهم دور الخمر والقمار، ودور البغاء المرخصة وغير المرخصة، والصريحة والمستترة، وألف الناس هذه المناظر، وتخلف عن ذلك كله جيش من سماسرة الخنا، وضحاياه الذين لم يجدوا بداً من المضي في طريقهم بعد انتهاء الحرب، وعدد ضخم من دور الخمر، ومن دور اللهو الرخيصة التي تعيش على من يقع في شراكها من الأغرار، وعاد مئات الألوف من المسرحين في خدمة جنود الحلفاء بعدما أفسدت فطرتهم، وفقدوا ما يتجمل به أهل الريف من الحياء الذي يحول بينهم وبين الاجتراء

(١) التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩ م، ص ٨٧.

(٢) ظهر الوباء اثنتى عشرة مرة حتى عام ١٩٤٧ م، كان أشهرها أعوام « ١٨٨٣، ١٨٩٦، ١٩٠٢، ١٩٤٧ » الأهرام في العدد الماسي ص ٨٣.

(٣) التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩، ص ٨٨.

على العادات، وانتهاك الحرمات الدينية والتقاليد الاجتماعية، ونزحوا إلى المدينة بعدما طبعوا على مقارفة الآفات والآثام والسموم. وعمت هذه الآفات طبقات الشعب على السواء[1]، وأولى هذه الآفات انتشار الربا، مما أفضى إلى ضياع الكثيرين وانتشار الفقر والبؤس، كذا انتشرت الخمور الفتاكة، بين سكان المدن ثم الريف فأفسدت عليهم صحتهم وأخلاقهم وأنقصت مقدرتهم على العمل، وساعدت على ازدياد حوادث الإجرام، والإخلال بالأمن العام، وانتشرت أيضاً آفة الميسر، فساءت حالة الشعب الاجتماعية إلى حد بعيد.

وانتشرت المخدرات انتشاراً مروعاً، وكذا الصور العارية في المجلات باسم الفن أو النجومية، أو تناسق الأجسام، وتجاوز هذا الداء المجلات إلى أشرطة السينما، ثم اقتحم المعاهد الحكومية فدخل مدرسة الفنون الجميلة في ذلك الوقت[2].

---

(١) ثورة مصر ١٩١٩ م، عبد العزيز رفاعي ـ ص ٧٤.

(٢) الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ج ٢، د / م. محمد حسين ص ١٧٨، ص ١٨٠، ٣٢٤ إلى ص ٣٢٧، ويراجع في وصف هذه المجتمعات: ما كتبه المنفلوطي في النظرات ج ١ ص ٢٤، ٢٥، ج ٣ ص ٢٨: ٣١، ص ١٦٥: ١٧٥، السياسة الأسبوعية عدد ٦ ـ ٨ ذي الحجة ١٣٤٤ ـ مقال لمحمد توفيق دياب، ١٩ يونيه سنة ١٩٢٦، ٢٧ مارس ١٩٢٦، المقال لفكري أباظة، وحي القلم ج ٣ ص ١٩٨: ٢٠٥، ملحق السياسة الأدبي ـ عدد ١٤ جمادى الثاني ١٣٥١ ـ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢، مقال لعبد الوهاب عزام.

وفي الوقت الذي عاش الفلاح حياة الضنك والبؤس والمرض والجهل، وزيد على ذلك بإفساد فطرات البعض من جراء هذه المصائب الوافدة في الوقت ذلك عاش المترفون من الأغنياء يتهافتون على ما تخرج المصانع الأوروبية من وسائل الترف، وغاية جهد كل منهم أن يتقن تقليد الأوربيين في كل شيء، فيسبغ على بيته الجو الأوربي، ويعلم بناته وأبناءه رطانتهم، ولكناتهم، وقد استهوى شبابهم بريق المظاهر التافهة التي ترضى النزوات، فشارك المجتمعات على اختلافها، وأقبل على تعلم الرقص الغربي، واحتفل المصريون بأعياد الآحاد ورأس السنة. وحذوا حذو الأجانب في المجون والتبذل في مثل هذه المناسبات[١].

وقد كان الناس في حيرة من أمرهم، لا يدرون ما يأخذون، وما يدعون من سبل البدع المنهمر في غير توقف.

---

(١) الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ج ٢ ص ١٨٢.

الخاتمــة

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وبعد..

فهذا ما وفقني الله إليه في دراستي لموضوع " المجتمع في مصر بين ثورتي عرابي ويوليو". وإني أتوجه إلى الله العلي القدير الذي أعان بالتوفيق، وإني لست بحاجة إلى بيان ما صادفني في بحثي هذا من عقبات وصعوبات، فليس من شك في أن موضوع البحث شاق، إذ شمل حقبة طويلة حافلة بالأحداث والصراع والمتغيرات في كافة مستويات الحياة المصرية كان علي أن أتابع هذا العصر بما فيه من أحداث ومتغيرات وبخاصة في الحياة الاجتماعية التي طالما أغفلتها الكتب والدراسات مكتفية بذكر الأحداث السياسية والاقتصادية، والتعرض للمجتمع هامشياً، مما جعلها نتفاً متفرقة تصيدناها من ثنايا الكتب والصحف والدوريات

وإزاء كل ذلك لم يكن من السهل أو اليسير إعداد مثل هذا البحث الشائك الشائق، وأعتقد أني لم أعدم الفائدة ـ أن الدراسة قدقدمت بانوراما متكاملة عن حياة المجتمع المصري إبان الحقبة المنوطة بالدراسة

بكافة جوانبها، وقد كانت أغلبها نتفاً مبثوثة بين ثنايا المصادر والمراجع تذكر لماما وبندرة بين الأحداث السياسية والاقتصادية.

هذا:

فإن أك قد وفقت فما توفيقي إلا بالله، وإلا فالكمال له وحده وحسبي أنها باكورة أبحاثي، وأني حاولت الصواب ما استطعت.

وعلى الله قصد السبيل،

مقدم البحث

رمضان حسانين جاد المولى

ثبت بالمراجع

أولا: الكتب والدراسات

(١)الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر: د/ م. محمد حسين ج١، ج ٢، نشر مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز ـ ١٩٥٦ م.

(٢)الأحزاب في الحياة السياسية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ـ القاهرة ـ مكتبة الأنجلو.

(٣)أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه: محمود الخفيف ـ كتاب الهلال ج ١ عدد رقم ٢٤٥، يونيه ١٩٧١ م ج ٢ عدد رقم ٢٤٦ ـ يوليه ١٩٧١م، دار الهلال.

(٤)الأدب والحياة في المجتمع المصري المعاصر: د/ ماهر حسن فهمي. لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ يوليو ١٩٦٤ م.

(٥)الأدب والمجتمع: محمد كمال الدين يوسف. مطابع الدار القومية ـ القاهرة، يوليو ١٩٦٢م.

(٦)الأزهر في ألف عام: د/ محمد عبد المنعم خفاجي ج ١ ـ المطبعة المنيرية بالأزهر سنة ١٩٥٥ م .

(٧)الأساس الاجتماعي للثورة العرابية: بقلم / رفعت السعيد ـ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٦٧ م ز

(٨)أصول ثورة يوليو: د / جلال يحيى. سلسلة الكتب الدراسية رقم ٢، دار مطابع الشعب. ط ٢، ١٩٦٥ م.

(٩)أضواء الأدب العربي المعاصر: أنور الجندي. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٦٩ م.

(١٠)بنوك وباشوات: تأليف / قيدس لاندرز ـ ترجمة د / عبد العظيم أمين. دار المعارف ـ ١٩٦٦ م.

(١١)تاريخ آداب اللغة العربية: جورجي زيدان، ج ٤ ـ تحقيق د / شوقي ضيف، القاهرة، سنة ١٩٥٧ م.

(١٢)تاريخ الأدب العربي في العصر الحاضر: د / علي إبراهيم أبو الخشب. الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٨ م.

(١٣)تاريخ الأزهر في ألف عام: سنية قراعة. مكتبة الصحافة الدولي للصحافة والنشر، يوليو ١٩٦٧ م.

(١٤)تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده: تأليف / محمد رشيد رضا. ج١ ط ١، مطبعة المنار، القاهرة، سنة ١٩٣١ م.

(١٥)تاريخ الإصلاح في الأزهر: الشيخ / عبد المتعال الصعيدي ـ دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد بمصر ط ١. بدون تاريخ طباعة.

(١٦)تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، سنة ١٩٦٢م.

(١٧)تاريخ التعليم في مصر: أحمد عزت عبد الكريم، عصر محمد علي نشر سنة ١٩٣٤م من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل عهد توفيق، ج١ مطبعة النصر سنة ١٩٤٥م ـ عصر عباس وسعيد ج ٢ مطبعة النصر بدون تاريخ طباعة، عصر إسماعيل وأوائل عهد توفيق ج ٣ ملحقات مطبعة النصر سنة ١٩٤٥ م.

(١٨)التاريخ الثقافي للتعليم: د/ حسن الفقي. نشر دار النهضة العربية، بدون تاريخ طباعة.

(١٩)تاريخ الحركة القومية ـ وتطور نظام الحكم في مصر: ت. عبد الحميد الرافعي، ج ١ مكتبة النهضة المصرية ط ٣ سنة ١٩٤٨م ج ٢ ط ٢ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة.

(٢٠)تاريخ الفكر المصري الحديث: المبحث الأول ـ الخلفية التاريخية. د/ لويس عوض، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٠م.

(٢١)" التاريخ القومي ": وفق منهج الدراسات التكميلية بمعاهد المعلمين والمعلمات ـ ت. د / أحمد عزت عبد الكريم. د / أمين عبد الله، د / أبو الفتوح رضوان ـ دار سعد بمصر للطبع والنشر ط ١ بدون تاريخ طباعة.

(٢٢)تاريخ المسألة المصرية (١٨٧٥: ١٩١٠): تأليف ـ تيودور رتشتين ترجمة / عبد الحميد العبادي، ومحمد بدران. ط ٣ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، سنة ١٩٥٠ م.

(٢٣)تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر: د / أحمد أحمد الحتة. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٥٧م .

(٢٤)تاريخ مصر الاقتصادي من العصور الحديثة: د / محمد فهمي لهيطة. لجنة التأليف والترجمة والنشر. ط ٢، سنة ١٩٤٥ م.

(٢٥)تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث: د / أمين مصطفى عفيفي. القاهرة ط ٣ مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٥٤ م.

(٢٦)تاريخ مصر السياسي: تأليف. أمين سعيد. طبع دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٥٩ م.

(٢٧)تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة: تأليف. محمد رفعت ج ١ ط ١. مطبعة الشعب، مايو سنة ١٩٢٠ م ـ القاهرة.

(٢٨)تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣: ١٨٦٩م) تأليف إلياس الأيوبي، المجلد الأول ـ دار الكتب المصرية، القاهرة، سنة ١٩٢٢م.

(٢٩)تاريخ النهب الاستعماري لمصر: تأليف. جون مارلو. ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م.

(٣٠)تحت راية القرآن: المعركة بين القديم والجديد ـ القاهرة ـ بدون تاريخ ـ تأليف/ مصطفى صادق الرافعي.

(٣١)تحرير المرأة: قاسم أمين ط ٢ ـ القاهرة ـ سنة ١٩٤١ م.

(٣٢)التربية والمجتمع: ت " أ. ك. أوتاواي " مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٧٠م، ترجمة. د / وهيب إبراهيم سمعان، د / عدلي كامل، د / رشدي لبيب، د / عماد الدين سلطان.

(٣٣)التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩م: د / فاطمة علم الدين عبد الواحد، الهيئة المصرية العامة سنة ١٩٨٤م.

(٣٤)تطور الأدب الحديث في مصر: من أوائل القرن التاسع عشر على قيام الحرب الكبرى، د / أحمد هيكل. دار المعارف، ط ٣، بدون تاريخ طباعة.

(٣٥)التطور الاقتصادي في مصر: تأليف محمد رشدي. في جزءين ـ دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢ م.

(٣٦)التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث: تأليف د / راشد البراوي، محمد حمزة عليش ط ٣ ـ ١٩٤٨م ـ نشر مكتبة النهضة المصرية.

(٣٧)تطور الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦م: د / عبد العظيم محمد رمضان ـ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ـ ١٩٦٨م.

(٣٨)تطور الشعر العربي الحديث في مصر (١٩٠٠: ١٩٥٠) د / ماهر حسن فهمي ـ ١٩٥٨م، مكتبة نهضة مصر بالفجالة.

(٣٩)تطور الصحافة المصرية: د / إبراهيم عبده ـ ط ٢ ـ القاهرة، سنة ١٩٤٤م.

(٤٠)تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة: د / عبد الرحيم مصطفى. معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ـ ١٩٧٣م.

(٤١)تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية: د / علي بركات ـ القاهرة ـ دار الثقافة الجديدة ـ سنة ١٩٧٧م.

(٤٢)تطور النهضة النسائية في مصر: درية شفيق، وإبراهيم عبده ـ القاهرة ـ مكتبة الآداب ـ سنة ١٩٤٥ م.

(٤٣)التيارات السياسية في مصر: د/ أمال السبكي. دار المعارف، ط١، سنة ١٩٨٢م.

(٤٤)ثورة ١٩١٩م: عبد الرحمن الرافعي ـ ج ١، ج ٢ ـ نشر مكتبة النهضة المصرية ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة سنة ١٩٤٦م.

(٤٥)ثورة الأدب: د / محمد حسين هيكل ـ دار المعارف ـ بدون تاريخ طباعة.

(٤٦)ثورة شعب: د / سعيد عبد الفتاح عاشور ط ١ ـ عرض الحركة الوطنية في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مع دراسة تفصيلية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م. دار النهضة العربية مطبعة لجان البيان العربي.

(٤٧)الثورة العرابية: صلاح عيسى. ط ٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، سنة ١٩٨٢م.

(٤٨)الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي: عبد الرحمن الرافعي ـ ط ٢ سنة ١٩٤٩ م مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة.

(٤٩)ثورة مصر ١٩١٩م (١٩١٤: ١٩٢٣م): د / عبد العزيز رفاعي ـ ط ١ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ـ بدون تاريخ طباعة.

(٥٠)الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية في العصر الحديث: د / محمد كمال يحيى ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٣ م.

(٥١)الجذور التاريخية لثورة يوليو: محمد أنيس، رجب حراز ـ القاهرة، مكتبة النهضة.

(٥٢)جمال الدين الأفغاني باعث نهضة الشرق: بقلم عبد الرحمن الرافعي. سلسلة أعلام العرب ٦١، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

(٥٣)الحركة النسائية الحديثة: د / إجلال خليفة، المطبعة المصرية الحديثة، بدون تاريخ طباعة.

(٥٤)حريق القاهرة: د / محمد أنيس. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، ط ١، سنة ١٩٧٢ م.

(٥٥)الخطط التوفيقية: علي باشا مبارك، ج ١، القاهرة، سنة ١٣٠٥ هـ.

(٥٦)دراسات في تاريخ مصر المعاصر: د / عبد العظيم رمضان ـ المركز العربي للبحث والنشر ـ القاهرة، سنة ١٩٨١م.

(٥٧)دراسات في ثورة ١٩١٩م: د / حسين مؤنس. سلسلة اقرأ ـ دار المعارف بمصر. عدد ٤١٨.

(٥٨)السخرة في حفر قناة السويس: د / عبد العزيز محمد الشناوي. ط١، منشأة المعارف الحديثة، سنة ١٩٥٨ م.

(٥٩)سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٣٠٦ هـ ـ ١٩١٤ م: مصطفى النحاس جبر يوسف. الهيئة المصرية العامة، سنة ١٩٧٥ م.

(٦٠)السياسة والحكم: د/ علي الدين هلال ـ القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، سنة ١٩٧٧ م.

(٦١)سيرة القاهرة: تأليف / ستانلي لين بول. ترجمة د / حسن إبراهيم حسن وآخرين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٠ م.

(٦٢)الشرق الأوسط في التاريخ الحديث: د / محمد ضياء الدين الريس، ط٢، ١٩٦٥م، مطبعة لجنة البيان العربي، نشر مكتبة الشباب.

(٦٣)صياغة التعليم المصري الحديث: " دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية، د / سليمان نسيم، الهيئة المصرية العامة، ١٩٨٤ م.

(٦٤)عجائب الآثار: للجبرتي ج ١ ـ القاهرة، سنة ١٣٢٢ هـ.

(٦٥)عصر إسماعيل: عبد الرحمن الرافعي ج١، ج٢، دار المعارف بمصر، ط٣، سنة ١٩٨٢ م.

(٦٦)عصر محمد علي: عبد الرحمن الرافعي، ط٤ دار المعارف، سنة ١٩٨٢م.

(٦٧)العلاقات العمالية الإنسانية وأيديولوجيتها في المجتمع العربي: مطبعة السعادة بمصر.

(٦٨)علي مبارك وأعماله: بقلم / سعيد زايد. سلسلة الألف كتاب رقم ١٩٩، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٦٩)في تاريخ مصر السياسي: د / محمد أنيس، المؤسسة العرابية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ أكتوبر سنة ١٩٧٢م.

(٧٠)فجر الحياة النيابية في مصر: د / عبد العزيز رفاعي ـ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٦٢ م.

(٧١)الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية: د / يوسف النحاس ـ القاهرة ـ مطبعة المقتطف والمقطم، سنة ١٩٢٦ م.

(٧٢)في الأدب الحديث: عمر الدسوقي ـ ج ١ ط ٨، نشر دار الفكر، مطبعة الرسالة سنة ١٩٧٠م ج ٢، ط ٣، ١٩٥٩ م.

(٧٣)في أعقاب الثورة المصرية: عبد الرحمن الرافعي ج ١، ط ١، ١٩٤٧، ج٢، سنة ١٩٤٩، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

(٧٤)في سيكولوجية المرأة: د / كاميليا عبد الفتاح ـ ط ١ ـ مكتبة القاهرة الحديثة، سنة ١٩٧٢ م.

(٧٥)قاسم أمين ـ تاريخ حياته الفكري: أحمد مكي: مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، سنة ١٩٧٣ م.

(٧٦)القرية المصرية: دراسة في الملكية وعلاقات الإنتاج، تألف فتحي عبد الفتاح ـ دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة ـ بدون تاريخ طباعة.

(٧٧)قصة الأدب في العالم: ج ٣، أحمد أمين، زكي نجيب محمود ـ القاهرة، ١٩٤٨م.

(٧٨)القوى الاجتماعية في الثورة العرابية: تأليف د / لطيفة محمد سالم ـ الهيئة المصرية العامة، سنة ١٩٨١ م.

(٧٩)المؤثرات الفكرية في الثورة العرابية: مصطفى عبد الغني ـ الهيئة المصرية العامة، سنة ١٩٨٢ م.

(٨٠)محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية: عبد الرحمن الرافعي ط ٢، سنة ١٩٤٨م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

(٨١)المدخل إلى تاريخ مصر الحديث: د / السيد رجب حراز. نشر دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٧٠ م.

(٨٢)مذكرات الإمام محمد عبده: تقديم وتعليق طاهر الطناحي. دار الهلال، بدون تاريخ طباعة.

(٨٣)مذكرات الدعوة والداعية: حسن البنا ـ مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، سنة ١٩٤٥ م.

(٨٤)مذكرات في السياسة المصرية: د / محمد حسين هيكل ج ١، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ طباعة.

(٨٥)المرأة المصرية، درية شفيق. مطبعة مصر، القاهرة، سنة ١٩٥٥م.

(٨٦)المرأة المصرية والتغير الاجتماعي: د / لطيفة محمد سالم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٤ م.

(٨٧)المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية: طارق البشري. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠ م.

(٨٨)مصر المجاهدة في العصر الحديث: عبد الرحمن الرافعي / الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ج ١٩٥٨٣ م، ج ٦، سنة ١٩٥٩ م.

(٨٩)مصر المعاصرة: د / مصطفى سويف / مشروع االلف كتاب / رقم ٢٤٠، مكتبة النهضة المصرية، بدون تاريخ طباعة.

(٩٠)مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال: عبد الرحمن الرافعي ـ الدار القومية للطباعة والنشر، ط ٣، ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م، القاهرة.

(٩١)مصر وكيف غدر بها ؟ تأليف / ألبرت فارمان. ترجمة عبد الفتاح عنايت، مراجعة علي جمال الدين عزت عثمان ـ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، سنة ١٩٦٤ م.

(٩٢)مصر والمسألة المصرية: د / أحمد عبد الرحيم مصطفى. دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٥ م.

(٩٣)مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية: عبد الرحمن الرافعي. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط ٢، سنة ١٩٤٥ م.

(٩٤)مصلحون ثائرون: محمد رجب الزايدي ـ دار الكتاب الليبي للطباعة والنشر والتوزيع ـ ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.

(٩٥)المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العلمية: محمود سليمان غنام.

(٩٦)مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ٥٢: بقلم عبد الرحمن الرافعي، ط ٢، ١٩٦٤، مكتبة النهضة المصرية.

(٩٧)الموجز من تاريخ الجبرتي: تجميع دار الشعب، ج ٩، سنة ١٩٥٨ م.

(٩٨)النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة: تأليف د/ رؤوف عباس حامد ـ الفكر الحديث، بدون تاريخ طباعة.

(٩٩)وحي القلم: مصطفى صادق الرافعي، ج ٣ دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م

ثانيا: الدوريات:

١.الأهرام، العدد الماسي ص ٨٣، أزمة الحياة المصرية بين ثورتي مقال " لويس عوض " الأهرام عدد ٢٠ / ٣/ ١٩٦٤ م

٢.الرسالة ـ العدد ١٢٤ بتاريخ ٧ يناير ١٩٣٦، وكذا " ١٢٥ " بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٣٦ م، ١١ / ٧ / ١٩٣٦ م.

٣.السياسة الأسبوعية عدد ٦ ـ ٨ ذي الحجة ١٣٤٤ ـ مقال لمحمد توفيق دياب، ١٩ يونيه سنة ١٩٢٦، ٢٧ مارس ١٩٢٦،

٤.مجلة روزاليوسف بعددها الصادر في ٧/ ١/ ١٩٣٠م،

٥.المرشد العام ـ جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية ـ عدد ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٥ م.

٦.المرشد العام. جريدة الإخوان المسلمين عدد " ٢١١ " ـ ٢٨ / ٨ / ١٩٤٨ م

٧.ملحق السياسة الأدبي ـ عدد ١٤ جمادى الثاني ١٣٥١ ـ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢، مقال لعبد الوهاب عزام.

الفهرست